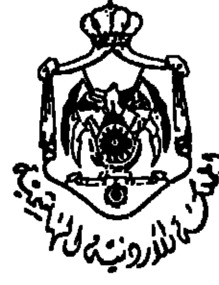


ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة العاشرة

المنعقدة صباح يوم السبت الواقع في ١٦ جمادي الثاني ١٤١٠ هجرية الموافق ١٣/١/١٩٩٠ ميلادية

(العدد ١٠) (المجلد ٢٧)

- جدول الاعمال -

(١) تلاوة محضر الجلسة السابقة .

(٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ . طلب اجازة مقدم من سعادة النائب الدكتور علي الحوامدة لمدة ثمانية ايام اعتباراً من تاريخ ١٣/١/١٩٩٠.

ب. طلب اجازة مقدم من سعادة النائب الدكتور يوسف خصاونة لمدة اسبوع اعتبارا من تاريخ ١٣/١/١٩٩٠ .

(٣) الاقتراحات :

١ . اقتراح برغبة رقم (٤٥) تاريخ ٧/١/١٩٩٠ مقدم من سبعة نواب ، بشأن تعريب التعليم الجامعي .

٢ . اقتراح برغبة رقم (٤٦) تاريخ ٧/١/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب السيد كامل العمري، بشأن اعادة المفصولين من بعثاتهم الدراسية .

٣ . اقتراح برغبة رقم (٤٧) تاريخ ٦/١/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب السيد كامل العمري، بشأن عدم الموافقة على دمج كلية مجتمع بنات اربد ، مع كلية مجتمع حوارة المختلطة .

٤ . اقتراح برغبة رقم (٤٨) تاريخ ٦/١/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب السيد كامل العمري، بشأن العمل الاضافي وزيادة ساعات الدوام الرسمي بلا مبرر في مركز التدريب المهني

الكائن في قرية حكما/اربد .

٥ . اقتراح برغبة رقم (٤٩) تاريخ ١٩٩٠/١/٧ مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي ،بشأن شؤون المعاقين.

٦ . اقتراح برغبة رقم (٥٠) تاريخ ١٩٩٠/١/٧ مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي ، حول مبدأ (اني لك هذا؟) .

٧ . اقتراح برغبة رقم (٥١) تاريخ ١٩٩٠/١/٧ مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي ، بشأن صرف بطاقات التأمين الصحي للفقراء والعاملين بالمياومة .

٨ . اقتراح برغبة رقم (٥٢) تاريخ ١٩٩٠/١/٧ مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي ، بشأن تخصيص عدد من الوعاظ لزيارة المستشفيات واقامة المساجد فيها .

٩ . اقتراح برغبة رقم (٥٣) تاريخ ١٩٩٠/١/٧ مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي حول السيارات الرسمية للوزراء وكبار المسؤولين المدنيين والعسكريين .

١٠. اقتراح برغبة رقم (٥٤) تاريخ ١٩٩٠/١/٧ مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي بشأن زيادة الرقابة على أشرطة الفيديو وافلام السينما وحفلات الفنادق .

١١. اقتراح برغبة رقم (٥٥) تاريخ ١٩٩٠/١/٧ مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي بشأن توفير الادوية واقامة صيدليات في مراكز الاسعاف في المستشفيات .

١٢. اقتراح برغبة رقم (٥٦) تاريخ ١٩٩٠/١/٧ مقدم من سعادة النائب السيد عيسى الريموني بشأن تعيين محافظ البنك المركزي ورئيس ديوان المحاسبة ورئيس ديوان الخدمة المدنية .

١٣. اقتراح برغبة رقم (٥٧) تاريخ ١٩٩٠/١/٧ مقدم من سعادة النائب السيد عيسى الريموني بشأن المتقاعدين العسكريين والمدنيين .

١٤. اقتراح برغبة رقم (٥٨) تاريخ ١٩٩٠/١/٧ مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد احمد الحاج بشأن انشاء مستشفى حكومي في الرصيفة .

١٥. اقتراح برغبة رقم (٥٩) تاريخ ١٩٩٠/١/٨ مقدم من سعادة النائب السيد ابراهيم الخريسات بشأن دراسة احوال الموظفين غير المصنفين في الدولة ، الفئة الرابعة .

١٦. اقتراح برغبة رقم (٦٠) تاريخ ١٩٩٠/١/٨ مقدم من سعادة النائب السيد ابراهيم الخريسات بشأن سن تشريع رد اعتبار للموظفين .

١٧. اقتراح برغبة رقم (٦١) تاريخ ١٩٩٠/١/٨ مقدم من سعادة النائب السيد ابراهيم الخريسات بشأن أنصاف عدد من موظفي الدولة غير المصنفين بعد حصولهم على شهادات جامعية .

قرر المجلس احالتهم الى اللجنة الادارية

١٨. اقتراح برغبة رقم (٦٢) تاريخ ١٩٩٠/١/٨ مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد احمد الحاج بشأن اعادة تشغيل منجم فوسفات الرصيفة .

١٩. اقتراح برغبة رقم (٦٣) تاريخ ١٩٩٠/١/٩ مقدم من سعادة النائب السيد يوسف العظم بشأن اضرار محطة التكرير والتنقية في العقبة .

٢٠. اقتراح برغبة رقم (٦٤) تاريخ ١٩٩٠/١/٩ مقدم من سعادة النائب السيد يوسف العظم بشأن توفير سكن للمعلمين في معان والعقبة .

٢١. اقتراح برغبة رقم (٦٥) تاريخ ١٩٩٠/١/٩ مقدم من سعادة النائب السيد يوسف العظم بشأن وضع مصافي وفلترات خاصة لمنع تسرب غبار الفوسفات .

٢٢. اقتراح برغبة رقم (٦٦) تاريخ ١٩٩٠/١/٩ مقدم من سعادة النائب السيد عيسى الريموني بشأن دفع رواتب الموظفين اسبوعيا .

(٤) قرارات اللجان :

١. قرارات لجنة الطعون الاولى :

قرر المجلس اعادته للجنة لإعادة صياغته

أ . قرار رقم (٢) تاريخ ١٩٩٠/١/٨ والمتضمن رد الطعن المقدم من الدكتور فرح موسى الربضي ، بصحة نيابة السيد جمال حداد .

ب. قرار رقم (٣) تاريخ ١٩٩٠/١/٨ والمتضمن رد الطعن المقدم من السيد نجيب الياس حداد ، بصحة نيابة السيد جمال حداد .

٢. قرار اللجنة القانونية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٠/١/٨ ، والمتضمن الموافقة على القوانين المؤقتة التالية كما وردت من الحكومة :

أ . قانون مؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٨ قانون الغاء قانون شؤون الارض المحتلة .

ب . قانون مؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٨٩ قانون الغاء مؤسسة اعمار العاصمة .

ج . قانون مؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل للقوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنية .

٣. قرار اللجنة الادارية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٠/١/١٠ بشأن بعض الاقتراحات والشكاوي .

٤. قرار لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين رقم (١) تاريخ ١٩٩٠/١/١٠ بشأن انتخاب :

١. سعادة السيد احمد قطيش الازايدة رئيسا للجنة .

٢. سعادة السيد عبدالله زريقات مقررا للجنة .

٥. قرار لجنة الشؤون الزراعية رقم (١) تاريخ ١٩٩٠/١/١٠ بشأن انتخاب :

١. سعادة السيد سلطان العدوان رئيسا للجنة .

٢. سعادة السيد محمد العلاونة مقررا للجنة .

٦. قرار لجنة التربية والتعليم رقم (١) تاريخ ١٩٩٠/١/١٠ بشأن انتخاب :

١. معالي السيد ذوقان الهنداوي رئيسا للجنة .

٢. سعادة الدكتور عبد اللطيف عربيات مقررا للجنة .

٧. قرار لجنة فلسطين والاراضي العربية المحتلة رقم (١) تاريخ ١٩٩٠/١/١٠ بشأن انتخاب:

١. سعادة السيد بسام حدادين رئيسا للجنة .

٢. سعادة السيد عبد الرحيم عكور مقررا للجنة .

٨. قرار لجنة الريف والبادية رقم (١) تاريخ ١٩٩٠/١/١٠ بشأن انتخاب :

١. سعادة السيد نايف الحديد رئيسا للجنة .

٢. سعادة السيد سعد هايل السرور مقررا للجنة .

(٥) أي امور اخرى مستعجلة يقرر المجلس بحثها .

(٦) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

– عينت يوم السبت القادم الساعة العاشرة صباحا –

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الموافق ١٦/جمادي الآخرة/١٤١٠ هجري الواقع في ١٩٩٠/١/١٣ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته العاشرة من الدورة العادية الاولى برئاسة معالي السيد سليمان عرار وحضور امين عام مجلس الامة السيد عطوفة هاني خير .

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة : الدكتور علي الحوامدة ، والدكتور يوسف الحصاونة .

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة : زياد ابو محفوظ .

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة : زياد الشويخ .

وحضر من الحكومة :

١ . دولة السيد مضر بدران : رئيس الوزراء ووزير الدفاع .

٢ . معالي السيد سالم مساعدة : نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية .

٣ . معالي السيد مروان القاسم : نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

٤ . معالي السيد عبد المجيد الشريدة : وزير التنمية الاجتماعية

٥ . معالي الدكتور محمد مضوب الزبن : وزير الصحة

٦ . معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة : وزير الاشغال العامة والاسكان

٧ . معالي السيد إبراهيم ايوب : وزير النقل والاتصالات

٨ . معالي المهندس عوني المصري : وزير التخطيط

٩ . معالي السيدابراهيم عز الدين : وزير الاعلام

١٠.معالي الدكتور زياد فريز : وزير الصناعة والتجارة

١١. سماحة الشيخ عبد الباقي جمو : وزير الدولة للشؤون البرلمانية

١٢. معالي الدكتورمحمد حمدان : وزير التربية والتعليم والتعليم العالي .

١٣. معالي المهندس داوود خلف : وزير المياه والري

١٤. معالي السيد نبيل ابو الهدى : وزير التموين

١٥. معالي السيد يوسف المبيضين : وزير العدل

١٦. معالي السيد ثابت الطاهر : وزير الطاقة والثروة المعدنية

١٧. معالي الدكتور سليمان عربيات : وزير الزراعة

١٨. معالي الدكتور خالد الكركي : وزير الثقافة

طبق من الأصل

٢ . اقتراح برغبة رقم (٤٦) تاريخ ٧/١/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب السيد كامل العمري ، بشأن اعادة المفصولين من بعثاتهم الدراسية .

اقتراح برغبة (٤٦) اعادة المفصولين من بعثاتهم

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

راجعني عدد من الطلبة الذين فصلوا من بعثاتهم الدراسية لاسباب امنية يرجون اعادة النظر في الفصل الذي يعتبرونه بدون وجه حق خاصة وقد شعر الجميع بجو الحرية والديمقراطية الذي اشاعته هذه التجربة الرائدة في بلدنا الحبيب .

والطلاب الذين فصلوا هم :

١ – محمد احمد الكوفحي / جامعة العلوم والتكنولوجيا / كلية الطب البشري .

٢ – قيس احمد حماشا / بعثة على حساب وزارة التعليم العالي / كلية العلوم رياضيات .

٣ – حمزة عبد الكريم المومني / مكرمة ملكية لابناء العاملين في القوات المسلحة / كلية العلوم فيزياء .

٤ – عبد الكريم حماشا / مكرمة ملكية لابناء العاملين في القوات المسلحة / كلية العلوم فيزياء.

٥ – حربي طعمه العمري / بعثة على حساب وزارة التعليم العالي / كلية العلوم كيمياء .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

كامل العمري

نائب محافظة اربد

معالي رئيس المجلس : اللجنة الادارية ، هل يوافق المجلس الكريم على احالتها الى اللجنة الادارية ؟ ، الاستاذ ليث شبيلات .

السيد ليث شبيلات : بسم الله الرحمن الرحيم ، بالنسبة للاقتراحين الثاني والأول هل راجعت الامانة العامة والرئاسة الجليلة اذا كان اي موضوع قريب من هذه المواضيع موجودة لدى اللجان فأمكان الرئاسة أن تحيل مباشرا ، اذا كان هنالك قانون يبحث قريب من هذا او اقتراح اخر موجود ، مثلا هل هناك قوانين للجامعات لدى اللجنة القانونية مثلا ،

معالي رئيس المجلس : الحقيقة فيما يتعلق بتعريب التعليم الجامعي ليس لدينا شيء .

السيد ليث شبيلات : طيب اعادة المفصولين ما في عند الحريات العامة .

معالي رئيس المجلس : ما عندنا ما يتعلق من طلاب المبعوثين بعثات دراسية ، ما عندنا

شيء . تفضل الامين العام .

السيد الامين العام :

٣ . اقتراح برغبة رقم (٤٧) تاريخ ٦/١/١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب السيد كامل العمري ، بشأن عدم الموافقة على دمج كلية مجتمع بنات اربد ، مع كلية مجتمع حوارة المختلطة .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

اقتراح برغبة : عدم الموافقة على دمج كلية مجتمع بنات اربد مع كلية مجتمع حوارة المختلطة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

علمت من مصدر رسمي ان لدى وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي توجها نحو دمج كلية مجتمع بنات اربد مع كلية مجتمع حوارة المختلطة وذلك بحجة تفريغ كلية بنات اربد لتصبح مركزا ل (كلية تأهيل المعلمين العالية) المسائية .

واعتقد ان هذا التوجه سيثير حفيظة اولياء امور الطالبات اللاتي يدرسن مستقلات في كلية لا اختلاط فيها ، علما بان التوجه الجديد لدمجهن مع طلاب وطالبات كلية مجتمع حوارة لا ضرورة له وليست هناك اية مشكلة تدعو لهذا الدمج .

ويمكن لمركز تاهيل المعلمين العالي (المسائي) المضاف الى كلية مجتمع بنات اربد (بلا اندماج) ان يلحق بجامعة اليرموك لكون مدرسي هذا المركز كما اعلم هم من اساتذة الجامعة نفسها . والجامعة لديها متسع لهم وفيها من المرافق والانشطة ما ييسر لهذا المركز كل المتطلبات ، كما يسهل على الكوادر التعليمية اداء مهمتها .

اما اذا كان الاختلاط هو الهدف وما اظنه كذلك فعندنا منه الكثير ولسنا بحاجة الى المزيد من المشاكل .

اتوجه الى معالي الرئيس المحترم واعضاء المجلس النيابي الزملاء الكرام ان يبتوا هذا الحل وهو عدم الموافقة على الدمج بالصورة التي ذكرتها حرصا على سلامة المسيرة والتناصح في ابواب الخير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

كامل ساري العمري

نائب اربد

معالي رئيس المجلس : اللجنة الادارية ، هل يوافق المجلس الكريم على احالته الى اللجنة الادارية ؟ الدكتور عبد الله العكايلة ،

السيد عبد الله العكايلة : بسم الله الرحمن الرحيم، انا اقترح على الاخوان الزملاء الا

طبق عن الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم

اقتراح برغبة : شؤون المعاقين

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

فان النصر والرزق والرحمة مما يهيؤها الله تعالى لعباده اذا اعتنوا بضعفائهم ومعاقيهم ومعوزيهم، من هذا المنطلق فارجو ان يتبنى المجلس الكريم قضية المعاقين بشكل كامل يتضمن :

١ - تخصيص عدد من الموظفين في مديريات التنمية من اجل التدريب على النطق للصم ، حتى تنقذ هذه الفئة من الضياع ، وتؤهل للقيام بدورها في بناء الوطن بدلا من ان تكون عالة عليه .

٢ - تقديم التسهيلات العلاجية لهم ، والنظرة اليهم بحنان بالغ ليشعروا بكرامتهم ، وقد شكى الي الكثيرون بانهم يتعرضون للاحتقار والمعاملة السيئة في بعض المستشفيات الممتازة ، ويخصون مركز فرح بذلك .

٣ - تأهيلهم وتأمين العمل لهم واعطاءهم الاولوية في ذلك ومساعدتهم على القيام بالمشاريع المنتجة.

٤ - توزيع السيارات على المعاقين بشكل عادل .

٥ - اعادة النظر في منع المعاق من شراء السيارة المعفاة من الجمرك الا بعد خمس اعوام ، وذلك بدراسة الحالات الخاصة .

٦ - تسهيل معاملات المعاقين وخاصة فيما يتعلق بالترخيص والمرور والسفر .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

د. احمد الكوفحي

نائب اربد

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على احالته الى اللجنة الادارية ؟ .

الجميع : موافقون .

معالي رئيس المجلس : ادارية امام صراحة النص ما فيه فائدة ادارية ، السيد الامين العام .

السيد الامين العام :

٦ . اقتراح برغبة رقم (٥٠) تاريخ ١٩٩٠/١/٧ مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي، حول مبدأ (اني لك هذا؟) .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

اقتراح برغبة حول مبدأ اني لك هذا

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

فنسمع الاشياء الكثيرة ، وتنتشر الشائعات حول ممتلكات الكثيرين ، وكيف تمت بطريق غير مشروع ، وكيف اعتدوا على المال العام . لذلك اطالب بما يلي :

١ - ضرورة ابراز أجهزة التوجيه والاعلام ان المواطن مدعو للادلاء بالمعلومات الى اللجنة المالية في مجلس النواب ، واعتبار هذا الادلاء واجبا شرعيا ووطنيا في وقت واحد ، وضرورة انشاء بنك معلومات في مجلس النواب .

٢ - ضرورة وضع الحوافز التشجيعية ، وتوفير الحصانة لمن يدلي بالمعلومات في اي موقع كان ، لانه في الحقيقة يقوم مقام النائب العام .

٣ - اشراك اجهزة المعلومات والرصد في الداخل والخارج من أجل كشف الحقائق .

٤ - مصادرة كل مال يثبت لصاحب الاقرار فيما اذا لم يرد بالاقرار .

٥ - اصدار التعليمات لكل الاجهزة المعنية لتسهيل التعرف على حقيقة ما ورد في اقرار صاحب المال.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

د. احمد الكوفحي

نائب اربد

معالي رئيس المجلس : لك رأي على الاقتراحات ككل ، الاستاذ ابراهيم .

السيد ابراهيم خريسات : اقترح ان تحول هذه الاقتراحات كسبا للوقت بدلا من قراءتها ما دامت بطريقة رسمية حسب النظام تحول الى اللجنة الادارية وقد اطلعنا عليها جميعا في جدول الأعمال أن تحول جميعا للجنة الإدارية ثم ليتم توزيعها فيما بعد ،

معالي رئيس المجلس : شكرا ، يا ابو خليل ، لكن امام صراحة النص الحقيقة لا اجتهاد

السيد ابراهيم خريسات : وهذا لا يتعارض مع النص

معالي رئيس المجلس : لا يتعارض مع النص وهو كل اقتراح برغبة لاحد الاعضاء يجب ان يقدم كتابة الى رئاسة المجلس ويخبر رئيس المجلس به اول جلسة لاحالته على اللجنة الادارية ، فهي مجرد العناوين هذه ليست الحقيقة ثقيلة على المجلس ، لكن اللي قاله الدكتور عبد الله اذا ضبط وتنبه له بقية الزملاء بإمكان عدد الاقتراحات يقل ، هل يرغب المجلس في احالتها مجتمعة جميعها، دولة الرئيس ،

هكذا من الأصل

وما ورد من السيارات على سبيل الهدية فهي للخزينة كذلك وينبغي ان تباع كل تلك السيارات بالمزاد العلني ، فبذلك نوفر الملايين الكثيرة ، وذلك لان من لوازم هذه السيارات مصروفات المحروقات ورواتب السائقين والمراسلين ، ورسوم اشتراك تلفون السيارات وهو الف دينار سنويا فقط .

وستكون هذه الخطوة مقدمة ضرورية حضارية راقية تتبعها خطوات على الطريق في تأثيث المكاتب، والاستغناء عن الكثير من الابنية المستأجرة ، والمياومات وبدل التمثيل في المؤتمرات وما الى ذلك .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د.احمد الكوفحي

نائب اربد

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على احالته الى اللجنة الادارية ؟

الجميع : موافقون

معالي رئيس المجلس : السيد الامين العام .

السيد الامين العام :

١٠. اقتراح برغبة رقم (٥٤) تاريخ ١٩٩٠/١/٧ مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي بشأن زيادة الرقابة على اشرطة الفيديو وأفلام السينما وحفلات الفنادق .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

اقتراح برغبة : تفلت اشرطة الفيديو وافلام السينما وحفلات الفنادق

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

فان الوسائل المذكورة في اعلاه تقدم لنا من الفضائح ما يخدش قيمنا وتقاليدنا بشكل سافر ، فضلا عن استنفاذ الملايين من العملة الصعبة التي نحن بأمس الحاجة اليها ، وتعطيل الطاقات عن البناء ، وزرع بذور الشر ، وتحطيم نخوة الرجال ، وحياء النساء ، حتى اصبحنا بلا حماية من الشيطان ولا من الاعداء ، حيث افتقدنا سلاح البقاء الذي عبر عنه الشاعر الملتزم بقوله :

وانما الامم الاخلاق ما بقيت فان همو ذهبت اخلاقهم ذهبوا

فأذكر الحكومة بما ورد في بيانها وفي ردها على كلمات النواب واطالب تفعيلها بقوة وجدية ، والشعب كله ينتظر الصورة المشرقة للاعلام الملتزم بعقيدتنا وحضارتنا وتقاليدنا وتوجه الحكومة نحو تطبيق الشريعة الاسلامية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د.احمد الكوفحي

نائب اربد

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على احالته الى اللجنة الادارية ؟

الجميع : موافقون .

معالي رئيس المجلس : السيد الامين العام .

السيد الامين العام :

١١. اقتراح برغبة رقم (٥٥) تاريخ ١٩٩٠/١/٧ مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي بشأن توفير الادوية واقامة صيدليات في مراكز الاسعاف في المستشفيات .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

اقتراح برغبة : توفير الادوية واقامة صيدليات في مراكز الاسعاف في المستشفيات .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

فأطالب بضرورة توفير الادوية ودعمها كحاجة ضرورية ، واقامة صيدليات في مراكز الاسعاف في المستشفيات ، بعد إغلاق أبواب صيدليات المستشفيات، وقد بلغت الشكوى حول ندرة الدواء الغالي الثمن والشح في غيره ، حدا لا يوصف .

فالى الرحمة بالناس حتى يرحمنا الله تعالى ، وصدق رسولنا صلى الله عليه وسلم اذ يقول « **ارحموا من في الارض يرحمكم من في السماء** » .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

د. احمد الكوفحي

نائب اربد

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على احالته الى اللجنة الادارية ؟

الجميع : موافقون .

معالي رئيس المجلس : السيد الامين العام .

السيد الامين العام :

١٢. اقتراح برغبة رقم (٥٦) تاريخ ١٩٩٠/١/٧ مقدم من سعادة النائب السيد عيسى الريموني بشأن تعيين محافظ البنك المركزي ورئيس ديوان المحاسبة ورئيس ديوان الخدمة المدنية .

اقتراح مقدم من النائب عيسى الريموني

معالي الرئيس ،

الاخوة النواب ،

نظرا لاهمية البنك المركزي ودوره في تنظيم ومراقبة كل النواحي المالية والاقتصادية وحتى نتجاوز

الخريسات بشأن دراسة احوال الموظفين غير المصنفين في الدولة ، الفئة الرابعة .

بسم الله الرحمن الرحيم

اقتراح برغبة

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

فقد تقدم عدد من الموظفين غير المصنفين في اجهزة الدولة (الفئة الرابعة) بطلب تصنيفهم وشمولهم بالتقاعد .

ارجو تحويل هذا الامر الى الجهات المعنية للدراسة الجدية لاحوال هذا الصنف من الاخوة الموظفين والعمل على انصافهم اسوة بزملائهم من الفئات الاخرى الاولى والثانية والثالثة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

ابراهيم خريسات

عضو مجلس النواب

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على احالته الى اللجنة الادارية ؟

الجميع : موافقون .

معالي رئيس المجلس : السيد الامين العام .

السيد الامين العام :

١٦. اقتراح برغبة رقم (٦٠) تاريخ ١٩٩٠/١/٨ مقدم من سعادة النائب السيد ابراهيم الخريسات بشأن سن تشريع رد اعتبار الموظفين .

بسم الله الرحمن الرحيم

اقتراح برغبة

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المطلوب : سن تشريع رد الاعتبار

ان عددا من المواطنين الذين ازلهم الشيطان في مرحلة من مراحل الجهل في حياتهم وارتكبوا اخطاء فادحة حكموا لاجلها ومضى عليهم سنون طويلة بعد انقضاء مدة الحكم تتجاوز خمسة عشرة سنة ، وقد تابوا واانابوا واعتبروا من اخطائهم ، وكانت العقوبة لهم رادعة الا أن هذه الاخطاء ما زالت تلاحقهم حتى انها اصبحت سدا منيعا في وجوههم تمنعهم من استئناف العمل والعيش بكرامة في مجتمعهم .

ارجو تحويل هذا الامر الى الجهات المختصة لدراسته وسن التشريع اللازم (رد الاعتبار) لفتح

صفحة جديدة في حياة هؤلاء المواطنين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ابراهيم خريسات

عضو مجلس النواب

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم . على احالته الى اللجنة الادارية ؟

الجميع : موافقون .

معالي رئيس المجلس : السيد الامين العام .

السيد الامين العام :

١٧. اقتراح برغبة رقم (٦١) تاريخ ١٩٩٠/١/٨ مقدم من سعادة النائب السيد ابراهيم الخريسات بشأن انصاف عدد من موظفي الدولة غير المصنفين بعد حصولهم على شهادات جامعية .

بسم الله الرحمن الرحيم

اقتراح برغبة

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

فان عددا من موظفي الدولة غير المصنفين والذين عملوا سنوات طويلة ثم حصلوا على الشهادة الجامعية وهم في الخدمة وخضعوا للتصنيف حسب تعليمات نظام الخدمة المدنية ، وصنفوا في السنة الاولى من الدرجة السابعة الفئة الثانية ، دون اعتبار لسنوات الخدمة الطويلة التي خدموها في دوائرهم ، وكأنهم عينوا من جديد وبدأوا حياتهم العملية من الصفر . وهؤلاء يطالبون بانصافهم واحتساب سنوات الخدمة لغايات التصنيف ، اما ثلثيها او نصفها علي الاقل .

ارجو بحث هذا الموضوع مع الجهات المعنية والعمل على تحقيق العدالة لهذه الفئة من الموظفين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ابراهيم خريسات

عضو مجلس النواب

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على احالته الى اللجنة الادارية ؟

الجميع : موافقون .

معالي رئيس المجلس : السيد الامين العام .

السيد الامين العام :

١٨. اقتراح برغبة رقم (٦٢) تاريخ ١٩٩٠/١/٨ مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد احمد الحاج بشأن اعادة تشغيل منجم لوسفات الرسيفة .

هكذا من الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد رئيس مجلس النواب الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع : اقتراح برغبة لاعادة تشغيل منجم الرصيفة .

ارفق لمعاليكم دراسة بسيطة لموضوع منجم فوسفات الرصيفة الذي توقف الانتاج فيه سنة ١٩٨٥ .

آملا ان تتولى اللجنة الادارية في المجلس الكريم دراسة هذا الموضوع بعناية .

مع خالص شكري وتقديري

الدكتور

محمد احمد الحاج

نائب محافظة الزرقاء

بعض جوانب الفساد الاداري في شركة الفوسفات

موضوع منجم الرصيفة

يعتبر منجم الرصيفة اول منجم للفوسفات في الاردن ، وكان يتراوح انتاجه السنوي حوالي ٧٥٠ الف طن يصدر مع باقي انتاج المناجم الاخرى الى بلدان العالم ، وقد بلغ انتاجه عام ١٩٨٤(٨١٠) الف طن يحتوي منجم الرصيفة على إحتياط للفوسفات يبلغ (٦٩) مليون طن يقع شرق طريق اتوستراد عمان - الزرقاء .

تم انشاء مشروع جديد لمنجم الرصيفة انتهى العمل به في عام ١٩٨٥ وهو نفس العام الذي اغلق فيه المنجم وقد بلغت تكاليف هذا المشروع حوالي ٢١ مليون دينار دولار (باسعار ١٩٨٤).

لقد قامت الادارة باغلاق المنجم واختلقت المعاذير التالية التي لم تجد من يعارضها في مجلس الادارة .

- ارتفاع التكاليف (تكاليف الانتاج) .
- ظروف التسويق .

وتبعا لذلك فقد تم تفريغ المنجم تدريجيا من عشرات العمال والفنيين حيث وزعوا على المناجم الاخرى ، وبذلك اصبحت التجهيزات والمعدات التي انفق عليها ملايين الدولارات عرضة للصدأ والاهتراء ، ولم تقم الادارة حتى تاريخه باعادة تشغيل هذا المنجم مع العلم ان الظروف والمعاذير التي طرحت في عام ١٩٨٥ قد اختفت كليا منذ عام ١٩٨٧ بسبب:

- ارتفاع اسعار مبيعات الفوسفات من حوالي ٢٧ دولار لتصل الى حوالي ٤٠ دولار للطن الواحد.
- ان اسواق الفوسفات العالمية تشهد تدنيا في نوعيات الفوسفات حيث ينتج العالم ويستهلك من نفس نوعية فوسفات منجم الرصيفة ما يزيد عن ٢٤ مليون طن سنويا ، ولذلك فان ظروف التسويق لا تصلح كمبرر لايقاف عمل المنجم .

الا ان الادارة لم تكتف بايقاف عمل المنجم وانما تجاوزت ذلك الى رفع يدها عن امتياز بعض المناطق التي تحتوي على احتياطي الاجيال من الفوسفات ، وذلك بغية تسهيل امر وضع اليد عليها من قبل بعض المحسوبيات ، ومارست الادارة الضغوط على الجهاز الفني في الشركة لانتزاع موافقته على هذا الاسلوب وتبرير التنازل عن مناطق احتياطي الفوسفات وهي المناطق الذي صرف عليها من الوقت والعرق والمال لاثبات احتياط الفوسفات خلال السنوات الثلاثين الماضية .

من الطبيعي ان هذه الثروة ليست ملكا لاحد يتصرف بها كيفما يشاء وانما هي حق لكل ابناء هذا البلد من خلال استغلالها لانتاج الفوسفات الذي يعود بالخير على الاردن .

المطلوب : -

- اعادة تشغيل منجم الرصيفة في ضوء الوضع الاقتصادي وثبوت الجدوى الاقتصادية المربحة لاستغلال هذا المشروع حيث يتوقع ان يعود على البلد بما لا يقل عن ٣٢ مليون دولار سنويا نحن بامس الحاجة لها.
- تعيين كادر جديد للمنجم من سكان المنطقة المحيطة وبذلك يتم السير باحدى خطى مكافحة البطالة.
- موضوع الغبن في تعيينات الوظائف .

لا تقوم الشركة بالاعلان عن اي وظائف وقامت مؤخرا بتعيين عشرات من المهندسين والجيولوجيين بدون اي اعلان وكان اسلوب التمييز المبني على اسس اقليمية هو الاساس في قبول الطلبات للتعيين وبالاضافة الى كرت غوار .

ويمكن النظر الى قوائم المعينين يتضح ان معظم المعينين وتزيد النسبة عن ٩٠ ٪ هم من احدى شرائح المجتمع ولا تعكس هذه النسبة اي عدالة على مستوى الاردن .

- استنزاف مئات الالاف من الدولارات على شكل عمولات تدفع للوكلاء خارج الاردن مع ملاحظة القفزات الهائلة لهذه العمولات خلال العامين الاخيرين وهذه العمولات لتسويق الفوسفات والاسمدة مع العلم ان جهاز التسويق الحالي وعلى رأسه (مكرم زريقات ويعاونه ٤ موظفين من نفس طائفته وباقي الموظفين) والمفترض به ان يؤدي الواجب ويحاول ان يقلل هذه العمولات من خلال الجهاز التسويقي للشركة .

ويبين الجهاز التالي المبالغ التي انفقت كعمولة للوكلاء (وربما تم تدوير اجزاء من هذه العمولات لتعود على بعض الناس) .

عمولة المبيعات بالدينار / الدولار	العام	انتاج وبيع الفوسفات
٧١١,١٥٤ دينار	١٩٨٥	٥,٤٥ مليون طن
٨٣٢,٦٦٨ دينار	١٩٨٦	٦,١٤ مليون طن
٧١٣,٦١٤ دينار	١٩٨٧	٦,٤٥ مليون طن
١,٤٢٨,٥٣٢ دينار	١٩٨٨	٦,٨٣ مليون طن

- محاباة كبار المتعهدين العاملين في انتاج الفوسفات منهم:
- خالد الرفاعي / سامي لوزة / شركة كوميدات / شركة عصام عماري للتعهدات (الشركة الاهلية) .

حيث دفعت لهم خلال العامين ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ المبالغ التالية لقاء الردم الاضافي (الزائد عن

حاجة الشركة) .

١٩٨٧ مبلغ ستة ملايين وثمانماية الف دينار

١٩٨٨ مبلغ مليون وثمانماية الف دينار

وبذلك اصبح المبلغ المدفوع لهم مقدما ٨,٦٩٠,٩٦٢ دينار اي ان شركة الفوسفات قد جمدت هذا المبلغ بدون اي مبرر وكلفه هذا المبلغ من خلال الفوائد التي تدفعها شركة الفوسفات للبنوك والمؤسسات التمويلية تتجاوز الثلاث ارباع مليون دينار سنويا .

التقسيمات الادارية والوظائف في الشركة:

يمكن النظر فقط الى الجدول التالي ليتبين الاسلوب في تعيين الادارات العليا .

مدير عام	واصف عازر	
مستشار المدير العام	جورج بله	
مدير التسويق والمبيعات	مكرم زريقات	
مدير المشاريع	كامل الصناع	
مدير الصيانة	انور الصناع	الاسس الطائفية
مدير مركز الحاسوب	كمال الصناع	
مدير الابحاث	عيسى عويس	
مدير تخطيط وتنمية	أميل شويحات	
مدير مالي	مروان ارشيدات	
مدير لوازم	شكري عقلة	
مدير اداري	فهد الحب	
مدير الشيدية	محمد بدر خان	الاقليمية الضيقة
مدير الاسكان	سالم محافظة	من نفس منطقة المدير العام
مدير فرع العقبة	عادل الشرع	شمال الاردن
مدير الخدمات الطبية	ناجي رواشدة	

- قامت ادارة شركة الفوسفات بالمساهمة في تمويل الطريق الصحراوي الخارجي الجفر - الازرق والذي بلغت تكاليفه عدة عشرات ملايين من الدولارات (٣٦ مليون) والذي تنفذه شركة سوم - دات الهندية مع العلم انه قد تم ايقاف تنفيذ الطريق مؤخرا من قبل وكيل وزارة الاشغال.

وذلك خلال فترة قيام الدكتور هشام الخطيب باعمال وزارة الاشغال بعد استقالة وزير الاشغال السابق (شفيق زوايدة) ، الا ان ادارة شركة الفوسفات قامت بالضغط لاعادة استئناف العمل بالطريق المذكور بحجة ان ذلك قد يؤثر على مبيعات الفوسفات للهند ، مع العلم ان مبيعات الفوسفات للهند تتم عن طريق مؤسسة MMTC وهذه المؤسسة تمارس الضغوطات على شركة الفوسفات وذلك لتمرير شراء معدات سيئة ومثال على ذلك الحفارات الاخيرة التي اشتريت عن طريق MMTC وهذه الحفارات من نوع SPARR وقد تم فحصها وتبين انها لا تصلح لاعمال الشركة وهي مركبة على

سيارات قديمة ومستعملة وهذا التواطؤ يعود الى ان وكيل مؤسسة MMTC في الاردن هو عضو مجلس الادارة وليد الكردي ويمرر كافة معاملاته من خلال «الشركة الوطنية للتطوير والتجارة الدولية» ، والتي يعمل بها اخوه علي الكردي وشريكه سامي زريقات (شقيق مدير المبيعات في شركة الفوسفات مكرم زريقات) .

وتقوم الفوسفات بدفع مبالغ ضخمة من العمولات والرشاوي لرئيس MMTC السيد اجراوال (مؤخرا دفع له نصف مليون دولار) ، ومؤخرا قامت ادارة الشركة ممثلة بالمدير العام بالضغط على الجهاز الفني في الشركة لشراء حفارات جديدة (ايضا عن طريق MMTC) وتبلغ قيمتها اكثر من مليوني دولار امريكي ممولة من البنك الاسلامي وقامت الادارة بالتحايل حيث استدعيت هذه الشركة فقط مع انها كانت اغلى الاسعار حيث تم تنزيل السعر ليصبح اقل من المنافسين بدون اتاحة المجال للشركات المؤهلة فنيا للقيام بهذا التخفيض .

معالي رئيس المجلس : والاقتراح رقم (١٨) جرى سحبه من قبل سعادة النائب الدكتور محمد الحاج ، دولة الرئيس ،

دولة رئيس الوزراء : بشأن الاقتراح

معالي رئيس المجلس : جرى سحبه يا سيدي

دولة رئيس الوزراء : لا أنا والله في الي رأي انه سعادة النائب الشيخ ابراهيم خريسات اذا سمح لمجلس معه جلسة خاصة في هذا الموضوع .

معالي رئيس المجلس : فيما يتعلق في (١٧) .

دولة رئيس الوزراء : منجم الفوسفات .

معالي رئيس المجلس : (١٨) بالنسبة الى محمد الحاج يا سيدي ،

دولة رئيس الوزراء : عفوا محمد احمد الحاج اذا سمح ، اه بس برضه نعطيه صورة كاملة عن الموضوع .

معالي رئيس المجلس : في اي يوم دولة الرئيس بتحب تجلس معهم الاخوان ، اللي بيحبوا يجلسوا في هذا الموضوع بيكونوا .

دولة رئيس الوزراء : بيكون مع سعادة النائب محمد الحاج اي شخص بتعين موعد .

معالي رئيس المجلس : الراغبين بالاجتماع والبحث في هذا الموضوع ، يسجلوا اسماءهم لدى الامانة العامة ، ونحن نأخذ لهم موعد مع دولة الرئيس ، الاخ سليم .

السيد سليم الزعبي : شكرا ، يتعلق بمنجم فوسفات الرصيفة ، اللي توقف الانتاج فيه سنة (٨٥) لكن ارفق في هذا الاقتراح اوراق لا علاقة لها بمنجم الفوسفات الرصيفة انا ارى انه طالما الاقتراح سحب فارجو ان لا يثار هذا الاقتراح وقد يثير كثير من النقاش .

معالي رئيس المجلس : هذا الموضوع الحقيقة هو يمكن لعله من اسباب سحب الاقتراح ، المادة (١٩) ، السيد الامين العام .

السيد الامين العام :

١٩. اقتراح برغبة رقم (٦٣) تاريخ ١٩٩٠/١/٩ مقدم من سعادة النائب السيد يوسف العظم بشأن اضرار محطة التكرير والتنقية في العقبة .

بسم الله الرحمن الرحيم

الموضوع : أضرار محطة التكرير والتنقية في العقبة .

اقتراح برغبة

معالي رئيس مجلس النواب الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

هكذا من الأصل

أرجو أن ينظر للموضوع الصحي التالي بعين الاهمية ومعالجتها معالجة جذرية جادة حيث تقع محطة التكرير والتنقية بمدينة العقبة في الجهة الشمالية من المدينة ويجاورها ويليها في الموقع عدد من المدينة ويجاورها في الموقع عدد من مشاريع الاسكان والاحياء كالعالمية والمحدود والشعبية وغيرها .

وقد اكتشف الخبراء والفنيون من سكان العقبة مؤخرا ان هواء العقبة معظمه شمالي ، الامر الذي بات يغمر جميع سكان الاحياء برائحة نحن في غنى عن وصفها اذا عرفنا مصدرها ما الحل ؟ .

أرجو وضع دراسة علمية جادة موثوقة قبل اقامة أية محطة تنقية في أي منطقة من بلدنا ... كما ارجو ان يوضع حل لمأساة محطة التنقية والتكرير وتخليص سكان العقبة من اذاها !

مع الشكر

يوسف العظم

عضو مجلس النواب الاردني

(محافظة معان)

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على احالته الى اللجنة الادارية ؟!

الجميع : موافقون .

معالي رئيس المجلس : السيد الامين العام

السيد الامين العام :

٢٠. اقتراح برغبة رقم (٦٤) تاريخ ١٩٩٠/١/٩ مقدم من سعادة النائب السيد يوسف العظم بشأن توفير سكن للمعلمين في معان والعقبة .

بسم الله الرحمن الرحيم

الموضوع : توفير سكن للمعلمين في معان والعقبة .

اقتراح برغبة

معالي رئيس مجلس النواب الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

ارجو ان يعرض اقتراحي التالي على اعضاء المجلس الموقر ليأخذ طريقه للدراسة والتنفيذ:

توفير سكن مستأجر ملائم للمعلمين في معان والعقبة.

يؤسفني أن أضع بين يدي حضرات اعضاء المجلس الموقر صورة مزرية ومؤذية للمشاعر من حيث الأوضاع المعاشية لعدد كبير من ابنائنا المعلمين الذين تكل الأمة لهم امانة اعداد الجيل القوي وتربية ابنائها بناة المستقبل، ذلك ان المعلمين غير المتزوجين والوافدين من مختلف مناطق المملكة الى معان لتربية ابنائها يعيشون في بركسات او قاعات مدينة الحجاج المقامة لاستقبال الحجاج في فترة الحج

بحيث يحشر المعلمون فيها حشرا وتكدس امتعتهم وثيابهم واغطية نومهم وفراشهم تكديسا لأنه لا سكن لهم يتفق مع كرامة الإنسان فكيف اذا كان هذا الإنسان مربيا لجيل وبان لأمة.

لقد زرتهم في مساكنهم وساءني ما رأيت بصورة لا يمكن تخيلها ، كما ساءتني اوضاع المعلمين في العقبة حيث لا سكن لهم وظيفيا اسوة بموظفي الدوائر الأخرى كالجمارك والفوسفات وسلطة الميناء الامر الذي ينعكس على نتائج ابنائنا الدراسية آخر العام وعلى المستوى التعليمي بصورة عامة عند مقارنته بمستوى المناطق والمحافظات ويؤثر على قبول عدد كاف منهم في الجامعات.

ارجو من وزارة التربية والتعليم ان تضع ضمن خططها اقامة سكن وظيفي للمعلمين في معان والعقبة في أقرب فرصة وان تقوم باستئجار بعض المباني الفارغة التابعة للوزارات والدوائر والمؤسسات الأخرى والتي لم تشغل في معان حتى الآن ليشغلها المعلمون العزاب الى ان يتم اقامة مشروع سكن وظيفي لهم. وشكرا.

يوسف العظم

عضو مجلس النواب الاردني

(محافظة معان)

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على احالته الى اللجنة الادارية ؟

الجميع : موافقون.

معالي رئيس المجلس : السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٢١. اقتراح برغبة رقم (٦٥) تاريخ ٩ / ١ / ١٩٩٠ مقدم من سعادة النائب السيد يوسف العظم بشأن وضع مصافي وفلترات خاصة لمنع تسرب غبار الفوسفات.

اقتراح برغبة:

معالي رئيس مجلس النواب الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

أرجو ان توجه الحكومة نظر شركة الفوسفات الاردنية لضرورة وضع مصافي (فلترات) تمنع انتشار سحب غبار الفوسفات الذي يؤذي المواطنين الكرام في العقبة ويصيبهم بعدد من الامراض الخطيرة في صدورهم وانوفهم ورئاتهم لا سيما وان بعض مناطق السكن في العقبة اكثر انخفاضا من منطقة تفريغ الفوسفات وشحنه وتحضيره خاصة حين يكون الهواء جنوبيا حيث يتضاعف الاذى ويعم الضرر .

آمل ان يجد هذا الاقتراح البناء طريقه الى التنفيذ والتجاوب مع رغبات الالوف من ابناء العقبة

هكذا من الأصل

وسكانها حرصا على صحة المواطنين وحفاظا على عطائهم وانتمائهم لبلدهم .

مع خالص شكري وعميق تقديري .

يوسف العظم

عضو مجلس النواب الاردني

(محافظة معان)

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على احالته الى اللجنة الادارية؟

الجميع : موافقون .

معالي رئيس المجلس : السيد الامين العام .

السيد الامين العام :

٢٢. اقتراح برغبة رقم (٦٦) تاريخ ١٩٩٠/١/٩ مقدم من سعادة النائب السيد عيسى الريموني بشأن دفع رواتب الموظفين اسبوعيا .

اقتراح من النائب عيسى الريموني

معالي الرئيس ،

الاخوة اعضاء المجلس ،

للتخفيف من الركود الاقتصادي وتفعيل الحركة التجارية ومساعدة الموظفين في مختلف القطاعات فانني اقترح ان تدفع الرواتب اسبوعيا او كل نصف شهر وهذا يعزز السيولة ويعزز النشاط التجاري والاقتصادي ويساعد الموظف على تلبية حاجاته ومستوى معيشته بدلا من الانتظار شهرا كاملا لاستلام الرواتب .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،

النائب

عيسى الريموني

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على احالته الى اللجنة الادارية ؟

الجميع : موافقون .

معالي رئيس المجلس : السيد الامين العام .

السيد الامين العام :

(٤) قرارات اللجان :

١. قرارات لجنة الطعون الاولى :

أ. قرار رقم (٢) تاريخ ١٩٩٠/١/٨ والمتضمن رد الطعن المقدم من الدكتور فرح موسى

الريضي ، بصحة نيابة السيد جمال حداد .

ب. قرار رقم (٣) تاريخ ١٩٩٠/١/٨ والمتضمن رد الطعن المقدم من السيد لحبيب الياس حداد ، بصحة نيابة السيد جمال حداد .

معالي رئيس المجلس : مقرر لجنة الطعون السيد المقرر فارس النابلسي :

لجنة الطعون الاولى

لمجلس النواب الحادي عشر

قرار رقم (٢)

اجتمعت لجنة الطعون الاولى لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٠/١/٨ برئاسة سعادة السيد نايف الحديد ، رئيس اللجنة ، وحضور اعضاء اللجنة أصحاب السعادة السادة :

المقرر السيد فارس النابلسي ، عبد الحفيظ علاوي ، الدكتور حسني الشياب ، فخري قعوار والدكتور ذيب مرجي .

وتغيب الدكتور أحمد عويدي العبادي (بدون عذر) .

وبعد الدراسة والنظر في الطعن المقدم من الدكتور فرح موسى الريضي بصحة نيابة السيد جمال حداد ، وبعد الاستماع الى اقوال الطاعن واقوال عطوفة متصرف لواء عجلون السيد محمد العمد ، وبعد الاطلاع على نماذج من اوراق الاقتراع ، واستنادا الى المادتين (٥٢) فقرة (ج) ، و(٥٣) فقرة (أ) من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته ، واستنادا الى الصلاحية المخولة للجنة الطعون للتحقق من صحة نيابة الوارد ذكرها في الفصل الرابع من النظام الداخلي لمجلس النواب .

قررت اللجنة بالإجماع ، رد الطعن المذكور ، ورفع قرارها الى المجلس الكريم .

امين عام مجلس الامة — **لجنة الطعون الاولى**

هاني خير

لجنة الطعون الاولى

لمجلس النواب الحادي عشر

قرار رقم (٣)

اجتمعت لجنة الطعون الاولى لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٠/١/٨ برئاسة سعادة السيد نايف الحديد ، رئيس اللجنة ، وحضور اعضاء اللجنة أصحاب السعادة السادة :

المقرر فارس النابلسي ، عبد الحفيظ علاوي ، الدكتور حسني الشياب ، فخري قعوار ، والدكتور ذيب مرجي .

وتغيب الدكتور احمد عويدي العبادي (بدون عذر) .

وبعد الدراسة والنظر في الطعن المقدم من السيد نجيب الياس حداد بصحة نيابة السيد جمال حداد، وبعد الاستماع الي اقوال الطاعن واقوال عطوفة متصرف لواء عجلون السيد محمد العمد ، وبعد الاطلاع على نماذج من اوراق الاقتراع ، واستنادا الى المادتين (٥٢) فقرة (ج) ، و(٥٣) فقرة (أ) من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته ، واستنادا الى الصلاحية المخولة للجنة الطعون للتحقق في صحة نيابة الوارد ذكرها في الفصل الرابع من النظام الداخلي لمجلس النواب .

قررت اللجنة بالاجماع رد الطعن المذكور ، ورفع قرارها الى المجلس الكريم .

أمين عام مجلس الامة — **لجنة الطعون الاولى**

هاني خير

معالي رئيس المجلس : الاستاذ ليث شبيلات

السيد ليث شبيلات : بسم الله الرحمن الرحيم ، سيدي الرئيس ، مداخلتي فقط ليست من اجل الموضوع ، لكن من اجل حسن التوثيق ، هذا الموضوع موضوع الطعن موضوع هام جدا ، والمجلس يريد ان يوافق على قرار اللجنة واللجنة موثوقة ولا نطعن مطلقا في ما تفضلت به ، الا انه من الافضل والاجدى والاجدر ان تكون مقدمة مختصرة ، تختصر ما هو الطعن واسباب الطعن كما يراه الطاعن وايضا مختصر للحيثيات التي قامت بها اللجنة من التحقق عدا عن مقابلة والاطلاع على الاوراق ، ثم ايضا تصب اللجنة في كلامها ، او في تقريرها على النقطة الرئيسية التي سببت رد الطعن ، ويرد الطعن ذلك حتى نُقِر مبدأ لا يظلم فيه احد في المستقبل ، لسنا دائما نحن النواب الموجودون هنا في هذا المجلس ، اعتقد ان مثل هذه القرارات يجب ان تكون مشروحة اكثر ، فارجو ان استميحكم عذرا اذا طلبت ووافقتني اللجنة الكريمة لجنة الطعون أولاً ثم المجلس الكريم ان يعاد كتابة هذا التقرير بشكل اوفى حتى نكون على اطلاع ، على سبب الطعن وما هو الطعن ، ولماذا رد الطعن . وشكرا .

معالي رئيس المجلس : عطوفة المقرر .

السيد المقرر فارس النابلسي : يا سيدي احنا بالنسبة للطعن ، درسنا وأخذنا اقوال الطاعن كاملا ، واخذنا نماذج كثيرة من اوراق الاقتراع ، اللي كان الطاعن يستند الها في طعنه وتحققنا منها ، واجتمعنا مع متصرف لواء عجلون جلستين طويلتين واخذنا كل اقواله ، يعني لما اللجنة تحققت من كل شيء ، اقتنعت في قرارها هذا ، فيما يتعلق برغبة الزميل الكريم انه تكون الحيثيات في قرار اطول ، احنا ما عنا مانع ان نغير القرار اذا كان يرغب المجلس الكريم بان تكون حيثيات القرار مفصلة اكثر ، ...

معالي رئيس المجلس : السيد فخري قعوار ثم الدكتور حسني الشباب ، اللي رفعوا ايديهم .

السيد فخري قعوار : بدي اقترح – لما اشار اليه الزميل ليث شبيلات ، ان ترفق الاوراق التالية مع تقرير اللجنة ، نص الطعن المقدم من الطاعن ومحاضر جلسات لجنة الطعون وبالتالي تصبح كل المعلومات متوفرة وكاملة وموثوقة ، شكرا .

معالي رئيس المجلس : السيد نايف الحديد رئيس اللجنة .

السيد نايف الحديد : لقد اتبع هذا المجلس منذ نشأته ان لجنة الطعون لا تبرر جميع الاوراق المقدمة اليها والمعترض من المعترضين ، بل تبع قرارها وقرارها القطعي ، لا يجوز الطعن فيه ، اما اذا كان هنالك اشياء يريد ان يتطلع عليها اي اخ من الاخوان الموجودين في المجلس النيابي ، فالأوراق موجودة في عند الامين العام ، وبالامكان ان يتطلع عليها كل انسان ، والسلام عليكم ورحمة الله .

معالي رئيس المجلس : السيد الدكتور حسني الشباب ، ثم الاخ سليم .

السيد حسني الشباب : معالي الرئيس شكرا ، انا اعتقد ان طلب الزميل ليث شبيلات امر مشروع ولكن يجد الايجابة على طلبه في الواقع في محاضر الجلسات ، في كل محاضر الجلسات ، من المنطق بذلك اثني على ما اتى به الزميل فخري ان يرفق بالتقرير محاضر الجلسات او ان النائب الذي يريد الاطلاع على هذه التفاصيل والحيثيات كلها يقرأ محاضر الجلسات ، شكرا .

معالي رئيس المجلس : السيد سليم الزعبي .

السيد سليم الزعبي : شكرا معالي الرئيس ، اود ان اسجل الثقة كل الثقة في اللجنة ، لكن العدل يقضي بأن تبرر وتسبب اللجنة السبب في رد الطعن ، لانني لم أر الا عبارة لا تدل على شيء، الا ان للجنة الصلاحية في رد الطعن او قبوله ، يتوجب على اللجنة احترام ان تسبب لنا قرارها وتقول كيف ردت الطعن ولماذا وما هي اسانيدها كاملا ، نعم الاصل في اي تقرير او قرار ان يكون مسبب لان هذا الامر يتعلق بتصويت المجلس على قرار اللجنة وعندما يصوت المجلس على قرار اللجنة يكون قراره قطعيا ، فالامر خطير ، فارجو ان يعاد هذا القرار الى اللجنة الموقرة لتقوم بتسبيبه مرفقة به الادلة والاسانيد التي استندت اليها ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : الزميل الاستاذ عبد الرحيم عكور .

السيد عبد الرحيم عكور : بسم الله الرحمن الرحيم ،

معالي رئيس المجلس . معالي الوزير ، اخ عبد الرحيم دقيقة ، معالي الوزير .

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية : المادة (٢٢) من النظام ، ترفع اللجنة تقريرها لرئاسة المجلس في ميعاد لا يتجاوز (خمسة عشرة) يوما ، من تاريخ انتهاء التحقيق ، ويتلى التقرير في جلسة محددة النظر ، والاوراق الاخرى لا يشترط ان ترفق بالتقرير .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عكور .

السيد عبد الرحيم عكور : بسم الله الرحمن الرحيم ، معالي الرئيس شكرا ، ارجو ان اذكر

هكذا من الأصل

الاخوان بان يختزن في ذهنية المواطن انه ما ورد طعن على نائب في الاردن الا ورفض ، اؤيد ما قاله اخونا الاستاذ سليم على اساس ان يتلى الطعن ثم يأتي بالمبررات التي رد فيها الطعن حتى تكتب الصحافة ايضا حتى لا يبقى في ذهن المواطن ان المجلس وافق وتكتم ، ارجو ان يكون هذا واضحا في اذهان الاخوة مع كل الثقة حقيقة في قرار اللجنة ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ يوسف العظم .

السيد يوسف العظم : اثني على رأي الاخ الكريم الاستاذ عبد الرحيم عكور ، وأبين اننا قد اتجهنا اتجاهين ، اتجاه يطالب بابراز كل الاوراق وكأن المسألة اطروحة علمية ، واتجاه يختزل كاننا بلغة الاختزال ، فالرأيان غير مقبولين والذي اراه ان تقدم بعض التبريرات وان يوجز رأي اللجنة بصورة فيها شيء من التفصيل ، فذلك ادعى لاطمئنان المواطن والناس جميعا ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبد الله النسور .

السيد عبد الله النسور : اذا سمحت من قراءة المادة (٢٢) بتقول ترفع اللجنة تقريرها ، لا تقول المادة ترفع اللجنة قرارها هي ترفع تقريرها ، والتقرير يشمل عناصر القرار مادة (٢٣) بتقول يفصل المجلس في صحة النيابة ، فالحكم هو للمجلس وحتى يحكم المجلس لا بد له من ان يتطلع على الحيثيات واسباب القرار ، فبالتالي كل الملحوظات تصب في ضرورة تزويدنا بقرار كافي لان نصل الى موقف .

معالي رئيس المجلس : شكرا ، الحقيقة ما بقى فيها بحث ، اصبحت الاقتراحات واضحة ، ان يعاد الى اللجنة لصياغته كما تفضل الاخوان بشكل كافي لاستيعابهم وحتى يقولوا حكمهم العادل في هذا الموضوع ، اخ عاطف انتهى الموضوع .

السيد عاطف البطوش : لأ في الي موضوع ، لاحظت لتسجيل اللجان تقوم بعرض قرارتها من خلال الصحف قبل ان يتطلع عليها ممثلي الشعب وهم اصحاب القرار سواء كانت لجان مؤقتة او دائمة ، نقرأ قرارتها في الصحف قبل الجلسة بحوالي (ثلاث او اربع او خمس او ست) ايام ، وهذا في تقديري تقصير من اللجنة يجب ان يتطلع ممثلو الشعب على قرارات اللجان قبل ان تتطلع عليها الصحف والشعب ، لان قراراتها غير قطعية قبل ان يقرها المجلس ،

معالي رئيس المجلس : هذه ملحوظة في محلها ، وشكرا لك اخ عاطف ، ويوجه نظر الامانة العامة لمراعاة ذلك من سكرتير اللجنة وايضا للاخوة لاستذكار ان هذا يجب أن لا يطرح الا اذا جاء للمجلس ، لانه قد يرى فيه المجلس وجهة نظر مخالفة ، اخي ليث .

السيد ليث شبيلات : سيدي الرئيس ، الذي تكتبه الصحف هو قرار اللجنة ، رأي اللجنة ، واذا كان انصاف رأي اللجنة وليس رأي المجلس ، عندما يأتي الى المجلس قد يرفض وتكتب الصحف ان المجلس رفض هذا الاقتراح ، فان نعتبر ان المعلومات لا تعطى الى الخارج الا بعد قرار المجلس ، اظن ايضا انه في اجحاف ، الصحفيون يتابعون اعمالنا يوما بيوم ، ويتابعون ماذا يجري في اللجان،

واللجان حقيقة يجب ان تكون علانية اسوة بهذا المجلس ، اللجان علانية وليست سرية ، فالمعلومات التي ترد تنقل اما القرار في نهايته فقرار المجلس ، ونحن لا نتأثر باحد ، ولكن الصحف لا تقول ان المجلس قرر كذا ، تقول اللجنة ، توجهت اللجنة الى ان يقرر او تنصح المجلس بكذا ، اعتقد ان منع نشر اي موضوع قبل ان يأتي الى المجلس فيه اجحاف ، فيه اجحاف ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : انا يمكن بخالفك شوية باعتبارها شغلة اجرائية ، لان في بعض القضايا هي بمثابة قضاء ، اللجنة بمثابة تحقيق ، فلا يجب ان يبث هذا التحقيق ويعلن قبل اخذ مراحله القانونية ، اللي هو عرضه علي مجلسكم الكريم ، الاخ طاهر المصري ،

السيد طاهر المصري : معالي الرئيس ، بالاضافة اللي تفضل به الاستاذ ليث ، ايضا هذا جدول الاعمال المجلس يذهب الى كل الاعضاء والدوائر الرسمية المختصة بما في قرار اللجان ، يذهب اليها قبل عدة ايام ، وبالتالي هو ليس سرا فالناس الصحافة والنواب والوزارات المعنية تتطلع عليه وعلى قرارات اللجان واذا نشر في الصحف على اساس انه قرار للجنة ، فسوف يبحث ضمن جدول اعمال في اليوم الفلاني ، انا لا أرى في ذلك مانع

معالي رئيس المجلس : على كل حال استكمل البحث في هذا الموضوع، القرار الثاني عطوفة المقرر ، اليكم انتم وللجنتكم برضه ، نفس ما ينطبق على هذا ينطبق على ذلك ، وشكرا لك ، تفضل اخ احمد قطيش .

السيد احمد قطيش : معالي الرئيس حتى لا نعود مرة اخرى ، ونطيل النقاش حول قرارات لجان الطعون خاصة هذا اول قرار يردنا ، نرجو ان نحدد المطلوب من اللجان ، وهو ان تعطينا على نسق قرارات المحاكم التي تنشر ، ملخصة في الصحف احيانا الدعوة ملخصها ، وطلب المدعى وملخص الإثبات التي اتى بها او ملخص الأدلة المعارضة اللي هي النفي ، ثم قناعة اللجنة حتى لا تأتينا القرارات او التقارير ايضا بصورة غير كافية ، نرجو ان نؤكد على ان يحتوي القرار هذه الاساسيات حتى يقرر المجلس وهو صاحب القرار، وارجو أن اؤكد على ما قاله الاخوان ان المجلس هو صاحب القرار وليست اللجنة ، حتى يقتنع المجلس ولا يبني على قناعة اللجنة ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا لكم المادة الثانية عطوفة الامين .

السيد الامين العام :

٢. قرار اللجنة القانونية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٠/١/٨ ، والمتضمن الموافقة على القوانين المؤقتة التالية كما وردت من الحكومة .

أ. قانون مؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٨ قانون الغاء قانون شؤون الارض المحتلة .

ب. قانون مؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٨٩ قانون الغاء مؤسسة اعمار العاصمة .

ج. قانون مؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل للقوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنية

هكذا من الأصل

معالي رئيس المجلس : عطوفة مقرر اللجنة القانونية .

السيد المقرر محمد ابو فارس:

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٠/١/٨ برئاسة سعادة السيد حسين مجلي ، وحضور اصحاب السعادة السادة :

مقرر اللجنة الدكتور محمد ابو فارس ، والاعضاء : سليم الزعبي ، محمد المعرعر ، عبد العزيز جبر ، الدكتور احمد الكوفحي ، فارس النابلسي ، محمد فارس الطراونة ، الدكتور همام سعيد ، ابراهيم الخريسات ، الشيخ عبد المنعم ابو زنط ، نايف الحديد ، وكامل العمري ونظرت اللجنة بما يلي:

١- قانون مؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٨ قانون الغاء قانون شؤون الارض المحتلة وبعد دراسته ودراسة الاسباب الموجبة له قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة .

٢- قانون مؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٨٩ قانون الغاء قانون مؤسسة اعمار العاصمة وبعد دراسته ودراسة الاسباب الموجبة له قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة .

٣- قانون مؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل للقوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنية، وبعد دراسته ودراسة الاسباب الموجبة له ، قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة ، وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

امين عام مجلس الامة

هاني خير **اللجنة القانونية**

ملاحظة :

١- رفض رئيس اللجنة القانونية السيد حسين مجلي الغاء القانون المؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٩ قانون الغاء قانون شؤون الارض المحتلة

٢- تحفظ عضو اللجنة السيد عبد العزيز جبر على الغاء القانون اولاً : قانون مؤقت رقم رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٨ قانون الغاء قانون شؤون الارض المحتلة وبعد دراسته ودراسة الاسباب الموجبة له قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من اللجنة ..

معالي رئيس المجلس : دقيقة بالله دكتور ،

القانون هذا مطروح لحضراتكم ؛ توصية اللجنة ، السيد ليث شبيلات .

السيد ليث شبيلات : بسم الله الرحمن الرحيم ، نعم يقرأ ما دام القانون يبحث ، ارجو قراءة قرار الاقلية والتحفظات .

معالي رئيس المجلس : نقرأ القرار كله ، تفضل ،

السيد محمد ابو فارس : فيه مخالفة الحقيقة .

معالي رئيس المجلس : مخالفة اقرأ لنا اياها ، في نقطة نظام هنا ، الاستاذ عبد السلام .

السيد عبد السلام فريحات : من خلال ما هو مبين في المحضر نجد عبارة قرار اللجنة والحقيقة من الناحية القانونية يجب ان يقال تقرير اللجنة وليس قرار اللجنة لان القرار له صفة الالزام وهو من صلاحيات المجلس وليس من صلاحية اللجان ، لذا اقترح تعديل كلمة قرار اينما وردت واستبدالها بكلمة تقرير .

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

السيد محمد ابو فارس : لأ انا اعارض لأنه يمكن لأي لجنة ، ولأي مستوى اداري ان يصدر قرار لكن ما درجة هذا القرار ، تقرر اللجنة مثلا تنسيب ، تقرر اللجنة ان توصي ، لأنه قراراً منها .

السيد عبد السلام فريحات : هذا النظام ينص على غير ذلك ، النظام ينص على تقرير .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ سليم الزعبي .

السيد سليم الزعبي : معالي الرئيس ، المادة (٤٩) من النظام تقول : تؤخذ قرارات اللجنة بالاكثرية المطلقة اذن ولا داعي لتكملة المادة ، اذن هذا قرار وليس تقرير ، يبدو ان ذهن الزميل الفاضل ذهب الى تقرير لجنة الطعون ، نحن نتكلم عن اللجنة القانونية والقرار وليس تقرير .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، السيد المقرر ، الاستاذ ليث .

السيد ليث شبيلات : اؤيد ما تفضل به الزميل سليم الزعبي ، ولكن اخالفه في آخر ما تفضل فيه عندما تفضل ، اللجنة نعم تصدر قرار واسمه قرار اللجنة ، ولكن لا يعني ذلك انه ليس تقرير ، لانه في الاماكن الاخرى من النظام الداخلي هذا القرار حقيقة هو تقرير الى المجلس ، فالاثنان صحيح ولكن اسمه قرار ، وهو قرار هؤلاء الزملاء ولكنه ليس قطعي وليس نافذ الا اذا اتخذ منا .

معالي رئيس المجلس : هو ليس قرار ، شكراً لكم ، الدكتور حسني الشياب .

السيد حسني الشياب : اريد فقط ان اقول ان لاي تناقض هناك في النصوص في الواقع ، او ان اللجنة ترفع تقريرا يحمل قرارها .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ ذوقان الهنداوي ،

السيد ذوقان الهنداوي : الواقع ما دامت النقطة نظامية قانونية كنت اريد ان اقول ما قاله الاخ الدكتور حسني الشياب ، لان المادة (٣٥) تقول ، بانه يرفع رئيس اللجنة الى رئيس المجلس تقريرا مفصلا ، فالتقرير يتضمن بالنهاية قرار اللجنة فالواقع انا يعني اوافق معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية ، يجب ان يسمى تقرير وليس قرار لكن بهذا القرار في النهاية يكون قررت اللجنة كذا وكذا انما عنوان الموضوع هو تقرير وليس قرار ، رأيي المتواضع من تفسير المادة (٣٥)

معالي رئيس المجلس : السيد رئيس اللجنة ،

السيد حسين مجلي : اوضح زميلي الاستاذ سليم الزعبي ما رغبت ان اقوله ، لكنني اريد ان اوضح في المجلس الكريم ان الاستاذ الزميل ذوقان الهنداوي ، قد قرأ فقرة من المادة التي استند اليها، ولم يكمل قراءة ما تبقى منه والمتعلق في موضوعنا ، يرفع رئيس اللجنة الى رئيس المجلس تقريرا منفصلا في كل موضوع انتهت اللجنة من دراسته وهو موضوع المحضر ، ثم تقول المادة وقررت عرضه على المجلس ، الواقع اللجنة تضع تقريرا ثم تنتهي بقرار ، محضر جلستها هو تقرير لواقع الحال ، ثم ينتهي المحضر بقرار اللجنة ، وبالتالي فان اللجنة ترفع قرارا بالنتيجة ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر نستمر ،

السيد المقرر محمد ابو فارس : طبعا ، التحفظ من رئيس اللجنة المحامي سعادة السيد النائب حسين مجلي ، حيث ان قرار فك الارتباط وهو السبب الموجب لالغاء هذا القانون مساوي اعلان انفصال بين الشعب الواحد في الوطن الواحد ، وحيث ان المادة الاولى من الدستور تقول « المملكة الاردنية الهاشمية دولة مستقلة ذات سيادة مكانها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه » . وحيث ان الشعب العربي الواحد الذي يعيش على ضفتي نهر الاردن المقدس لم يكن في يوم من الايام عبر تاريخه الموغل في القدم شعبين منفصلين وحيث ان القرار الصادر من مجلس الامة الممثل للضفتين في ٢١/نيسان ١٩٥٠ الا تأكيدا - انا اقرأ كما هو النص موجود - لهذه الحقيقة التاريخية ، لان الا بعد نفي نعم الا تأكيدا لهذه الحقيقة التاريخية الثابتة ولا يوجد ما يلغيه ولا تملك جهة ان تلغيه .

وحيث ان هذا القرار جاء مؤكدا لوحدة الشعب الواحد الموحد عبر تاريخ طويل موغل في القدم ولم ينشء هذه الوحدة ، وحيث ان توجيه حركة تاريخ الامم للحفاظ على وجودها وأوطانها يكون بالعمل على توحيد اجزائها وليس بالعمل على تجزئتها .

وحيث ان التمسك بوحدة الاردن بضفتيه وسيادته الوطنية على كامل ترابه يشكل ردا على المؤمراة الاستعمارية الصهيونية الهادفة الى تفتيت المشرق العربي وبلقنة الوطن العربي . وحيث ان وحدة الاردن بضفتيه ضرورة قومية وضرورة تحريرية لاننا بالوحدة أقوى للتحرير ولان وحدة الاردن بضفتيه - مكتوب - يستدعي - لكن الصواب تستدعي - الغاء كافة مظاهر تقسيم الشعب الواحد والوطن الواحد هذا التقسيم الذي يضرب بالضرورة الوحدة الوطنية فانني ارفض الغاء هذا القانون .

بالطبع انا اريد كمقرر ان ارد على

معالي رئيس المجلس : اقرأ الفقرة الثانية ، تحفظ الثاني للاستاذ عبد العزيز جبر .

السيد المقرر محمد ابو فارس :

بسم الله الرحمن الرحيم

حيث ان الغاء قانون شؤون الارض المحتلة وضع بسبب الغاء الوزارة (وزارة شؤون الارض المحتلة) والغاء وزارة شؤون الارض المحتلة بني على قرار فك الارتباط وبما ان فك الارتباط يعتبر غير دستوري لذلك ما بني على الباطل فهو باطل لذلك المحفظ على عدم التوقيع على الغاء هذا القانون .

وتشطب عدم .

النائب عبد العزيز جبر

معالي رئيس المجلس : الان ، نعم رأي اللجنة سعادة الدكتور ،

السيد المقرر محمد ابو فارس : رأي اللجنة بالطبع هي تؤيد الغاء القانون ، والحديث في الحقيقة في الاعتراض هو استطراد وليس فيه مجال النقاش والبحث ، ليس الموضوع ان نناقش قرار فك الارتباط ، وفك الارتباط ليس قانونا وانما هو قرار ، اذا كان ولا بد من بحث هذا الموضوع فلا بد ان تعقد جلسة ويبحث الامر بحثا مستفيضا من جوانب كثيرة سياسية وغير سياسية ، ويرى المجلس بعد ذلك ما يراه مناسبا .

لكن الموضوع هو في وزارة لم يعد لها وجود ، وبالتالي كان هذا القرار موضوعا ومحددا في هذه الزاوية ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : احنا الان بين ايدينا ، الغاء القانون وقرار اللجنة فيه ، فنريد ان نأخذ المؤيدين للالغاء من هم يريدون التحدث في تأييد الالغاء ومن اللذين يريدون التحدث ضد ذلك التحفظ على عدم القرار . اكتب لي بالله عطوفة المساعد المؤيدين عطوفة المساعد المعترضين من هم، المؤيدين لو سمحتم ، المتكلمين بالتأييد من هم : بالتأييد القرار ، قرار اللجنة :

دكتور عبد اللطيف

دكتور حسني الشياب

دكتور عبد الرحيم عكور

دكتور عبد الحفيظ علاوي

دكتور احمد العبادي

دكتور احمد الكوفحي

كامل العمري

دكتور حمزة منصور

دكتور احمد عناب

معالي رئيس المجلس : دولة الرئيس تفضل .

دولة رئيس الوزراء : معالي الرئيس ، ما كنت اود ان اخوض في هذا الموضوع ، لئلا يفسر كلامي تفسيرات سياسية ، وانا اذكر كلامي واحدة فقط بامر فني ، انا اؤيد الدكتور محمد ابو فارس مقرر اللجنة ، موضوع انشاء الوزارة في حكومتي السابقة انا الذي انشأت هذه الوزارة، وأنشأتها لاهداف ادارية ، وليس لاهداف سياسية ، اردت ان اخصص وزارة متخصصة لموضوع شؤون الضفة الغربية ، كان هنالك قبل انشاء الوزارة مكتب تنفيذي كما يذكر كثير من الاخوان ، مكتب شؤون

هكذا من الأصل

الارض المحتلة اسمه المكتب التنفيذي لشؤون الارض المحتلة ،

عندما كانت لم يكن هناك قرار فك الارتباط ، كان في مكتب شؤون ارض محتلة ، وعندما لم يكن هنالك فك ارتباط كانت وزارة شؤون ارض محتلة ، والان موجود في وزارة الخارجية مكتب شؤون ارض محتلة او ما شابه ذلك ، لدائرة الشؤون الاراضي المحتلة عادت الى ما كانت عليه ، فذلك لا يفهم من هذا الموضوع بفهمي انا ، الا موضوع من هذه الزاوية فقط ، موضوع فني لا أكثر ولا اقل ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا ، بدنا نعرف بس من هم الراغبين بالكلام ضد الالغاء :

الاستاذ حسين مجلي

الاستاذ يعقوب قرش

الاستاذ ليث شبيلات

الاستاذ عطا الشهوان

الدكتور عبد اللطيف لأ احنا بنتكلم الان عن المؤيدين لالغاء القانون ، قرأنا نصك استاذ حسين مجلي والان نبدأ بواحد من هنا وواحد من هنا لما يجي الموضوع ، اذا بتتكلم بالتأييد استاذ حسين تفضل

السيد حسين مجلي : ارجو ان اشير لاول مرة ان المادة (٥٣) من النظام تقول :

يعطى الاذن بترتيب الاسبقية في الطلب الاول فالاول ، وهكذا الا اذا كان الغرض من الكلام ، تأييد الاقتراحات المطروحة للبحث او تعديلها او المعارضة فيها فعندئذ يعطى الاذن بالتداول لاول طالبي مؤيدي الاقتراح فالاول طالبا من مقترحي تعديله ثم لاول المعارضين فيه ويتكرر ذلك بصرف النظر عن ترتيب الطلبات وعلى كل حال ، فالوزارة ومندبوا الحكومة والمقررون ورؤساء اللجان غير مقيدين في هذا الترتيب ، فان لهم الحق دائما في ان تسمع اقوالهم اثناء المناقشة كل ما طلبوا ذلك ،

معالي رئيس المجلس : تمام لكن اخي حسين انت الان تتكلم كمعارض وليست كرئيس لجنة انت الان الحقيقة انت ما تمثل اللجنة الان ، قرار اللجنة بالأغلبية هي ضد ذلك ،

السيد حسين مجلي : انا الان اتحدث كرئيس لجنة .

معالي رئيس المجلس : الحقيقة لا ، انا احتكم المجلس الكريم

السيد حسين مجلي : انا بتكلم في بحث هذا القانون كرئيس لجنة .

معالي رئيس المجلس : بحتكم للمجلس الكريم ، تعطى الحق بالكلام اذا كنت رئيس اللجنة المتبني لهذا القرار ، انا هيك بفهمها ،

السيد حسين مجلي : لا النص مطلق سيادة الرئيس النص مطلق والمطلق باحداها يجري على اطلاقه ، لهم الحق دائماً في ان تسمع اقوالهم اثناء المناقشة ودائما اكثر من هيك اطلاق ووضوح

وحسم وجزم مفيش ،

معالي رئيس المجلس : الاستاذ يوسف العظم

السيد يوسف العظم : بسم الله الرحمن الرحيم ، في الحقيقة النص ليس مطلقة ، لانه اذا تكلم كمتحفظ يصبح غير رئيس اللجنة ورئيس اللجنة عادة يتبنى قرار اللجنة ، فاذا تبنى غير قرارها يصبح متحفظا او مخالفا ، ومن هنا يتكلم كمخالف وليس كرئيس لجنة ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : انا هيك فهمتها ، وانا بتنازل على رأي استاذ حسين ، اذا المجلس يراه غير ذلك ، يعني ما بدنا اصوات عليها ، لكن اذا انت كرجل قانوني حكمت انت والاستاذ سليم الزعبي ، الاستاذ سليم تفضل ،

السيد سليم الزعبي : ارجو ان يكون تأييد الاستاذ يوسف العظم من باب وحدة الصف المعاني ، اما انا فاتكلم من وحدة الصف القانوني ، انا ارى دائما مطلقة والمطلق يجري على اطلاقه ، وارى ايضا اننا لا نعرف ماذا سيتحدث رئيس اللجنة ومعنى ذلك اننا صادرنا عن المطلوب قبل ان يبدأ حديثه ، فارى كقاعدة عامة مستقرة في هذا المجلس ان يعطى رئيس اللجنة الكلمة عندما يطلب ذلك ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا ، الاستاذ علي الفقير

سماحة وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية : شكرا معالي الرئيس ، الحقيقة بعد ان استمعنا الى السيد المقرر والى تحفظ سعادة النائب حسين مجلي ، باعتقادي لا ينبغي ان يعطى الاولوية في الحديث الان وقد تكلم من خلال كلامه ، فينبغي ان يعطى المجال لغيره حتى يسمع وجهة نظر مخالفه ، فإن بدأت وجهات نظر مخالفه لرأيه يعطى الحق في الحديث عندئذ ، اما الان قد سمعنا تحفظه كاملا بالتفصيل فماذا سيقول زيادة على ما قاله في هذا الكلام ،

معالي رئيس المجلس : الاستاذ ليث شبيلات ،

السيد ليث شبيلات : نتكلم والا النقاش على هذا الموضوع

معالي رئيس المجلس : على الموضوع هذا ، على الموضوع اللي اثارو الاستاذ حسين

السيد ليث شبيلات : النص واضح سيادة الرئيس ، وان كان لا شك ان روح النص وفهمه هو كما ذكرت انت ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : يبدوا ان الاتجاه ، ان نعطي الاستاذ حسين الحق في الكلام ، يأتي دورك مع الاخرين

السيد حسين مجلي : لأ ، ولا الي دور

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبد اللطيف

الدكتور عبد اللطيف عربيات: بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا الموضوع ينظر له كما قال

هكذا من الأصل

الاخوة ، كما قال دولة الرئيس ايضا على اساس انه قضية فنية ادارية تنظيمية ، وبهذا الحدود فقط ، اما اذا نظر الى الموضوع على اساس فك الارتباط وهو قرار ايضا ، وليس قانون كما قال مقرر اللجنة، فهذا موضوع اقترح ان يفرد له مجال خاص ان اريد البحث ، لانه لا يتعلق بقضية الغاء قانون مؤسسة قائمة لهدف معين ، وتم الغاء الشيء المعني وهو غير موجود والغاء القانون اصبح حتمية لا بد منها ، اما موضوع فك الارتباط وما يترتب عليه والمعاني التي طرقها الاستاذ حسين مجلي ، فهي قضية اساسية وكبيرة ، تتعلق بوحدة الامة ، وقضايا الوطن عامة فهي تحتاج الي بحث خاص في غير هذا الموقع ، اما اذا اريد بحثها فاطلب تخصيص جلسة خاصة لبحث هذا الموضوع ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : لأ ، احنا بنتكلم على القرار اللي بين ايدينا فقط ، الدكتور حسني الشياب ،

السيد حسني الشياب : معالي الرئيس كنت الحقيقة سأتحدث في التأييد ، كنت سأتحدث في نفس الروح

معالي رئيس المجلس : في التأييد دورك القادم ، الاستاذ يعقوب قرش ، لأ احنا واحد من هيك وواحد من هيك ، الاستاذ النائب قرش

السيد يعقوب قرش : هذا الاجراء كونه قضية فنية ادارية تنظيمية ، قد يكون مقبول ما لم يتبع لوزارة الخارجية ، فهذا اثر من اثار قرار فك الارتباط واحنا اتفقنا ان قرار فك الارتباط يجب ان لا يكون على هناك اي اثار تجري من خلاله ، كونها كانت دائرة مستقلة بنفسها كمكتب تنفيذي ، اذن المفروض ان تبقى دائرة مستقلة بنفسها اتباعها لوزارة الخارجية يعطيها معنى سياسي ، يعطيها معنى سياسي ويخرجها عن كونها فنية وتنظيمية لذلك اعتقد ان الحكومة عليها اعادة دراسة قرارها باتباع هذه الدائرة وزارة الخارجية ، وان تبقى فنية ادارية فقط بالمعنى المفهوم ، وليس ان تأخذ اي وصف سياسي .

معالي رئيس المجلس : موضوع آخر الدكتور حسني الشياب

السيد حسني الشياب : شكراً معالي الرئيس ، الحقيقة كنت اود ان اقول انه من الناحية الفنية البحث ، يصعب بل لا يمكن ان نقيم قرار وحدة الضفتين لعام (٥٠) على اساسه انشاء الوزارة او الدائرة مهما سميناها ، الحقيقة قرار الوحدة لم يكن مرتبط بانشاء وزارة او غيره ، صحيح انه ترتب عليه انشاء بعض الاجهزة الادارية ، لكن هذا يبقى انشاء الاجهزة الادارية موضوع اداري بحت لا يمكن ادارة فنية ، لا يمكن ان نربطه بموضوع فك الارتباط ، فك لارتباط شيء وله ابعاده وانشاء او تحويل ادارة من جهة الى جهة موضوع آخر ، فلذلك أنا اقرر اؤيد ما ذهبت اليه اللجنة واؤيد ما ذهب اليه مقررها ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ طاهر المصري

السيد طاهر المصري : سيدي الرئيس ، انا كنت عضو في الوزارة التي ألغت هذا القرار ،

وكنت اعارض في حينه هذا القرار ، ولذلك عندما صدر قرار مجلس الوزراء بالالغاء لم اوقع عليه ، وبما ان الموضوع الان موضوع فني وخوفا من رفض هذا الموضوع الفني بالقرار السياسي بفك الارتباط ومعانيه ، فاعتقد بانه هذا القانون او قرار اللجنة يجب ان يؤيد على هذا الاساس ، لكن ارجو ان اعيد التأكيد مرة اخرى ما ذكرته سابقا وما ذكره بعض الاخوان بان موضوع الغاء وزارة الارض المحتلة يجب ان يتبعه اهتمام شديد جدا بالاجراءات التي تلت فك الارتباط ، وان اعرف بأن هناك لجنة وان هناك اعادة تقييم ودراسة ، لكن مجرد اعادة التأكيد على اهمية وضرورة فعل ذلك والنظر اليه بالمرونة الكافية ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا ، الاستاذ العكور .

السيد عبد الرحيم عكور : الحقيقة معالي الرئيس ، اننا بصدد النظر في الاسباب الموجبة لالغاء القانون وهذه الاسباب تحدد تقول نظراً لإلغاء وزارة شؤون الارض المحتلة ، ونترك فك الارتباط ، هو نظرا لالغاء وزارة ، فهذا قرار اداري للجهات المسؤولة اتخاذه ، لنفترض ان الجهات الادارية تريد ان تلغي وزارة الان قائمة هذا حقها ، ما يترتب على هذا الالغاء في موضوع فك الارتباط ، انا أؤيد ما ذهب اليه الأخ الدكتور عبد الطيف عربيات من انه اذا اردنا ان نبحث موضوع قانون فك الارتباط او قرار فك الارتباط نبحثه في جلسة خاصة به ، نحن الان بصدد الغاء قانون لوزارة الغيت ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا يا سيدي ، الاستاذ الزميل ليث شبيلات

السيد ليث شبيلات : بسم الله الرحمن الرحيم ، سيدي الرئيس ، لا ندخل في الكلام عن فك الارتباط، وإنما كما تحدث بعض الزملاء في القرارات المترتبة بعد ذلك على قرار فك الإرتباط ، حيث ان الجميع متفق ان او معظم الاخوان متفقين ان اجيز فك الارتباط ان يكون سياسيا للمعاني التي قد يحققها ان شاء الله ، اما الغاء الوزارة الان من الناحية الإدارية الغاء الوزارة يسبب تغير في اوضاع ومراجعات والاهتمام ودرجة الاهتمام بالمواطنين ، وتسبيبه انه بعد قرار فك الارتباط ايضا بربطه بذلك القرار ، لا يوجد ما يمنع مطلقا ان يبقى قرار فك الارتباط ، وان تبقى الوزارة كما هي ، واذا اريد لهذه الوزارة او لهذا التنظيم ان يتغير لرفع مستواه اي لاي امر آخر تراه الادارة ، فان بالامكان تقديم مشروع قانون بتغير الوزارة الى مكتب تنفيذي الى امر آخر ويكون مسببا لاسباب اخرى وليس مرتبطه بهذا السبب ، انما ارتباطه هذا القانون مشروع القانون بهذا السبب يجعل الامر أمرا من ناحيتي غير مقبول ، لذلك ارجو ان لا تحل هذه الوزارة ان يعاد الينا بتنظيم ترتأيه الحكومة على ضوء المستجدات ، وبكل تأكيد فان مما يجرحني شخصيا ويجرح مشاعرنا ان نرى ان امور التي كانت تقوم بها الوزارة احيلت الى دائرة في وزارة الخارجية ، وهذا امر بلا شك يعني الكثير برفضه وانا ارفضه . وشكرا .

معالي رئيس المجلس : عبد الحفيظ علاوي .

السيد عبد الحفيظ علاوي : شكرا معالي الرئيس ، هذا موضوع اقول يجب ان نتقيد حين البحث لهذه القضايا امامنا قرار اداري وانا ايضا أؤكد فصل قرار فك الارتباط من قرار موضوع اللي بين ايدينا ، والقانون اللي يطالب بالغاء هذه الوزارة بتتلكم عن قضية ادارية حقيقة انا ارى ان هذا يعني تأييد ما جاءت به اللجنة ، لكن بعيدا عن اي قضايا او اي امور سياسية اخرى ، ويؤخذ الامر بنطاقه وبحدوده ، والقضايا الادارية او التنظيمية بتصوري يمكن ان تتغير من شكل الى اخر ، المهم الجوهر ، وانا حقيقة لا اربط بين دعمنا لاهلنا في الارض المحتلة وكوننا شعباً واحداً وامة واحدة ، لا اربطها بقضية وزارة او قرار ، وانا اطالب ان نتوجه كلنا كل دوائرنا ووزاراتنا ان تكون هي وزارة فلسطين ووزارة التحرير ، اما ان نقف حقيقة عند قضايا مثل هيك ، انا لا ارى مناسبة لوجهة نظري وان نصوت علي القرار ثم نمضي لحل امور كثيرة اخرى اهم من هذا بكثير ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا ، الزميل عطا الشهوان .

السيد عطا الشهوان : بسم الله الرحمن الرحيم ، شكرا معالي الرئيس ، انا بالواقع ساتحدث بنفس الروح اللي تحدث فيها الاستاذ عبد اللطيف عربيات ، وبما ان القضية فنية ادارية فقط فانني مع الغاء القانون ، ولكن اذا كان هذا القرار له مس مستقبلا في وحدة الضفتين ، فانا اطلب ان يكون هنالك جلسة سرية لمجلسكم الكريم ، ليتم البحث مفصلا في قرار فك الارتباط ، لانه اسمى وحدة من عام (١٩٥٠) مر فيها وطننا العربي هي وحدة الضفتين وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكرا الدكتور احمد عويدي العبادي .

السيد احمد عويدي العبادي : بسم الله الرحمن الرحيم ، ان الحاق الضفة الغربية بالاردن ، الذي سمى الوحدة ما بين الضفتين ما هو في رأينا الا التفاف وتأمر على الهوية الفلسطينية ارضا وشعبا ومستقبلا وكان علي الذين طالبوا بتلك الوحدة انذاك والالتحاق بالاردن ان يحرصوا على انشاء حكومة فلسطينية مستقلة على الارض الفلسطينية المتبقية وهي التي سميت فيما بعد بالضفة الغربية ،ولو كانت دولة فلسطينية في الضفة الغربية عند الاحتلال عام (١٩٦٧) فان ذلك لن تسمح به دول العالم، ولكن عندما تم احتلالها كجزء من الاردن ذهبت الهوية الفلسطينية ضحية مرة اخرى للمجاملات والمؤامرات ودفع الاردن وفلسطين وشعباهما ثمن هذا التهاون من هنا فان التركيز على الهوية الفلسطينية وطنا وشعبا وهوية امر في غاية الاهمية والضرورة ، لذا فانني ارى ان كلمة الاراضي المحتلة اصطلاحا ناقصا ايضا ، ويجب ان نقول شؤون الاراضي الفلسطينية ، وانا ارى ان قرار فك الارتباط كان ضرورة وطنية ودعما للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني ، كما ان الوزارة التي كانت قائمة آنذاك ، باتت غير ضرورية لذا فاني اوافق على الغاء قانون شؤون الارض المحتلة والوزارة الخاصة بذلك كليهما ذلك ان الاردن ليست وصية على فلسطين ويجب الا يكون ، كما ان مثل هذا الالغاء لا يؤثر على دعمنا لفلسطين والشعب الفلسطيني والإنتفاضة ، كما انني لا ارى ضرورة لمناقشة هذا القرار وهو فك الارتباط الذي اعلنه جلالة الملك المفدى بعد دراسة عميقة وبناءا

على طلب من الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية وهي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في مكان وزمان، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ سليم الزعبي .

السيد سليم الزعبي : معالي الرئيس انا اود ان اقدم اقتراحا بالتعديل في الاسباب الموجبة حتى نتخلص من هذا الجدل ، وأؤكد اننا ضد فك قرار فك الارتباط ، لكنني وافقت على القانون وكنت اود ان اثير ما ورد بالاسباب الموجبة ، انا اقترح وارجو ان يتابع الزملاء معي نظرا لالغاء وزارة شؤون الاراضي المحتلة وتلغى عبارة بعد قرار فك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية ، ثم نستأنف الكلام فنقول فكان لا بد من الغاء قانون القانون الخاص بتلك الوزارة ، وبالتالي نترك الامر بشأن موضوع فك الارتباط .

معالي رئيس المجلس : عيدها ثاني مرة اخ سليم ، عيدها ثاني مرة لو سمحت .

السيد سليم الزعبي : اقتراح ان يكون النص كما يلي :

نظرا لالغاء وزارة شؤون الارض المحتلة ، فكان لا بد من الغاء القانون الخاص بتلك الوزارة ، ونقفز عن عبارة بعد قرار فك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية ، وبذلك نكون قد حسمنا الخلاف ويبقى كلا على رأي.

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر محمد أبو فارس : الاستاذ الزعبي هو يعدل على الاسباب الموجبة للتعديل ، وليس اقتراحا ، يعني قد تكون هناك اسباب مقنعة ، وقد لا تكون اسباب مقنعة ، وقد يكون بعضها كذلك وبعضها ليس كذلك ، انما القانون المواد التي نحن بصدد بحثها هل يبقى هذا القانون او يلغى هذا الامر،

الامر الثاني الحقيقة لم يكن هناك تلازم حتى في ذكر الاسباب بين ، انما ذكر الامر الزمني نظرا لالغاء وزارة شؤون الارض المحتلة بعد قرار ، لو قال لان القرار حينئذ يمكن ان يكن ، ومع هذا الحقيقة ليس موضوع بحثنا ان نعدل في الاسباب ، وانما موضوع البحث هو في القانون نفسه ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء : انا بشكر سعادة المقرر على هذا التوضيح ، لاني اردت في البداية ان اوضح هذه النقطة ، لسعادة النائب الاستاذ سليم ، ان اسباب الموجبة لا تعدل عادة ، اللي يعدل هو التشريع ، نحن محظوظ هذه الاسباب الموجبة ، والتفسير اللي اورده سعادة المقرر دقيق والصحيح ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : الدكتور احمد الكوفحي .

السيد احمد الكوفحي : بسم الله الرحمن الرحيم ، انا مع كل الاخوة القائلين بان موضوع فك

الارتباط بحاجة الى جلسة خاصة ، لأن موضوعه شائكا ومعقد للغاية ، وهذه المعادلة لا بد لها من روية ولا بد من دراسة متانية ، واری ان الامر العاجل الذي يتصل بجوهر هذا الموضوع إن نؤكد جملة من الثوابت التي تربطنا بفلسطين حتى يطمئن اهلنا هناك وتعرف كل الدنيا حقيقة هذا الذي نبحثه الآن ومن جهة أخرى لا بد ان نركز على التخلص من السلبيات التي يعاني منها اهلنا في فلسطين، كأثار لهذا القرار، هذا هو الأمر العاجل، وفي تصوري ان الثوابت التي نؤمن بها جميعا ان الوحدة الوطنية سبيل الى الوحدة العربية وهذه سبيلا الى الوحدة الاسلامية ، لنمارس دورنا في الحضارة الانسانية في البر والرعاية لحقوق الانسان .

الامر الثاني : ان ارتباطنا الفكري والتاريخي بفلسطين ، وانها وان كانت اقليمية يسكن فيه اهلنا الفلسطينيون ، فهي من حيث تحريرها ارض اسلامية يجب على المسلمين بعامة وفي دول المواجهة بخاصة ، اعتبارها قضية احتلالا تمس سيادة الوطن والشعب ، وينبغي ان نعد شعوبها وتكرس طاقاتها من اجل تطهيرها من دنس الاحتلال وعلى ذلك اجماع فقهاء المسلمين ، اذا احتل العدو شبر ارض من ديار الاسلام، اصبح الجهاد فرض عين على كل مسلم ومسلمة، تخرج المرأة من غير اذن زوجها ، والولد من غير اذن الوالد ، والخادم بدون اذن سيده.

معالي رئيس المجلس : يادكتور خلينا في الموضوع.

السيد احمد الكوفحي : عفوا يا معالي الرئيس ،

معالي رئيس المجلس : خلينا في الموضوع لو سمحت .

السيد احمد الكوفحي : جملة ثوابت اذكرها هذا الذي يهمنا ان يسمعه اهلنا هناك ، وتسمعه الدنيا ونحن نبحث في هذه القضية ، حتى لا يزايد على مجلسنا الموقر ، مزايدون في الداخل وفي الخارج على حد سواء .

معالي رئيس المجلس : هذا مكانه في الجلسة التي دعيت اليها حضرتك . الجلسة الاخرى الموسعة لبحث موضوع الارتباط ، ذلك مجاله ، وهنا بس هذا القانون اذا سمحت .

السيد احمد الكوفحي : معالي الرئيس ، لحظة لن اطيل ان شاء الله توكل على الله في الخير كل الخير ولان ارتباطنا مصيريا بفلسطين ، حيث يعتبر التسليم لليهود بشبر واحد معناه التسليم لأخطر هجمة استيطانية شرسة مدعومة ، ولذلك نحن نطمئنهم اننا نضع نصب اعيننا التحرير الكامل لكل ارض فلسطين ،

معالي رئيس المجلس : رأيك في القانون يا دكتور .

السيد احمد الكوفحي : واما السلبيات فينبغي ان تزول اثار البطاقة الخضراء والزرقاء ، التي تمنع

معالي رئيس المجلس : هذا ليس مجال بحثها لو سمحت .

السيد احمد الكوفحي : يا معالي الرئيس ، هذا يجب ان يطمئنوا هناك .

معالي رئيس المجلس : هذا على القانون ، تكلم واقترح ذلك في اقتراح معين ، نفرد له جلسة لكن هنا نتكلم عن قانون .

السيد احمد الكوفحي : هذا الامر عاجل حتى يفهم اننا لم نتخل .

معالي رئيس المجلس : ليست فرصه ، لا نستطيع ان نتكلم عن كل التداعيات ، انت تكلمت كموقعك كان مع المؤيدين للالغاء ، فقط حبينا نسترشد ونستنير بنظرك ، ثم انت عضو لجنة ، هذا الكلام بحث .

السيد احمد الكوفحي : المهم ان نتخلص من السلبيات فيما يتعلق بالاقامة ، ... وما اليه ، وشكرا جزيلا .

معالي رئيس المجلس : هذا موضوع اخر ، وهذا موضوع اخر وهو حق ان شاء الله لكنه موضوع اخر ليس هنا مجال بحثه الاستاذ العمري لأ ، معالي وزير شؤون الارض المحتلة .

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية: بطلنا على الاحتلال.

معالي رئيس المجلس : بدنا نلغيها.

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية : شكرا .

معالي رئيس المجلس : كلمة شؤون دائما بتجرنا لهيك ، تفضل .

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية : شكرا معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : خليه يتكلم معالي الوزير

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية : وهو يصر على انني وزير الارض المحتلة .

معالي رئيس المجلس : الاخ الكريم الاستاذ كامل العمري .

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية : اذا سمحت يا

معالي رئيس المجلس :ما كنت شايف معالي الوزير رافع يده .

السيد ليث شبيلات : ايضا جميعنا استمعنا الى اسم زميلنا كامل العمري .

معالي رئيس المجلس : تراعى مرة ثانية انشوف معالي الوزير .

السيد ليث شبيلات : مع احترامي للوزير على رأسي وعيني

معالي رئيس المجلس : النص في النظام يا اخ ليث

السيد ليث شبيلات : اعطيت الكلمة الى السيد العمري فانتهى

معالي رئيس المجلس : يا سيدي تراعى في المرة المقبلة ،

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية : الواقع انا طلبت الكلمة قبل نصف ساعة ،

وحضرتك تكلمت عشر مرات ما انتقدنا ولا اعترضنا ،

السيد ليث شبيلات : ما بيطلعلك أنت

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية : بطلعلي وقدك ونصف، انا نائب قبل ان اكون وزيرا

السيد ليث شبيلات : شولكان حضرتك .

معالي رئيس المجلس : خلي الكلام معي بالله يا أخ ليث

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية : انما اريد ان اقول

معالي رئيس المجلس : معالي الوزير خلي الكلام معي

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية : اذا سمحت ، الذي اريد ان اقوله ان هذا القانون وتلك الوزارة ليس جزء من الوحدة ، والغاء الوزارة وهذا القانون لا يمس جوهر الوحدة فالمعروض الغاء القانون ، وارجو ان يصوت المجلس على ابقاء او الغاء ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ العمري، تفضل .

السيد كامل العمري : بسم الله الرحمن الرحيم ، اولا اعترض على حضرة المقرر باغفال اسمي وانا واحد من اللجنة القانونية ، النقطة الثانية موضوع فك الارتباط اعتقد انه ليس موضوع جلستنا هذه، لانه لا يجوز لنا ان نبحث في موضوع خطير وكبير كهذا الموضوع ، ان بحثاً هامشيا في جزء من جدول اعمالنا ، فلا بد له من جلسات وجلسات لانه يتعلق باطراف كثيرة ، ربما كانت اوسع من مجلسنا هذا ، وارجو ان يفهم ان من يوافق على الغاء القانون لا يعني هذه الموافقة على فك الارتباط، لان فك الارتباط موضوع اخر وهو يمس الجميع ويؤلم الجميع بنفس الوقت ، ولذلك انا مع الغاء القانون وليس مع فك الارتباط ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : تفضل السيد المقرر

السيد المقرر محمد ابو فارس : ما فاته الاخ الكريم انه لم يدرج اسمه نعم لم يدرج ، لانه لم يحضر ، ولقد سألت الحقيقة .

معالي رئيس المجلس : يضاف يا سيدي يضاف

السيد المقرر محمد ابو فارس : المعني بالامر ، فاتني انه لم يحضر الجلسة ، قد تكون حضرت بعضها ، احنا الشيوخ مع بعضنا بنتفاهم .

معالي رئيس المجلس : السيد حمزة منصور .

السيد حمزة منصور :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، اشارك سعادة النائب حسين مجلي فيما ذهب اليه من تأكيد وحدة الشعب الواحد غربي النهر وشرقه بل أتطلع الى وحدة أوسع من ذلك تتناول جميع الاقطار العربية والاسلامية .

ولكنني ارى موضوع العلاقة الاردنية والفلسطينية من الناحية الادارية الفنية تقرراه الحكومة الاردنية والقيادة الفلسطينية والشعب الاردني الوحدوي والشعب الفلسطيني المجاهد ، على ان لا يؤثر ذلك على العلاقة الاخوية التي تحتم وحدة الشعب الصابر على ارض الاردن ونصرة الشعب المجاهد على ثرى فلسطين ، وعلى ان لا يفهم من ذلك نفض الاردن يده من القضية الفلسطينية فهي علاقة عقدية خالدة لا تمس .

وفي ضوء ذلك أؤيد قرار اللجنة القانونية .

معالي رئيس المجلس : شكرا الدكتور حسني الشياب ،

السيد حسني الشياب : معالي الرئيس ، ان يحصر موضوع الحديث بالمسألة المطروحة ، ارجو الا نتشعب الى قضايا ليست مطروحة في هذا القانون او مشروع القانون ، شكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا الدكتور احمد عناب ، وهذا مطلوب من الاخوة جميعا بموجب النظام الا نتشعب بالحديث وان نكون في الموضوع . الدكتور احمد عناب

السيد احمد عناب : شكرا معالي الرئيس : فك الارتباط لا يعني فك شعبين من بعض ... ت الارتباط فك قانوني اداري لاجل

معالي رئيس المجلس : بالنسبة الى القانون يا دكتور احمد ، تفضل دكتور ... مد استمر

السيد احمد عناب : انا مع فك الارتباط لان فك الارتباط لا يعني فك شعب... ن بعض

معالي رئيس المجلس : ليس هو المطروح الان يا دكتور احمد . الدكتور نايف ... بو تايه .

السيد نايف ابو تايه : بسم الله الرحمن الرحيم ، معالي الرئيس ، الاخوة الاكارم ، ما نتكلم عنه اليوم قد خصه مؤتمر قمة عربي سابق فهذا قرار مؤتمر قمة عربي ،

معالي رئيس المجلس : خلينا مش في الموضوع فك الارتباط يا دكتور لو سمحت ، في القانون

السيد نايف ابو تايه : وهذا قرار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد ، فيجب ان نحترم شعور هذا الشعب النبيل بكافة فئاته، وقد جاء قرار فك الارتباط بعد مباركة هذا الشعب ورغبته، فالهوية الفلسطينية شرف كبير يجب ان يحمله كل مسلم عربي،

معالي رئيس المجلس : يا سيدي ما لنا علاقة بفك الارتباط الآن، الآن فقط في القانون يا دكتور نايف.

السيد نايف ابو تايه : فأنا ضد طمس هذه الهوية، فوجودالوزارة او عدم فك الارتباط هذا احتواء وطمس لهذه الهوية، وهذا لايعني بذلك ان نتخلى عن اهلنا الاشاوس ... ي الارض المقدسة، فلنبق ندعمهم بالغالي والنفيس، وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً الدكتور محمد ابو عليم،

هكذا من الأصل

السيد محمد ابو عليم : سيدي الرئيس، لحظة يا جماعة.

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على اقفال باب النقاش؟ من يوافق برفع يده؟ من يوافق على اقفال باب النقاش، عد الاصوات ونقفل باب النقاش بعد كلام الدكتور ابو عليم، تفضل دكتور،

السيد محمد ابو عليم : الواقع الموضوع ابشع، والموضوع المطروح هنا اداريا، وكان طلبي ان يوقف النقاش والتصويت عليه فوراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً، الآن من الذي يوافق على الغاء هذا القانون ؟ عد الاصوات، ويلغى القانون، وشكراً.

وهذا هو القانون الذي قرر المجلس الغائه.

قانون مؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٨

قانون الغاء قانون شؤون الارض المحتلة

المادة ١– يسمى هذا القانون (قانون الغاء قانون شؤون الارض المحتلة لسنة ١٩٨٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢– يلغى قانون شؤون الارض المحتلة رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٠ .

المادة ٣– رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر

السيد المقرر محمد ابو الفارس:

٢– قانون مؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٨٩ قانون الغاء مؤسسة اعمار العاصمة وبعد دراسته ودراسة الاسباب الموجبة له، قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة.

معالي رئيس المجلس : من الراغب بالحديث مؤيدا لقرار اللجنة؟

الدكتور احمد عويدي العبادي ثم السيد ليث شبيلات ثم السيد داوود.

السيد احمد عويدي العبادي : بسم الله الرحمن الرحيم، حقيقة يترتب على الغاء هذا القانون الكثير من الضرر بخصوص الموظفين الذين كانوا يعملون فهذه المؤسسة، المطلوب هو معالجة اوضاع هؤلاء الموظفين الذين تقدموا بطلب الي، واعتقد انهم كذلك تقدموا الى العديد من الزملاء النواب، كي لا يصبحوا عالة على المجتمع وكي لا ينضموا الى طوابير البطالة التي تزداد كل يوم، وشكراً.

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر.

السيد المقرر محمد ابو الفارس: حقيقة طلبنا مدير المؤسسة، مؤسسة الاعمار وسألناه عن هذه القضية، وقال ان جميع الموظفين يعملون واحيلوا الى عدة دوائر ولم يبق سوى ثمانية اشخاص

هكذا من الأصل

فقط، هذا ما صرح به امام اللجنة وشكراً.

معالي رئيس المجلس : السيد ليث شبيلات.

السيد ليث شبيلات : سيدي الرئيس، اود ان اتكلم عن تطبيق هذا القانون، فيما يخص الموظفين وبالذات المهندسين، واتكلم عن المهندسين، لان المهندسين بالذات لهم علاوات فنية استحقت لهم حسب النظام السابق، فاذا تم نقلهم الى المؤسسات التي نقلوا اليها، واريد تطبيق هذا القانون بحقهم، على ان يفسر بان يعين مثل نظيره الذي يعين اليوم يخسر كثيرا و يكون الامرمجحف بحقه، اما ان فسر كما نطالب وكما هو واضح، يمكن تفسيره بالتطبيق، الى ان يعين مثل نظيره الذي عين في يوم تعيينه في تلك المؤسسة فان ذلك يكون مقبولا، ارجو ان يؤخذ قرار بهذا، وشكراً.

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر،

السيد المقرر محمد ابو الفارس: الحقيقة ليس هذا هو مجال البحث، مجال البحث هو القانون وليس الموظفين، انما يمكن ان تكون قضية مستقلة، ان يبحث شأن الموظفين شأن آخر، لكننا ننظر الى القانون، وهل يلغى وهل تلغى هذه المؤسسة ام تبقى، وقد الغيت والآثار الذي نتحدث عنها هي الآثار المترتبة على الغاء هذه المؤسسة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس : السيد داوود قوجق.

السيد داوود قوجق: بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً معالي الرئيس، لدي اكثر من اقتراح او تعديل على بعض مواد هذا القانون.

معالي رئيس المجلس : لأ ، هذه نتلوها مادة مادة، عندما نأتي الى المواد، تفضل الاستاذ يوسف العظم،

السيد يوسف العظم: خلال ما سمعناه من مقرر اللجنة، بأن الموظفين قد نسق امرهم بحيث أضيفوا او ضمو الى مؤسسات او دوائر اخرى، لكن بقي ثمانية ، من باب لاضرر ولا ضرار ارجو ان يستوعب الثمانية كما استوعب الآخرون، حتى ينصفوا ولا يبقوا عالة على المجتمع او في طابور البطالة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الحفيظ علاوي.

السيد عبد الحفيظ علاوي: من حيث النقطة اللي اشار الها الأخ، الحقيقة هناك شكوى من اكثر من ثمانية موظفين وقد احيلت للمجلس، بعض المؤسسات ومنهم مؤسسة اعمار العاصمة قيل انهم سيضافون قسم الى بنك الاسكان وقسم الى دوائراخرى، فكان هناك مزاجية كما يقولون، ان انقل قد يكون هذا الكلام بحاجة

معالي رئيس المجلس : نتكلم عن حقوقهم فقط، حقوقهم كما اوضح الاخ ليث

السيد عبد الحفيظ علاوي: اذا سمح معالي الرئيس، حقيقة كان هناك مزاجية كما يقولون،

ويعني في أشخاص وضعوا مثلا في بنك الاسكان بامتيازات معينة، وفي اشخاص وضعوا في دوائر اخرى اقل امتيازات، فالحقيقة النقطة هذه ارجو ان تكون واضحة، هناك شكوى من اكثر من ثمانية موظفين، وهناك مزاجية في نقلهم الى دائرة ذات الامتياز، فبعضهم حصل على امتيازات.

معالي رئيس المجلس : خلينا في القانون، الان احنا نبحث القانون يا أخ عبد الحفيظ.

السيد عبد الحفيظ : ماشي، ارجو ايضا ان يسجل هذا الموضوع انها لم تحل جميع قضايا الموظفين، وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً الدكتور عبد الله النسور.

السيد عبد الله النسور : معالي الرئيس، في نقطة نظام انا بعتقد بدي اغطي نفس

معالي رئيس المجلس : تفضل،

السيد عبد الله النسور: سيدي معالي الرئيس، نفس الشيء اللي بدي احكي انا، بدأنا بمناقشة المواد، لأن الان نحكي احنا عموميات، حين نأتي للمادة (٤-أ) تيجي قضية الموظفين، وتعالج بتلك المادة، اقترح السير في معالجة القانون مادة مادة.

معالي رئيس المجلس : شكراً الاستاذ احمد قطيش، هي مكتوبة النص في المادة (٤).

السيد احمد قطيش: معالي الرئيس، الحقيقة كنت اريد ان أؤكد على النقطة اللي ذكرها الزميل ليث وانها واردة في المادة التي سناتي اليها، انهم ينقلون ولا يعينون، ولأن تعيينهم مجددا سيفقدهم كثيرا من حقوقهم، فهم ينقلون بنص المادة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس : الأستاذ فخري قعوار.

السيد فخري قعوار: الحقيقة بدي اقترح امرين، الاقتراح الأول الموافقة على الغاء القانون، والاقتراح الآخر ان يتبين هذه الموافقة بتوصية الى امانة العاصمة ومؤسسة الاستثمار وبنك الاسكان.

معالي رئيس المجلس : عندما نأتي للمادة (٤) اخي فخري، الاستاذ عبد المنعم ابو زنط، اخر المتكلمين.

السيد عبد المنعم ابو زنط: بسم الله الرحمن الرحيم، الواقع ليس كلامي متعلقا بالغاء القانون، لاني عضو في اللجنة القانونية، انما فيما يتعلق بالأخوة الموظفين التابعين لتلك المؤسسة، ارجو من دولة السيد الرئيس ان ينظر اليهم بعين الرحمة والإنسانية ويفوض بمعالجة مشكلتهم في ظل الانصاف والعدالة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس : وشكراً لكم، ونمضي بالقانون الآن السيد المقرر، المادة الاولى.

السيد المقرر محمد ابو الفارس: نقرأ الاسباب اولا ثم نقرأ بعد ذلك المادة.

معالي رئيس المجلس : الاسباب في داعي لقراءتها والا كل الاخوان قرأوها،

السيد المقرر محمد ابو الفارس: ضروري جداً لانها هي الوسيلة المقنعة للتعديل او عدمه

او على الاقل يعني بعض الاقناع،

معالي رئيس المجلس : تفضل.

السيد المقرر محمد ابو فارس:

الاسباب الموجبة
للقانون المؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٨٩
قانون الغاء قانون مؤسسة اعمار العاصمة

أ- تلافي الازدواجية في العمل لان هنالك مؤسسات كثيرة تقوم بتطوير العاصمة وايجاد المشاريع المناسبة لها كأمانة عمان الكبرى ومؤسسة الاسكان ودائرة التطوير الحضري بالاضافة الى ان لدى كل من الشركاء الثلاثة امانة عمان والمؤسسة الاردنية للاستثمار وبنك الاسكان مالكي مؤسسة اعمار العاصمة من القدرات ما يمكنهم من ادارة هذه المرافق بكفاءة.

ب- وضع حد للنفقات المتنامية التي كانت تتحملها مؤسسة اعمار العاصمة.

ج- انشأت مؤسسة اعمار العاصمة برأس مال من الشركاء الثلاثة المشار اليهم وكان انشاؤها على اسس تجارية بينما ان مؤسسات الاعمار في المحافظات الاخرى تم انشاؤها في شكل جمعيات تطوعية للاعمار.

معالي رئيس المجلس : المادة الاولى في القانون.

السيد المقرر ابو فارس:

المادة ١– يسمى هذا القانون (قانون الغاء قانون مؤسسة اعمار العاصمة لسنة ١٩٨٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

معالي رئيس المجلس : المادة الأولى مطروحة على اصحاب العطوفة والسعادة، المادة ماشية ؟ أخ طاهر.

السيد طاهر المصري : معالي الرئيس، يعني هل القرار يمتاز بإلغاء قرار الغاء مادة مادة، والا بالغاء كافة كل القانون.

معالي رئيس المجلس: مادة ، مادة، القوانين تقرأ حسب النظام مادة مادة.

السيد ليث شبيلات : لأ ما فهمتني في نقطة فنية.

معالي رئيس المجلس: تفضل.

السيد طاهر المصري: في قرار اللجنة بالقبول سيدي الرئيس بالغاء القانون، بدنا صوت على توصيتهم او قرارهم وليس على القانون مادة مادة.

هكذا من الأصل

معالي رئيس المجلس : الاستاذ ليث شبيلات.

السيد ليث شبيلات: في نقطة يمكن اشكلت على الأخ طاهر، هذا القانون الغاء لـ مثل الغاء قانون الوزارة، هذاك مادة واحدة تلغى، اما هذا القانون في اربع مواد، تحقق كيفية الالغاء فقراءة المواد مادة مادة يحقق الالغاء وليس مادة واحدة تلغى، يقال بها الالغاء.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عاطف البطوش.

السيد عاطف البطوش : ورد قانون مؤقت رقم (٤١) لسنة (١٩٨٩) قانون الغاء قانون مؤسسة اعمار العاصمة ، ما رقم قانون مؤسسة اعمار العاصمة ولأي سنه ، وهل كان قانون دائم ام مؤقت ، اللي احنا بدنا نلغيه

معالي رئيس المجلس : قانون مؤقت

السيد عاطف البطوش : شو رقمه ؟

معالي رئيس المجلس : رقمه (٤١) .

السيد عاطف البطوش : الالغاء (٤١) الاصلي ما رقمه ، مؤقت والا دائم .

معالي رئيس المجلس : ياسيدى موجود ، موجود لدى الامانة ، يلغي قانون مؤسسة اعمار العاصمة ، رقم (١٨ لسنة ١٩٧٩) كما تلغى المؤسسة نفسها فى المادة اثنين ، تفضل الان المادة الاولى مطروحه على المجلس الكريم ،

موافقة

المادة الثانية ، السيد المقرر

السيد المقرر محمد ابو فارس :

المادة ٢- يلغى (قانون مؤسسة اعمار العاصمة رقم (١٨) لسنة ١٩٧٩ كما تلغى المؤسسة نفسها.

معالي رئيس المجلس : موافق المجلس الكريم ، المادة الثالثة السيد المقرر

السيد المقرر محمد ابو فارس :

المادة ٣- أ- تصفى الاموال المنقولة وغير المنقولة والحقوق العائدة لمؤسسة اعمار العاصمة والالتزامات المترتبة عليها وفقا لما يلي :-

١- تؤول ملكية مجمع الشابسوغ ومجمع شارع الامير محمد بما فيهما من موجودات وتجهيزات الى كل من المؤسسة الاردنية للاستثمار وبنك الاسكان وتسجل باسميهما مناصفة ، كما تؤول لهاتين الجهتين الحقوق المترتبة لمؤسسة اعمار العاصمة في المجمعين المشار اليهما .

٢. تؤول باقي اموال المؤسسة الى امانة عمان الكبرى ، كما تؤول اليها جميع الحقوق

المترتبة لمؤسسة اعمار العاصمة في تلك الاموال .

٣. تتحمل امانة عمان الكبرى تسديد اي التزامات ترتبت على مؤسسة اعمار العاصمة بما في ذلك اسناد القرض التي اصدرتها .

معالي رئيس المجلس : القروض (ب) ياسيدي

السيد المقرر محمد ابو فارس :

ب - تدفع المؤسسة الاردنية للاستثمار وبنك الاسكان لامانة عمان الكبرى مبلغ (٩٠٠,٠٠٠) تسعماية الف دينار بالتساوي بينهما وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من نفاذ هذا القانون.

معالي رئيس المجلس : المادة مطروحة على المجلس الكريم ؟

السيد احمد عويدي العبادي

السيد احمد عويد العبادي : بسم الله الرحمن الرحيم ، حقيقة هناك نقطتان هامتان في هذه المادة ،

النقطة الاولى : ان مجمع شارع الامير محمد في هذه الحالة ، واعتقد ان الذي تقوم به مكاتب امانة العاصمة في هذه الحالة ، سيدفع اجره من ميزانية الامانة وبالتالي على حساب الخدمات التي ستقدم ضمن امانة عمان الكبرى .

والنقطة الثانية : ان هذه الاموال التي دفعت او اخذت او حسبت لهذه الجهة او تلك سواء كانت مؤسسة الاستثمار او بنك الاسكان ، لا يوجد اي تفصيلات بين ايدينا وبين يدي المجلس الكريم ،، حول هذه الاموال وكيف وزعت وكيف تمت القرارات ، ومن الذي اتخذ القرار ، فلا نريد ان نوافق على مال قد ذهب ، قد يكون في حقه وقد يكون هدرا ، ومن ثم فانني التمس من الزملاء الكرام ومن مؤسسة اعمار العاصمة ايضا ، ان تزودنا بتفصيلات كاملة عن هذه المبالغ التي دفعت والتي آلت الى هذه المؤسسات ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر في عندك جواب لهذا الموضوع .

السيد المقرر محمد ابو فارس : انا لست والحقيقة اريد ان ادافع عن اية جهة ، لكن الحقيقة نحن نناقش قانون ما دام الامر هنا لنناقش مادة قانونية ، فليكن الموضوع انه هل هذه الامور الموجودة مقنعة لنا ومقبولة او غير مقبولة ، وانا اعتبر الكلام اللي ذكره الاستاذ العبادي بالنسبة الى هذه القضية ، هذا امرا يكون خارجا عن موضوع البحث ولا يعني انه غير مهم ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : السيد حسين مجلي .

السيد حسين مجلي : شكرا سيدي الرئيس ، ارجو ان اوضح ان هناك ثلاث جهات تشكل كلا منها شخصية معنوية مستقلة ، كانت تشارك في مؤسسة اعمار العاصمة ، هذه المؤسسات الثلاث

اتفقت على كيفية اقتسام موجودات هذه المؤسسة ، الامر شأن اي شركة تقوم بين ثلاث اشخاص طبيعين ، اتفق هؤلاء الاشخاص كيف يقتسمون هذه الشركة عند تصفيتها ، ونحن في اللجنة القانونية اخذنا الامر بهذه البساطة ولا نعتقد ان هناك اي جهة متضررة ما دام الجهات الثلاث وهي شخصيات معنوية ، قد اتفقت على هذا التقسيم ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : وشكرا ياسيدي، الاستاذ سمير قعوار

السيد سمير قعوار : معالي الرئيس ، الثلاث شركاء في منهم اثنين قطاع عام، وبنك الاسكان قطاع خاص ، فالصحيح في مثل هذه الحالة عند التصفية يراقب هذه التصفية حتى عند الشركات الخاصة ، تراقبها وزارة الصناعة والتجارة او مراقب الشركات هون في التزامات على القطاع العام او مؤسسات القطاع العام ، فانا بعتقد يجب ان نعلم كيف جرت هذه التسويات ، على الاقل بالخطوط العريضة .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ سليم الزعبي

السيد سليم الزعبي : انا من الذين وافقوا على القانون ، كنت اود ان يبحث المجلس اذا كان هذا القانون من قوانين الضرورة ام لا ، لكن المجلس اخذ هذا الجانب فليترك الى قوانين اخرى ، فيما يتعلق بأيلولة اموال مؤسسة اعمار العاصمة للشركاء الثلاث لو قرأنا الفقرة (٧) لوجدنا انه سيدفع لامانة عمان الكبرى (...ر٩٠٠) دينار من قبل بنك الاسكان والمؤسسة الاردنية للاستثمار ، حقيقة الامر هي مؤسسات عامة حتى بنك الاسكان ، غالبا تساهم به مؤسسات حكومية ، بنسبة (٨٥٪) بمعنى اخر ان المؤسسات التي هي مؤسسات عامة واقتسمت هذه المؤسسة مؤسسة اعمار العاصمة من هنا بعد الشرح المستفيض من قبل مدير المؤسسة السابق ، لجنة القانونية وافقت على القانون بالصياغة المقترحة ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا ، السيد ليث شبيلات ،

السيد ليث شبيلات : بسم الله الرحمن الرحيم ، اوافق ما جاء به الزميل أحمد عويدي العبادي والزميل سمير قعوار ، واتساءل ايضا وارجو الا يؤخذ تساؤلي من باب النقد وانما من باب التعاوني على البر والتقوى بيننا وبين اللجنة ورئاستها والمقرر والجميع، ان هذا الاتفاق حدث ، وحدث عليه ترتيبات مالية او قد يكون حدث عليه اجحاف بحق مؤسسة تعتمد في وارداتها على الجباية من المواطنين ، فلا شك انه من باب الاولى ولا شك انه من واجبنا ان نتأكد من ان المواطن أو خزينة ، لاشك مش خزينة المملكة ، خزينة امانة العاصمة التي هي للمواطنين لم تتحمل اكثر مما يجب في هذا الترتيب ، واعلم ان الترتيب بسبب كون امانة العاصمة مسؤوله عن الحدائق مثلا فرض عليها ان تأخذ الحدائق ، وان تشتري المؤسسات الاخرى العقارات التي تدر ارباحا ، قد يكون هذا حقاً ولكن لا شك ان فيه ابتداءً قد يكون فيه اجحاف ، فالنظر في حقيقة الامر بالترتيبات المالية وان كان ذلك جيدا في حق المؤسسات التي هي اقرب الى العامة منها الى الخاصة مثل بنك الاسكان والذي

عودنا ان يستفيد دائما من اتفاقيته لصالحه ، فنظر اللجنة في هذا الموضوع ارى انه كان واجبا لكي نمارس دورنا كنواب ايضا في مراقبة الاموال العامة ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ فؤاد الخلفات .

السيد فؤاد الخلفات : شكرا معالي الرئيس ، انا افهم النقطة الاولى والثانية والثالثة على الوجه الآتي :

ان مجمع الشابسوغ ومجمع شارع الأمير محمد في طرف ، وباقي الممتلكات في طرف ثاني، ويترتب ان تدفع او ان يدفع بنك الاسكان والمؤسسة الاردنية للاستثمار مقابل امتلاك امانة العاصمة للطرف الثاني (...ر٩٠٠) دينار ، كي نوع من التسوية ، هذا مؤشر على ان هناك خسارة في مؤسسة اعمار العاصمة واضحة ، اقتسم هذه الخسارة قد لا اقول بالتساوي مع امانة العاصمة بالذات ، شركاء الثلاث ، هذه واحدة .

والثانية امتلاك التي ستؤول الى امانة العاصمة من قبل مؤسسة الاعمار ولو كان ذات جدوى لبقيت المؤسسة قائمة ، اما وانها اثبتت عدم جدواها فتحمل امانة العاصمة عبئا بالاضافة الى ما تحملت اليه من التزامات اخرى من قبيل اجراء التسوية .

ثالثا ، مؤسسة اعمار العاصمة تحملت تكاليف لماذا تؤول الان هذه التكاليف على امانة عمان الكبرى بنص الفقرة (٣) من المادة (أ) تتحمل امانة عمان الكبرى تسديد اي التزامات ، ترتبت على مؤسسة اعمار العاصمة ، بما في ذلك اسناد القرض التي أصدرتها ، هذا لو نظر اليه فعلا ، وسننظر اليه في قانون الموازنة لنرى فجاعة هذه الأمور عندما نتعرض اليها ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الأستاذ عبد الرؤوف الروابدة .

معالي وزير الأشغال العامة والاسكان : شكراً معالي الرئيس ، الحقيقة بدي أحكي لاخواني معلومات سابقة أعرفها ، لأن هذا القانون صدر بعد أن تركت أمانة عمان الكبرى ، وان كنت قد شاركت في كتابته قبل أن يرفع لمجلس الوزراء الموقر في ذلك الوقت ، مؤسسة اعمار العاصمة عبارة عن شركة تختلف عن مؤسسات الاعمار في المدن الأخرى لأنها هيئات تطوعيه ، مؤسسة اعمار السلط والكرك أو الزرقاء واربد مؤسسات تطوعية ، هذه شركة ثلاثية يملكها امانة العاصمة سابقا ، امانة عمان الكبرى حاليا ، هي من حيث قانونها تدار كشركة يملكها ثلاث مساهمين رأسمالها (عشرة ملايين دينار ونصف) (ثلاثة ملايين دينار ونصف) لكل من هؤلاء المساهمين ، اقامت هذه الشركة أو المؤسسة ثلاث مشاريع كبيرة ، هي مجمع الشابسوغ ، ومجمع شارع الأمير محمد وحدائق الملك عبد الله ، وعندها أرض في نادي السباق السابق ، قسمتها وباعتها وباقي لها بعض الملكية فيها ، هذه مؤسسة اعمار العاصمة مؤسسة رابحة وزعت ارباح خلال خمس سنوات كنت فيها أمين للعاصمة ثم أمين لعمان الكبرى ، وقيمت موجوداتها كما أذكر بحوالي (احدى عشرة مليون ونصف) في حين أن رأسمالها (عشرة ملايين ونصف) الآن عندما تم التفكير بالتصفية أعيد تقييم كل واحد

هذا من الأصول

من هذه العناصر الثلاث ، بمعنى آخر أن مجمع الشابسوغ لم يقدر كما كلف ، أو مجمع شارع الأمير محمد أو مجمع حدائق الملك عبد الله ، مجمع الشابسوغ ومجمع شارع الأمير محمد كما اذكر قدرت بحوالي (ثمانية ملايين) في حين كلفتها كانت (ستة) في حين لم تكن حصة الطرفين الشركاء حوالي سبعة ملايين) بذلك لازم يدفعوا مليون لامانة عمان الكبرى ، مجمع حدائق الملك عبد الله كلف حوالي (عشرة ملايين دينار ونصف) وقدر (بستة ملايين) وبالتالي أمانة العاصمة تملك (ثلاثة ونصف) فيه فبقي (مليونين ونصف) ودفع لها (مليون دينار) من الطرفين الآخرين صاروا (ثلاثة ونصف) وعندها أرض حوالي (نصف مليون دينار) صارت (أربع ملايين) تحملت الدين ومقداره (أربعة ملايين) اللي هي اسناد القرض الموجودة حاليا ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : السيد سمير قعوار ثم الدكتور أحمد عويدي العبادي .

السيد سمير قعوار : أوافق معالي الوزير على أساس ان المؤسسة اللي هي أنشئتْ لتكون مؤسسة خدمات وربح ، ولذلك عند التقييم لا يقيم المشروع حسب تكاليفه يقيم حسب عائداته السنوية ، الملاحظ أن المشروعين اللي بدروا ارباح ، اللي هم طبعا هون نعني كراجات مع السوق ذهبوا الى المؤسسة الأردنية للاستثمار وبنك الاسكان ، المشروع الذي هو خدمات ترفيهية طبيعته خدمات ترفيهية ولا يدر أرباح ، ذهب الى امانة عمان الكبرى مع ديونه وواجباته ، هون فعلا الحفاظ على أمانة عمان الكبرى وليس على بنك الاسكان ، اللي هو مؤسسة تجارية ، المهم نحافظ على المؤسسات العامة ، هل أمانة عمان الكبرى قادرة على الالتزام بهذه المبالغ على أساس مشروع ترفيهي .

معالي رئيس المجلس : معالي الوزير .

معالي وزير الأشغال العامة والاسكان : الحقيقة أنا متأسف سهى على بالي ان تحدثت عنها رابحة ، فلماذا تحل شركة رابحة ، الحقيقة ان بعد الركود الاقتصادي ، بدء اخلاء مجمع شارع الشابسوغ ، والان الخلاء في تجاوز (٤٠٪) مجمع ، شارع الأمير محمد باستثناء الدكاكين مبنى الامانة كل المكان فارغ ، والرد على أخي الدكتور أحمد عويدي الأمانة مستأجر منذ أول يوم دخلت للذلك المكان ، لأن مؤسسة اعمار العاصمة شخصية معنوية ، امانة العاصمة تدفع اجرة عندها منذ أن دخلت هذا المكان عام (١٩٨٤) .

الحقيقة بعد الركود الاقتصادي وبعد اخلاء بعض الأماكن وخاصة الاماكن التجارية والمكاتب ، صارت الكلفة الادارية للمؤسسة أكبر من طاقتها على أن تستمر ، كلفتها الادارية بدأت أن تتزايد ، بدأت تتجاوز (مئتي الف) لان الأجهزة الثلاث قادرة على أن تدير المشاريع الثلاث ، دون أن تتحمل كلفة زيادة باستثناء الموظفين ، وشكرا سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : السيد أحمد عويدي العبادي .

السيد أحمد العبادي : بسم الله الرحمن الرحيم ، الحقيقة أشير الى ما تحدث به معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة حول ان موجودات هذه المؤسسات الثلاث ، قد كلفت (عشرة ملايين

دينار أردني ونصف المليون) ثم قدرت فيما بعد (باحدى عشر مليونا ونصف المليون) باعتقادي ان مثل هذا يبين على أن الخسارة تساوي حوالي (٣٠ - ٤٠٪) لأن(العشر ملايين ونصف) كانت تقدر بحوالي (خمسة وثلاثين مليون دولار)(احدى عشر مليون دينار) الان لا تقدر باكثر من (سبعة عشرة مليون دولار) وبذلك نجد ان هذه المؤسسة والمشاريع فاشلة من اساسها وفي ممارستها ، وكل ما أريد هنا ان ابينه ان اطلب ايضا مرة اخرى ، تفصيلات كاملة عن جميع الممارسات المالية لهذه المؤسسات الثلاث ، ليتضح للمجلس الكريم وللشعب الكريم كيفية صرف هذه الاموال ، ومدى الجدوى الاقتصادية منها، وشكرا .

السيد سليم الزعبي : شكرا معالي الرئيس ، حقيقة الامر يعني ، دكتور العبادي بيقول مؤسسة فاشلة واحنا امامنا نص قانوني ، اذا تبين في اي وقت ان هناك اعتداء على المال العام ، حتى مع الغاء القانون ، نستطيع وتستطيع الاجهزه المختصة ان تلاحق هذا الاعتداء على المال العام. نحن امام نصوص قانونية اما ان نقرها او لا نقرها ، وكنت اود ان اقترح التصويت على هذه المادة بالموافقة ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : نستمع للاخوين الباقيين ونقفلها ، الاستاذ محمد

السيد محمد العلاونه : بسم الله الرحمن الرحيم ، مع تقديري لجهد اللجنة الكريمة ، الا انه فيما اعتقد مثنيا على ما تفضل به الاخ عويدي العبادي ان هذه تتعلق بالحقوق ، حقوق عامة وحقوق خاصة ، وما دام الامر يتعلق في الحقوق ، اذن ارى انه قبل البت في التصويت على هذا القانون ، ارى ان تعيد اللجنة النظر في بحث وتقصي الحقائق من اصحاب العلاقة المباشرين في هذا الموضوع حتى يتبين للمجلس قبل التصويت على القانون ، انه لا ضياع حقوق لأحد ، وارى ان ترك هذا الموضوع لامر لوقت آخر لا يتفق مع تحقيق العدالة في ارجاع الحقوق الى اصحابها ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ سلامة الغويري ، احنا بنتكلم الان عن قانون ، ما نقدر من كل قانون نوسع لشيء ثاني ، اذا في للاخوان طلب في مثل هذا ، فليتقدموا به ، ويناقش مع الجهات المسؤولة ، الاستاذ سلامه .

السيد سلامة الغويري : شكرا معالي الرئيس ، الواقع احنا ننقاش قانون ، وهذا القانون تقوم عليه (ثلاث) او قامت بالاتفاق عليه (ثلاث) مؤسسات ، التي شكلت منها مؤسسة الاعمار او هذه الشركة ، وكل مجلس وكل مؤسسة لها مجلس ادارة ، ولم يكن هذا القرار قرار فردي ، كان هناك مجلس ادارة بنك الاسكان ، كان هناك مجلس ادارة مؤسسة الضمان ، ولا ننسى دور مجلس امانة عمان الكبرى وهو يمثل طبعا تمثيل شعبي ، وله الحق ان يقرر واكيد انه امين على اموال امانة العاصمه ، زي ما احنا أمينين على الاموال العامة ، وهذا قرار واتفاق منبثق عن هذه الشركات الثلاث او هذه المؤسسات الثلاث واقترح على الاخوان اقفال باب النقاش في هذا الموضوع ، والتصويت على المادة (٣) ، وشكرا .

هكذا من الأصل

معالي رئيس المجلس : السيد رئيس اللجنة القانونية .

السيد حسين مجلي : ارجو ان اطمئن كافة الاخوة الزملاء ، ان اللجنة حقيقة استدعت اكثر الأشخاص معارضة لالغاء هذا القانون ، واكثر الاشخاص نقدا لالغاء ، وحقيقة انها استمعت اليه باطالة ، ومن وجهة نظر نافذة ولم تجد في قوله ما يقنعها الا بموقفها الذي اخذت ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا يا سيدي ، الان المادة مطروحه على المجلس الكريم ، من يعارض بها يرفع يده لو سمحتم ، وتبقى المادة كما هي ، تفضل السيد المقرر ، ونمضي في المادة التالية ، تفضل السيد المقرر

السيد المقرر محمد ابو فارس:

المادة -٤

أ- مع مراعات احكام الفقرة (ب) من هذه المادة يحتفظ الموظفون والمستخدمون العاملون في مؤسسة اعمار العاصمة عند العمل باحكام هذا القانون بحقوقهم الوظيفية وينقلون للعمل الى كل من امانة عمان والمؤسسة الاردنية للاستثمار وبنك الاسكان بقرار من مجلس الوزراء بناءا على تنسيب لجنة تضم ممثلين عن الجهات الثلاث المشار اليها ، وتعتبر خدماتهم في المؤسسة جزءا من خدماتهم لدى اي جهة من تلك الجهات يتم نقلهم اليها واستمرارا لتلك الخدمات ، على ان يتم نقل كل منهم اليها وتعيينه فيها بالراتب الذي يستحقه نظراؤه في الجهة التي نقل اليها.

معالي رئيس المجلس : نكمل (ب) ونرجع للمادة كاملة ،

السيد عبد الله العكايلة : في نقطة نظام

معالي رئيس المجلس : تفضل

السيد عبد الله العكايلة : معالي الرئيس ، انت ... يعارض هذه المادة ، وانت بذلك افترضت ان البقية ، موافقون على هذه المادة وهذا غير صحيح ، فارجو ان تصوت مرة اخرى من يوافق على هذه المادة ، ليحتمل النصاب في اقرار هذه المادة ، وشكرا .

السيد حسين مجلي : في ايجاب وليس السلب ، الايجاب وليس السلب ،

السيد عبد الله العكايلة : لا تفترض ان المخالفة .

معالي رئيس المجلس : يا سيدي ما اجاني عليها اي اقتراح ، على المادة نفسها

السيد عبدالله العكايلة : معالي الرئيس ، البقية الصامته جميع لا تعني انها جميعا قد تكون موافقة ، ارجو ان تحدد النصاب لهذه المادة .

السيد محمد ابو فارس: انا اثني على ما قاله الدكتور

معالي رئيس المجلس : خلينا نسمع السيد ليث شبيلات ثم الاستاذ سليم الزعبي

السيد ليث شبيلات : سيدي الرئيس ، مع انه الاجتهاد جيد في ان تأخذ رأي المعارض وقد يبين الامر بالسرعة ، الا انني اريد ان اتكلم عن التصويت عامة في المجلس ، وأزيد في جزء من كلامي ما تفضل به الدكتور عبد الله العكايلة ، اما سلبا او ايجابا ، التصويت الايجابي ايضا ، قد لا يعني انه حقق اغلبية ، يجب ان يأخذ من مع ، ومن ضد ، ومن يستنكف ، ومن لا يدلي برأيه ، لان ذلك خاصة في الامور التي تحتاج الى اغلبية واضحة منصوص عنها في القانون ،

معالي رئيس المجلس : الاستاذ سليم الزعبي .

السيد سليم الزعبي : شكرا معالي الرئيس ، نحن امام احتمالين ، اما الاعتراض على المادة او قبول هذه المادة ، فعندما صوت على المعترضين وتبين ان هناك اثنين يعترضون على المادة ، معنا او ثلاثة ، معنى ذلك ان بمفهوم المخالفة ، ان الباقين موافقون على المادة بالصياغة التي رردت للمجلس ،

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عاطف البطرش

الاستاذ عاطف البطوش : بعض المجالس النيابية تضع امام النائب كرت ابيض وكرت احمر، فعندما يطلب الرئيس التصويت يرفع الموافقون الكرت الابيض وبنفس الوقت يرفع المعارضون الكرت الاحمر ، ويتم الحصر على هذا الاساس ، لانه في ناس قد يكون مش فاهم الموضوع ويبقي صامت ، حقيقة ويسحب صمته على حساب القرار من القرارات ويعد له موقف ، ماذا وان يبحث

معالي رئيس المجلس : يا اخ عاطف احنا فتحنا لنناقش المادة من اثناء النقاش ما استمعت الى اقتراح محدد حتى اطرحه ،

السيد عاطف البطوش : واحتسبنا موافقين واحنا مش موافقين على القرار يعني كان لنا.

معالي رئيس المجلس: فأنا على المادة نفسها ، طرحنا ان من يعارضها ، هي في الأصل جاي محايدة .

السيد عاطف البطوش : لا يعني إنو البقية موافقة .

معالي رئيس المجلس : يعني ذلك .

السيد عاطف البطوش : لا يعني، لا يحسب تصويت الموافقة في الصدد كم الموافقون عليها.

معالي رئيس المجلس : ناويين تعارضوها يعني ، طيب ما هي رغبة المجلس ؟

خلينا نسمع نقطة نظام عند رئيس اللجنة القانونية .

السيد حسين مجلي : أنا برأيي انه قد صوت على المادة .

السيد محمد أبو فارس : ليسمح لي أن أخالف المقرر ورئيس اللجنة ، لفيقة لا يُنسب الى ساكت قول ، وما دام الأمر كذلك ، فلا بد ان يصوت على الاقتراحين قد يعارض من يوافق قد يتوقف فلا بد أن ينال القرار الأغلبية المطلقة لهـ: ، بعد الموافقة وليس بعدمها ، وبعدمها برفضه يلغى

هكذا من الأصل

يوافق، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : السيد رئيس اللجنة .

السيد حسين مجلي : ما دام السيد المقرر قد ذكر قاعدة فقهية ، لا ينسب الى ساكت قول ، وهي مقولة وقاعدة واردة ، لكن أيضا هناك قاعدة فقهية تقول السكوت في معرض الحاجة بيان ويجب الواقع طرح السيد الرئيس على المجلس التصويت على المادة بكل وضوح ، فالساكت الواقع يمكن أن ينسب له قول ، ما دام السكوت في معرض الحاجة بيان .

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر محمد أبو فارس : حسب السؤال حينما نقول هل يوجد من يعارض يرفع ، وهل يوجد من يوافق ، فاذا رفع الانسان يده فهو وافق ، واذا لم يرفع يده لم يوافق ، بالتالي ينسب الى الساكت القول في معرض الحاجة الى بيان ، فانت لم تعرض هذه الحاجة حتى تنظر الى البيان ...

معالي رئيس المجلس : صارنا ساعة نتكلم فيها سعادة الدكتور ، صارنا ساعة نتكلم فيها كيف ما عرضناها ، عرضتها أنا وأنت .

السيد محمد أبو فارس : يجب أن يطرح من يوافق ، والكل معظم يوافق وخلاص .

معالي رئيس المجلس : الأخ عبد الله نمضي الى المادة القادمة .

أصوات: لأ .

معالي رئيس المجلس : ليش .

السيد عبد الله العكايلة : فلا بد من التصويت على المواد ، معالي الرئيس أرجو ان لا تعيدنا الى صور سابقة ، كان يمر فيها كثير من التشريعات بلا نصاب حقيقي ، أرجوك أن تؤكد هذا المبدأ في هذا المجلس ، وان تستمر عليه ، صوت على المادة مادة مادة .

معالي رئيس المجلس : احنا طرحناها مادة مادة .

السيد عبد الله العكايلة : لا تطرح المعارضة سلفا .

معالي رئيس المجلس : تبقى معلقة اذا أخذت الموافقة هل تبقى معلقة ؟

أصوات : لا .

السيد عبد الله العكايلة : يلزمك نصاب الموافقة ولا يلزمك نصاب المعارضة .

معالي رئيس المجلس : افرض الا[illegible] ثنين ، ووافق عليها (عشرة) ، ماذا مصير المادة ؟

السيد عبد الله العكايلة : تبقى معلقة نعم .

معالي رئيس المجلس : تبقى معلقة لما ؟

السيد عبد الله العكايلة : ما لم تأخذ أغلبية نعم .

معالي رئيس المجلس : يا سيدي في مفهوم لكل القوانين وكل المجالس ، المادة اذا عارضها ناس تشطب ، والا قرار اللجنة هو الحكم .

السيد عبد الله العكايلة : أرجو أن لا تدافع الرئاسة .

معالي رئيس المجلس : ما تحكي يا استاذ ليث أنت ، غريب انك ما حكيت .

السيد ليث شبيلات : سيدي الرئيس ، شايفني اهز رأسي بموافقته على كلامه ، فابدى أنا أحكي ، فهو يستنجد .

سيدي الحقيقة ان قرار اللجنة عندما يأتي وله قوة ، عندما وافقنا على احالة الموضوع أصلا قبلنا أن يدخل القانون الى المجلس هذا ما ناقشناه سابقاً كلنا نريد أن نناقش دخول أو عدم دخول القانون، عندما يدخل القانون دخل اللجنة فأصبح له قوة ، الان يأتي قرار اللجنة وعندما تعرض علينا قرار اللجنة يصير وعلينا ان نوقف ذلك الذي لا يريد يوقف هذا السير لذلك التصويت بالمعارضة فيه منطق، والسؤال الذي طرحه رئيس المجلس من أنه لو حصل على عشر أصوات بالتأييد وصوتين بالمعارضة وأربعين صوتاً مثلا كنا حاضرين اثنين وستين بالاستنكار ، فحقيقة الأمر أنه ينجح ، لأنه يجب أن يدلي النائب برأيه ، النائب يجب أن يدلي برأيه ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : الاقتراحات ما اجتني ، الأستاذ عبد المنعم أبو زنط أشار بنقطة نظام نرجو الله ان تكون نقطة نظام بحق .

السيد عبد المنعم أبو زنط : بسم الله الرحمن الرحيم ، يا معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : تفضل يا سيدي .

السيد عبد المنعم أبو زنط : ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه ، أرجو من معاليك الالتزام بقدسية هذه الآية الكريمة « وأمرهم شورى بينهم » والآية الكريمة « وشاورهم في الأمر » فمن مقتضيات الشورى اذا اختلف في أمر أن يصوت ، أن يصوت ، فالذين التزموا الصمت ممكن أن يكون نصفهم مستنكفاً عن التصويت ، فحتى يأخذ القرار صفته القطعية فلا بد من التصويت ، شيء آخر ، أيدينا اذا رفعت بنعم أو لا تشهد علينا ، تشهد علينا ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، معالي الوزير ثم الأخ أحمد ، ونختتم هذا الموضوع .

معالي وزير الأشغال العامة والاسكان : شكراً معالي الرئيس ، الحقيقة ما أحببت أن أدخل في النقاش وعلى طريقة التصويت ، لأن هناك في الهيئات العامة دائماً طريقتان في التصويت، طريقة الذي تأخذ الموافق والرافض والممتنع هي الطريقة التي تقارن عند التصويت بين الرافض والقابل، بمعنى أن عدد الرافضين أن زاد عن عدد الموافقين فقد رفض ، واذا عدد الموافقين زاد عن عدد الرافضين فقد قبل ، بغض النظر عن الأكثرية ، لكن النظام ما دام يتحدث عن الأكثرية ، اذن لا بد أن ننطلق من قاعدة ، القاعدة ان ما جاءت به اللجنة مقبول ، من يرفض هو الذي يحصل على الأكثرية ، من يرفض ما جاءت به اللجنة وليس ما جاء به الأصل ، لأنه اذا الرفض والقبول لم يحوزا

هكذا من الأصل

على الأكثرية ، ما هو الموقف ؟ ما هو وضع المادة ؟ شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : السيد أحمد عويدي العبادي .

السيد أحمد العبادي : بسم الله الرحمن الرحيم ، أولا هذه المادة حقيقة تشتمل على صفقات مالية هائلة بالملايين ، وبالتالي تتعلق بالمال العام .

معالي رئيس المجلس : أجرينا البحث فيها يا أستاذ .

السيد أحمد عويدي العبادي : اذن نحن لا نريد قضية الطلب بالتصويت على الرافضين ، هي طريقة أمريكية حديثة ، لكنه لا نريد للطريقة الامريكية ان تدخل الى قبة البرلمان الأردني ، الذي نريده هو أن يقال من وافق على هذه المادة ، لنبدأ هكذا ، لأن بعض الزملاء يكونوا منشغلين في قراءة بعض الأشياء ، ولا ينتبهون عند التصويت ، وبالتالي تمر الأمور بسهولة وبيسر ، وهذه قوانين لها علاقة بالشعب ومصالح الناس يجب أن نكون دقيقين جدا في طرح التصويت عليها ، فأرجو من معالي الرئيس ان لا نَستَنَّ مبدأ جديدا يختلف مع مصلحة الوطن والشعب وان يقال من وافق على هذه المادة ومن لا وافق ، ثم بعدئذ من يتحفظ ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : يا سيدي هذه مادة كما قال الاستاذ ليث ، هذه مادة جاءتنا من عشرين زميل كريم ، متفرغين لهذا ، هم موافقون عليها ، فأنا لاأستطيع اني أنا أحصي نبدأ من أقصى الأشياء ، أقصى الأشياء من يعارضها ، عارضوها اثنين ، ما بطرحها مرة ثانية ، هذا بت بها ، الأستاذ أحمد دردور عنده نقطة .

السيد أحمد الدردور : معالي الرئيس ، المادة (٤٥) في ذيل هذه المادة ، يطلب الرئيس الاقتراع على مشروع القانون بمجموعة ، فاذا قررت الأكثرية قبوله أو رغبته ، يرفع الى رئيس المجلس.

هنا يمكن أن يسال عن أكثرية الرفض أو أكثرية القبول ، وبالتالي جاز أي وجه من هاتين الوجهين، شكرا .

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر تفضل .

السيد المقرر محمد أبو فارس : هناك رأيين ، رأي وهذا الحقيقة ليس متعلقاً بهذه المادة فقط ، هو تقليد ينبغي أن يستقر ، هل حينما نطرح أي فكرة أو مادة أو أي مشروع ، هل نكتفي بمن يعارض ، لأن هذه الحقيقة ليست هي جزئية متعلقة بهذا البحث ، وانما لا بد ان لترك تقليدا واضحا في مجلس النواب ، حينما تطرح فكرة أو مشروع أن يصوت عليه ، هذه فكرة ، فاذا رأى الاخوان ان يكتفوا بمن يعارض ، خلاص ماشي ، واذا رأى الاخوان ان يكتفوا بأي مسألة حتى قادمة ، لا بد من الحصول على رأي الآخر ليصوت على هذه المادة ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكرا يا سيدي هذا اقتراح جيد ، الاستاذ سليم الزعبي .

السيد سليم الزعبي : شكراً معالي الرئيس ، حقيقة الأمر المادة (٩٤) من الدستور ، في الصفحة (٤٨) منه ، الحقيقة تتكلم عن قوانين مؤقتة ، يبدو أن بعض الزملاء يختلط بين القوانين المؤقتة ومشاريع القوانين ، بتقول هذه المادة اما اذا رفضها المجلس ، فيجب على مجلس الوزراء بموافقة الملك ان يعلن بطلانها ، فاذن اما اذا رفضها ، معنى ذلك انه لا يجوز التصويت على الرفض، وطالما انه لم يرفضها معنى ذلك ان المادة قائمة كما وردت من اللجنة القانونية ، لو سمحت أكمل رأي لو سمحت يا أخي ، لو سمحت يا سيدي أكمل رأي ، في حقيقة الأمر هنالك من يقول انه قد يرد ان بعض الزملاء ينوون الامتناع عن التصويت ، كيف بالله عليكم يرد الامتناع على التصويت في المادة القانونية أمر غير معقول وغير مقبول وغير منطق الحقيقة ، أما نقبل أو نرفض ، هذه مادة قانونية يجب أن أبادر الى مصدري اللي أوكلني الشعب اله ، نقبل أو نرفض ، الامتناع موقف غير موجود في الدستور حتى ، فلذلك أرى أن الذين اعترضوا هم فقط ثلاثة ، معنى ذلك أن الباقين موافقين على المادة ، والعبرة بالمعاني لا للألفاظ وبالمباني ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : السيد ليث شبيلات ، وآخر مرة تتكلم فيها في الموضوع ، الأخ عاطف بعدين .

السيد ليث شبيلات : سيدي الرئيس ، المادة (٤٤) من الدستور في آخرها (٤٤) في آخر المادة وهي تبحث عن بحث القانون مادة مادة ، تقول ويجب أن يرجع الى رأي الاكثرية في الاقتراح على قبول أو رفض كل مادة من المواد المذكورة والتعديل المقترح ، لذلك سيدي الرئيس ، قضية الرفض أنا أعود عن كلامي ، قضية الرفض اذا اقترح أحد الرفض فيصوت على الرفض ويأخذ به ، لأنه يرجع الى رأي الأكثرية في الاقتراح على قبول أو رفض ، فاذا اقترح بالرفض يصوت على الرفض، ويعتبر قرار اللجنة اقتراحا بالقبول ويجب أن يؤخذ عليه التصويت ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس : اذا بيرغب المجلس الكريم كحل ، كحل مؤقت ، ان نحيل هذا الموضوع فيما بعد ، من أجل قانونية جلساتنا نحيله الى اللجنة القانونية ليفتينا به احنا كمجلس انه هل بيصح طرحها هيك أو هيك ، هذه للمرات القادمة في قوانين أخرى ، أما نتكلم بهذه المادة الان عندنا من المستندات ما يكفي لأن نقول انها كافية ، لأ الان المادة الجاية يا استاذ محمد ثم نقوم للصلاة ، تكلمتم يا سيدي يا أخ عاطف ، في هذا الموضوع ، في موضوع التأييد أو الرفض ، هذه المادة الغيت ، هذه المادة من جملة القانون وافق عليها المجلس .

السيد عبد الله العكايلة : لأ يا معالي الرئيس ، اذا سمحت غير معارض ، لم يوافق عليه، لو سمحت .

معالي رئيس المجلس : هذا يا سيدي ، دولة رئيس الوزراء .

دولة رئيس الوزراء : معالي الرئيس ، الواقع المادة اللي تلاها الاستاذ حسين المجلي وهي (٤٤) تتعلق بالنظام، امام المجلس ناحيتين فقط حسب مفهومي للمادة كقانوني، بيقول قبول او

رفض، اذن الطرح يكون يا اما في القبول او في الرفض، القبول أو الرفض، الصحيح مفهومي
كشخص قانوني لهذا الموضوع انه لايجوز الامتناع عن التصويت، على المواد القانونية، امتناع اما
بيقول أقبل العضو المحترم أو بيقول أرفض ورأيي القانوني برضه ماليش علاقة في هذا النظام
الداخلي وانما ابدي رأي قانوني في هذا الموضوع، بحق ان يقترح الرفض كما يحق ان يقترح القبول
وهذا عائد للمجلس الكريم، هذا هو تفسير المادة (٤٤) وتيجه المادة (٤٥) ايضا تؤيد (٤٤) في هذا
الاتجاه،

معالي رئيس المجلس : اطرح ماذا، اطرح ماذا؟

السيد عبد الله العكايلة : لايجوز بحثها

معالي رئيس المجلس : ما بطرحها الآن المادة هذه بت فيها يادكتور عبد الله، اللي عارضوها
ثلاثة او اثنين ، فاحنا سنعود الى اسبقيات المجلس ونحيل القضية الى اللجنة القانونية، يعني احنا
القضية قانونية دستورية محضة، السيد المقرر

السيد المقرر محمد ابو فارس : اليس من حق اي عضو في هذا المجلس ، اذا اقترح
اقتراحا وثني عليه ان يعرض على التصويت، بلى من حقي طرح اقتراح، وهذا ليس متعلقا بهذه
الجزئية، قد يأتي اي اقتراح اخر، فإذا كنا نريد ان نكتفي بهذا السؤال، هل يوجد من يعارض؟ هذا
امر حقيقي بادرة، فنقول صوت عليه، اذا اغلبية هذا المجلس رأت ان نكتفي بهل من يعارض ماشي ،
اذا رأت لأ، لابد ان نعد هل من يوافق ماشي، فأن نصوت عليها الآن، وتعتبر قراراً.

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبد الله، خلو الكلام معي، الدكتور عبد الله النسور.

السيد عبد النسور: معالي الرئيس لا اعتقد ان الوقت في بحث هذه النقطة وقت ضائع، لان
معاليك سوف تصوت على كل ما سيأتي من قرارات بنفس الكيفية.

معالي رئيس المجلس: ثم سيطرح القانون برمته نفسه

السيد عبد الله النسور : بما ان هذا المجلس راغب حقيقة ان تكون لجماعة اعماله وفاعلية
تكون بأقصى درجات الدقة، فمن الجدير ان نبحث هذا الموضوع بسعة صدر والا نستعجل فيه، لو
كانت نتيجة تصويت المعارضين قبل قليل، اثنين وثلاثين على سبيل المثال ماذا كنت تفعل؟
لو طرحت واستمريت بطرح السؤال الثاني، وهو من يرغب بالتعديل، هذا هو السؤال الثاني ويبقى
النظام الداخلي، بديش اقرأ لك المادة ، السؤال الثالث، من يوافق، لماذا سيدي، اذا قرأنا المادة
(٤٤-٤٥) فقرة صغيرة، بتقول ويجب ان يرجع الى رأي الاكثرية في الاقتراح على قبول او رفض،
يرجع الى رأي الاكثرية لم يكن الاكثرية المطلقة وهذا هو في ذهن حضرتك، اي لو كانت التصويت
(اربعة وعشرون) معارضا (خمسة وعشرين) موافقا، لمرت المادة ، لان الاكثرية وليس الاكثرية
المطلقة وقد تمر مادة يوما ما يصوت ضدها (ثلاثة) ويوافق معها اربعة، حتى هذا، اما النظام
الامريكي التي تفضل فيها الدكتور احمد عويدي العبادي فهو كما يلي :

النظام الامريكي في السناتور مجلس الشيوخ بيصوتوا بالازرار كما يعلم سعادة الاخ في عنده كل
واحد نائب نعم لا او ممتنع، وفي لوحة الكترونية بتسجل هنالك النائب فلان نعم معكم بعدين الجمع
فورا يظهر، فاذا طلع ستة سناتورية مع واربعة ضد والبقية كلهم استكنفوا يمر القرار، ولذلك تجد
الصحافة مجتهدة دائما الى ما تعرف ان نصف زاد واحد، نظامنا هنا الداخلي بيقسم الحالة الى
وضعين، اكثرية مطلقة في بعض الحالات، ويسميها، واكثرية ويكتفي وهي اكثرية النسبية، اي مين
اكثر من مين فاذا امر معالي الوزير، وانا أؤيد الجهة الاخرى الدكتور العكايلة والاخوان اللي تحدثوا
يوسف العظم واحمد العويدي، والاخوان هنا بأيدوهم في اقتراحهم، ان تطرح ثلاثة تصويتات من ضد
بهذا الترتيب لانه الا بعد سيدي من ضد ، من يعدل، وثالث من هو مع ، هذا هو الاسلوب السليم،
ولو جربته راح ترتاح كثير معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : ياسيدي احنا نرفعها الى الصلاة ونعود ونجتمع بعد (نصف ساعة).

(ترفع الجلسة للصلاة)

وبعد رفع الجلسة للصلاة عاد المجلس للإنعقاد

-استئناف الجلسة-

معالي رئيس المجلس : بسم الله الرحمن الرحيم، استئناف الجلسة الرجاء من الاخوة من غير
النواب والاعيان ان يتفضلوا باخلاء القاعة بسم الله، السيد المقرر، يستأنف الجلسة، توقفنا عند
موضوع المادة الثالثة والتصويت عليها، السيد عيسى الريموني، ما بقي فيها نقاش هي وصلت الى
مرحلة التصويت، والكلام هو هل نبدأ بالناس اللي بيقولوا مش موافقين، مش مؤيدين للمادة،
والناس المؤ يدين، اما موضوع النقاش فيها فانتهى، ما بدها نقاش كثير هذه الشغلة يا اخ احمد هذا
الموضوع، هل يوافق المجلس الكريم على اعادة طرح التصويت في هذه المادة؟ من يوافق يرفع يده
مشكورا ، عد الاصوات، من يوافق على اعادة التصوت في هذه المادة واستكماله باخذ اصوات
الموافقين، ما اكتفوا الاخوان باخذ اصوات الناس المعارضين، طيب شكرا، الان مطروح على المجلس
الكريم من يوافق على هذه المادة، موافقة عليها بالاكثرية،يا سيدي المادة الرابعة السيد المقرر.

السيد المقرر محمد ابو فارس : احنا حقيقة قرأنا الفقرة (ا) وصوتنا عليها، بقيت الفقرة
(ب)

معالي رئيس المجلس : تفضل السيد المقرر

السيد المقرر محمد ابو فارس:

ب- اذا تعذر نقل اي من الموظفين والمستخدمين العاملين في المؤسسة على الوجه المبين في الفقرة (أ)
من هذه المادة، او طلب هو من اللجنة المنصوص عليها فيها انهاء خدماته وتسوية حقوقه، فتدفع
له جميع استحقاقاته المالية بما في ذلك المكافأة التي يستحقها من قبل الجهة التي تحددها اللجنة،

هكذا من الأصل

وذلك وفقا للتشريعات والنظم والتعليمات المطبقة على موظفي المؤسسة والمستخدمين فيها.

معالي رئيس المجلس : المادة الرابعة، الدكتور عبد الله النسور، نسجل الراغبين في الكلام فيها تأييدا او لأضافة الاقتراحات عليها.

السيد عبد الله النسور : عندي اقتراح سيدي الرئيس

معالي رئيس المجلس : تفضل الدكتور عبد الله

السيد عبد الله النسور : معالي الرئيس، كما عرض احد الزملاء في بداية بحث القانون، هناك موظفون كانوا يعملون في مؤسسة اعمار العاصمة، وخاصة المهنيون الفنيون منهم، واخص بالتحديد المهندسين، المهندسون كانوا معينين على النظام الخاص لموظفين مؤسسة اعمار العاصمة، ثم حين انهيت خدماتهم ودفعت لهم تعويضاتهم ونقلوا الى المؤسسات الجديدة نقلوا وعينوا فيها هكذا يقول النظام ، وجهلوا بان النظام العلاوات الفنية الذي كان معمولا به،حينما عينوا منذ سنوات بعيدة في المؤسسة، قد عدل بحيث يعين المهندس الجديد بعلاوة اقل، ومن هنا حين وضعوا على النظام الجديد تبين ان علاواتهم اصبحت اقل مما كانت هذا هو المطروح، لذلك اقترح بالتحديد معالي الرئيس ما يلي في آخر سطرين من هذه الفقرة (أ) بتقول على ان يتم نقل كل منهم اليها (يعني للمؤسسة الجديدة) وتعينه فيها، (لاحظ نقل كل منهم اليها نقل وتعيينه فيها، صارت نقل وتعيين) والكلمة هاي تعيينه انحطت خصيصامشان تنقطع علاواتهم او تنقص وتعينه فيها بالراتب الذي يستحقه نظراؤه في الجهة التي نقل اليها، ويعني قيل لهم انقطعوا وروحوا واجهوا النظام الجديد اللي بيخطط مخصصاتكم، بقترح تعديلها معالي الرئيس حتى تكون العدالة تمت، على ان يتم نقل كل منهم اليها بالراتب والعلاوات التي يتقاضاها نظراؤه في الجهة التي نقل اليها، وبهذا يكونوا ما عوقبوا بالنظام الجديد اللي ما الهم فيه ذنب، لا تصفية المؤسسة مذنبين ولا تعديل نظام مذنبين، اقرأ بالسرعة الإملائية لان بعتقد انه سينال قبول زملائي النواب : على أن يتم نقل كل منهم اليها بالراتب

معالي رئيس المجلس : وتعيينه.

السيد عبد الله النسور : يشطب السطر، يشطب السطر الاخير كليا، وبنحط محله بالراتب والعلاوات التي يتقاضاها نظراؤه في الجهة التي نقل اليها، يعني بينشاف خدمته كم سنة بيفوت في الكادر وكانه عين منذ سنين هذا هو الذي اقصده . وشكرا جزيلا.

معالي رئيس المجلس: معالي عبد الرؤوف الروابدة ، هذا اقتراح سجل، ثني عليه ونعم،

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان : اسمعني سيدي الرئيس، مع كل احترامي اللي قاله معالي الاخ عبد الله، فهو لايؤدي الهدف المقصود، في حين ان كل ما قاله معالي الزميل صحيح، يعني كانت الفلسفة ان ينتقل بنفس الأحكام التي يعمل بها حاليا، وضروري ان تقول وتعينه للأسباب التالية:

اولا : لانه ينتقل من نظام خدمة الى نظام مختلف، وبالتالي لاتوجد عملية نقل اتوماتيكية ، لا بد

أن يصدر قرار تعين حتى يحدد الدرجة والراتب التي يستحقها.

ثانيا : بنك الإسكان ليس مؤسسة حكومية، وبالتالي تريد ان يصدر بها قرار مختلف لهذه الغاية ، لذلك لما تعيينه مقصودا لتصويب الوضع القانوني لهم ، لا ينقل انسان الى بنك الإسكان مجرد القانون فانما كان المقصود يستحقه نظراؤه العاملون في الجهة التي نقل اليها، لو قلنا العاملين (نظراؤه العاملون) وليس نظراؤه الذين يعينون الان ، الذي كما هي بالراتب والعلاوات الذي يستحقه نظراؤه العاملون في الجهة التي نقل اليها،

معالي رئيس المجلس : تفضل الاخ عبد الله النسور

السيد عبد الله النسور : سيدي الرئيس، ونصوغ الصياغة وفق المبدأ، لأن هذه الصياغة وتعيينه فيها بالراتب الذي يستحقه نظراؤه في الجهة التي نقل اليها، ان كان التصويب اللي معالي عبد الرؤوف عرضه بيقول:

نبقي كلمة وتعيينه ونضيف العبارة اللي انا حكيتها بالراتب والعلاوات التي يتقاضاها نظراؤه العاملون في الجهة التي نقل اليها، ويفهم كما هو معروف في العرف البرلماني، ان هذا الذي نقصده بالنص يعتبر قرينه على التطبيق، وتتقيد به المؤسسات فأقبل هذا النص، بمعنى انه لن يعتبر كموظف جديد، بل يسري عليه نظام العلاوات القديمة، غير معنى هذا، اذن بعدل اقتراحي وفق هذا المفهوم سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : شكرا، الاستاذ ليث شبيلات

السيد ليث شبيلات : بسم الله الرحمن الرحيم، ماتوصل اليه الاخوان من اتفاق حول الموضوع جيد، اتفقنا جميعا ان هذا الذي نريد ان نحققه، ايضا ما تفضل به الزميل الدكتور عبد الله النسور من ان المداولة هنا تعتبر قرينة ايضا وامر جيد، لذلك قد نكتفي بالاقتراح كما ورد، ويمكن ان نضيف ايضا لنهاية السطر الذي اقترح، ان نقول في نفس تاريخ تعيينه الأصلي في المؤسسة ، نظراؤه ان يعامل مع الذين عينوا في نفس تاريخ، كأنه تعين في ذلك التاريخ في المؤسسة التي نقل إليها

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر

السيد المقرر محمد ابو الفارس: الحقيقة بالنسبة لنص العبارة الموجودة ، هي تفي بالغرض في رأيه ، ذلك لان النظير يعني المساواة في المؤهل والخبرة ، يعني مهندس عنده عشر سنوات في المؤسسة التي نقل اليها، يتساوى براتبه مع الموظف الذي في المؤسسة يحمل نفس المؤهل ولديه الخبرات كذلك.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ فخري قعوار.

السيد فخري قعوار: الحقيقة من الموظفين الذين نقلوا من مؤسسة الإعمار الى المؤسسة الأردنية للإستثمار وامانة العاصمة وبنك الإسكان، لم يجر نقلهم بنفس المواصفات العامة السابقة، وانما طرأ تخفيض على مكتسباتهم وعلى الامتيازات التي كانوا يحصلون عليها، منها الغاء الراتب

هكذا من الأصل

الثالث عشر والغاء الراتب الرابع عشر، الغاء صندوق الإدخار، وتخفيض الرواتب ايضا، ويبلغ هذا التخفيض في بعض الأحيان الى مقدار النصف، وخاصة عند فئة المهندسين الذي يبلغ عددهم (سبعين) مهندس، الحقيقة انا مع التعديل الذي اتفق عليه الاخوان هنا، ولكن اود ان اقترح اضافة عليه، يعني الاضافة هي كالتالي :

على أن لاتمس الحقوق المكتسبة لهم، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عاطف البطوش

السيد عاطف البطوش: شكرا معالي الرئيس، نلاحظ من قراءة الثلاث أسطر الأولى من المادة (٤) من الفقرة (أ) مع مراعاة احكام المادة (ب) من هذه المادة، يحتفظ الموظفون والمستخدمون العاملون في مؤسسة إعمار العاصمة عند العمل بإحكام هذا القانون بحقوقهم الوظيفية، اذن يجب ان يأتي آخر الفقرة توضيحا لنقلهم بحقوقهم الوظيفية، ان لاتنتقص هذه الحقوق،

معالي رئيس المجلس : شكرا، الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة،

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان: شكراً معالي الرئيس، الحقيقة اللي حكاه الأخ فخري لايمكن ايراده، لأن هناك بعض الحقوق الموجودة في هذه المؤسسة غير موجودة في الدوائر المنقولين اليها. يعني لا يجوز انشاء صندوق ادخار في امانة العاصمة بس للجان ومن هذه المؤسسة، سيستفيدون من صندوق ادخار امانة العاصمة، طبعا حسناته ليست كحسنات مؤسسة اعمار العاصمة ايضا هذه المؤسسة بتدفع (اربعة عشر) شهر في السنة ، هل يعني ذلك ان ينقل لأمانة العاصمة ويكون عن دون موظفيها ليأخذ (اربعة عشرة) شهر والآخر (اثني عشرة)ولذلك قيل، هو ينتقل من حقوق الوظيفية بالدائرة التي انتقل اليها، يعني لا يختلف عن موظفي امانة العاصمة من نقل الى الأمانة ، بنفس رواتب نظرائه التي يتقاضون وهم عاملون ولكن هناك حقوق سينهيها اللي منها مثلا صندوق الإدخار، سيأخذ كل ما دفعه لصندوق الإدخار في مؤسسة إعمار العاصمة، لأن خدمته قد انتهت، اما شهر (الرابع عشر) لايمكن صرفه له، شكراسيدي.

معالي رئيس المجلس: السيد حسني ثم الدكتور احمد.

السيد حسني الشياب : معالي الرئيس، هل ممكن ان ننتقل الفقرة (ب).

معالي رئيس المجلس: الان احنا في (أ).

السيد حسني الشياب : لأ كنت سأتحدث في (ب) عفوا.

معالي رئيس المجلس : بعد ما نطرحها لو سمحت، الاستاذ احمد عويدي العبادي.

السيد احمد العبادي : الحقيقة كلامي على آخر سطرين، على ان يتم نقل كل منهم اليها، وتعينه فيها الراتب، يعني اقترح ان يكون التعديل كما يلي :

في الراتب والعلاوات التي يستحقها نظراؤه في الجهة التي نقل اليها،

معالي رئيس المجلس : نحن نؤيد اقتراح الدكتور عبد الله .

السيد احمد العبادي : وبذلك أؤيد اقتراح الدكتور عبد الله، لان كلمة نظرائه هنا، تعني جمع الحقوق والواجبات المترتبة لزملائه في الوظيفة الجديدة ، تترتب له وبالتالي لا يجوز اصل تميز ما بين القادم وبين السابق، وشكراً.

معالي رئيس المجلس : السيد معالي الدكتور علي.

سماحة وزرالأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية : شكرا سيدي الرئيس ، الحقيقة في موضوع مراعاة المساواة ما بين هؤلاء المهندسين وبين نظرائهم في الأجهزة التي انتقلوا اليها ، يجب ان نراعي ايضا من باب العدالة الفوارق الكبيرة بين رواتبهم وعلاواتهم ايام كانوا في المؤسسة ، وهي شبه رسمية، مع الرواتب والعلاوات التي كان يتقاضاها نظيره في جهاز الحكومة او في امانة عمان، للذلك كان يأخذ اجازات كبيرة جدا ، فما دمنا في باب المساواة يجب ان تراعى هذه الفوارق وعندئذ تنعكس سلبيا على اوضاعهم الحالية في الوظيفة الجديدة،

معالي رئيس المجلس: شكرا ياسيدي، الاستاذ احمد قطيش بعطيكم الدور، عندما يتكلموا اللي ما تكلموش،

السيد احمد قطيش: معالي الرئيس، حقيقة في موضوع دقيق جدا في هذه المسألة، ولعله حتى الان يكن بعض الاخوان المهندسين لايدركونه، اللي ينتقل من المؤسسة الى اي مؤسسة له نظيران وليس نظير واحد، يعني اذا كان مهندسا له (عشر) سنوات خبرة سيجد مهندسين اثنين هناك كل واحد منهم تقاضى راتبا مختلفا في الراتب ، فالمهندس للعشر سنوات خبرة او ذو العشر سنوات خبرة الذي عين قبل (ست) سنوات يتقاضى راتب والمهندس ذو (عشر) سنوات خبرة عين قبل عام يتقاضى راتبا آخر، فيجب ان ينص على ان يتقاضى الراتب والعلاوات التي يتقاضاها نظراؤهم فيما لو عينوا بنفس التاريخ الذي عين فيه هو في المؤسسة بل ان المتنقلين انفسهم ستجدهم صنفين، حتى اللذين يحملون نفس المؤهل ونفس الخبرة، يعني قد يكون مهندس عين في المؤسسة مؤسسة اعمار العاصمة ، الان وله (عشر) سنوات خبرة وبكالوريوس هندسة ، وآخر نفس الوضع ولكنه يتقاضون راتبين مختلفين ، لان الأول عين في وقت كان نظام العلاوات الفنية معمولا به ، والآخر عين في وقت اخر يعني هناك اثنان في نفس المؤسسة .

معالي رئيس المجلس : هل هناك اقتراح معين على

السيد احمد قطيش : نعم ، نعم ، الاقتراح هو الراتب والعلاوات التي يستحقها نظراؤهم في الجهة التي نقلوا اليها، لو عينوا فيها بتاريخ تعينهم في المؤسسة، يعني بحسب حساب تاريخ تعينه في المؤسسة، والا سيكون هناك حيف كبير حقيقي.

معالي رئيس المجلس : شكرا السيد المقرر،

السيد المقرر محمد ابو الفارس : حقيقة نحن نتكلم عن القانون، وما ذكره الزملاء من

هذا من الأصل

وجود مخالفات الحقيقة ، هذه المخالفات هي تخالف القانون نفسه، وهذا يعود الى المطبق الذي يطبق القانون وهنا يطعن فيه ، لكن ان في تصوري يعني حينما ذكر الاستاذ فخري وذكر الزملاء ، انه هناك رواتب مختلفة مع ان الكفاءات واحدة ، الحقيقة هذا ينبغي لو كان لصاحب الحق من جراء عليه ان يعترض وان يطالب بحقوقه، ومن هنا مشكلتنا الحقيقية ليس في القوانين في القانون هذا ، ولكن مشكلتنا في التطبيق وهي المشكلة سلوكية ليست الا وشكرا.

معالي رئيس المجلس : شكرا السيد عبد الله العكايلة.

السيد عبد الله العكايلة: معالي الرئيس ، كنت اريد ان اضيف فقط تحديد للنص اللي اورده الدكتور عبد الله النسور، حقيقة وانا اؤيد معالي الاخ عبد الرؤوف الروابدة في هذه، التعيين هنا اوجبه اختلاف نظام المؤسسات التي سينتقل اليها الموظف عن نظام مؤسسة الإعمار، فالتعبير هنا فني وليس المقصود به تغيير وضع وظيفي بحيث يعني يؤدي الى الإلحاق به في مصالح ذلك الموظف ، لكنني لازلت ايضا اميل الى تحديد هذه الفقرة من باب التحفظ، فيقال ان يتم نقل كل منهم اليها باقدمية تعيينه وينص بالنسبة للراتب ، بما يتعلق في العلاوات ، وشكرا.

معالي رئيس المجلس : شكرا، معالي عبد الرؤوف الروابدة.

معالي وزير الأشغال العامة والاسكان: سيدي اذا سمحوا الاخوان، اقتراح ليجمع كل هذه الاقتراحات ، وتعيينه فيها بالراتب والعلاوات التي يستحقها نظراؤه من حيث المؤهل والخبرة وتاريخ التعيين في الجهات التي نقل اليها،

اصوات : نثني على ذلك،

معالي رئيس المجلس : تمام هذا مثنى عليه ، الاستاذ حسين مجلي رئيس اللجنة.

رئيس اللجنة حسين مجلي : شكرا سيدي الرئيس ، الحقيقة عندما درست اللجنة هذا القانون ، لاحظت الأمور التالية :

١- ان العاملين في مؤسسة اعمار العاصمة عندما ينتقلون تحفظ لهم الحقوق كاملة بالنص حيث النص، يحتفظ الموظفون والمستخدمون والعاملون في مؤسسة اعمار العاصمة عند العمل باحكام هذا القانون بحقوقهم الوظيفية، وينقلون للعمل الى كل من امانة عمان والمؤسسات الاخرى . اذن حقوقهم الوظيفية تنتقل معهم غير منقوصة بالنص ، بحيث عندما يعاد تعيينهم لاتنتقص اي من حقوقهم،

٢- ان مدة خدمتهم تحتسب لهم ، ايضا غير منقوصة من حيث كمية الحقوق ، او الحقوق المالية لاتنقص ومن حيث تعتبر خدماتهم في المؤسسة جزأ من خدماتهم لدى اي جهة من تلك الجهات ، اذن مدة الخدمة ايضا محفوظة لهم ، بالحالتين محفوظة بالنص الحقوق المالية ومدة الخدمة،

٣- القواعد العامة تحفظ لهم هذه الحقوق باعتبار المؤسسات الثلاث تعتبر خلفاً لمؤسسة اعمار

العاصمة، والخلف يرد مؤسسة اعمار العاصمة بكافة الحقوق لاي مؤسسة اعمار عاصمة، اي انني اقول ايضا حتى بمعزل عن هذا النص، مع ان النص حفظ لثلاث اسباب كافة الحقوق محفوظة، كما فيما يتعلق بالراتب وأنا اقدر حرص الزملاء باضافة العلاوات ، الواقع الراتب معروف ان الراتب الواقع ينصرف الى الراتب الاساسي وكافة العلاوات التي تأخذ صفة الديمومة ، اي علاوة تأخذ صفة الدورية والديمومة هي جزء لا يتجزأ من الراتب ، وكنا نلاحظ ذلك عندما اقرينا المشروع واكتفينا بتعديل الراتب، ومع ذلك خوف من الالتباس ولمزيد من الحرص، لامانع من اضافة كلمة العلاوات والاكتفاء بذلك . لانني ارى حقيقة ان كافة تخوفات الزملاء الأفاضل يغطيها النص كما ورد من اللجنة ، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: شكرا ، السيد علي الفقير.

سماحة وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية: شكرا معالي الرئيس ، حتى لا نبتعد كثيرا من خلال الانسياق وراء العاطفة يجب ان نراعي طبيعة من يعمل في مهنة الهندسة، في هذه الدوائر التي ينتقل اليها هؤلاء المهندسون، هب ان مهندسا تأخر عن هذا المهندس بيوم واحد، في تقديم الطلب ، وهو الان يعود ليكون اقدم منه واكثر استحقاقا للعلاوات والراتب، ما ذنب هذا المهندس الذي جاء في نفس اليوم الذي جاء به المهندس وسجل في امانة عمان ، وذاك ذهب لامتيازات ورواتب زائدة وعلاوات اضافية اكثر، ماذنب هذا المهندس ان يأتي ويتقدم عليه الان ، مع انه آثر الوظيفة العامة وذلك ينبغي ان يتحمل تبعات الذهاب الى تلك المؤسسة، فلا ينبغي ان نأتي ونقدمه الآن ايضا على انسان في امانة عمان ، وكان قد قبل الوظيفة العامة براتب اقل ورتبه اقل، حقيقة يجب ان لا نظلم هؤلاء الناس ، فيأتي المهندس الان من مؤسسة اعمار العاصمة ويتقدم عليهم لاي شيء الا لانه اخذ رواتب زائدة هناك ثم جاء الان ليأخذ حق غيره مرة اخرى، وشكرا.

معالي رئيس المجلس : شكرا السيد نايف الحديد

السيد نايف الحديد : بسم الله الرحمن الرحيم ، بالاضافة الى ما تفضل به سعادة الدكتور، اود ان اضيف ايضا بان هذه القضية تتعلق في حقوق لاشخاص امضوا مدة طويلة في امانة العاصمة واشخاص عينوا منذ مدة لا تقل عن (خمسة) سنوات، فلا يجوز التفريط في حقوق الاشخاص الذين عينوا من مدة طويلة ، لان ذلك يترتب عليه اشياء مثيرة قد تثير اخواننا المهندسين في امانة العاصمة، لأن هؤلاء جماعة جدد اخذوا دورهم في السابق ويأخذون دور المهندسين الذين تخرجوا حديثا ،

معالي رئيس المجلس : هل هنالك اقتراح معين؟

السيد نايف الحديد: الإقتراح ان تبقى المادة كما اقترح الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة، من حيث الخبرة ومؤهله،

معالي رئيس المجلس : شكرا ، الاستاذ عبد اللطيف، من يعارض اقفال باب النقاش؟

هكذا من الأصل

الاستاذ جمال حداد : بدنا نشوف أول شيء المعارضة إلي وجهة نظر،

الاستاذ جمال حداد : معالي الرئيس شكرا، بأيد اقتراح الدكتور عبد الله مع تحديد نوعية التعيين

معالي رئيس المجلس : احنا نتكلم عن اقفال باب النقاش الان،

السيد جمال حداد: معالي الرئيس ، فقط لتحديد نوعية التعين في بعض المهندسين كانوا قد تعينوا بعقود في نفس الفترة، او بدون عقود ،

معالي رئيس المجلس : شكرا الان هنالك اقتراح باقفال باب النقاش، هل يوافق المجلس الكريم على إغلاق باب النقاش ؟

الجميع: موافقة

معالي رئيس المجلس : الان لدينا اقتراح محدد تقدم به الدكتور عبد الله النسور وأيده الأخ عبد الرؤوف الروابدة وكثير من الاخوان اللي في المجلس،

اصوات: اقتراح معدل.

معالي رئيس المجلس : اقتراح المعدل، حسب النص اللي قدمه الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة ، من يوافق من المجلس على هذا التعديل؟

اقرأ لنا النص يأخ عبد الرؤوف،

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان : شكرا معالي الرئيس ، على ان يتم نقل كل منهم اليها ، وتعيينه فيها بالراتب والعلاوات التي يستحقها نظراؤه من حيث المؤهل والخبرة وتاريخ التعيين في الجهة التي نقل اليها،

معالي رئيس المجلس : هذا الاقتراح ، من يوافق عليه يرفع يده مشكورا ، عد الايدي، ليس اجماع، موافقة بالاكثرية،

نأتي للشق الثاني من المادة ، مطروح الشق الثاني للمادة، السيد الدكتور حسني الشياب ، تفضل.

السيد حسني الشياب: الفقرة (ب) تبتدىء اذا تعذر نقل اي من الموظفين والمستخدمين العاملين الى آخره، نحن نعلم انه هناك البعض من الاخوة الموظفين سواء كانوا مهندسين او غير مهندسين الذين يشكون من انهم لم يوظفوا بعد، انا اعتقد ان هذه البداية للفقرة قد تكون سببا للتذرع بعدم ايجاد وظيفة لهم في الجهات المنصوص عليها في الفقرة (أ)، وبالتالي كي نتجنب هذا اللبس ولتجنب إمكالية التذرع لهذا النص ، اقترح شطبه اذا تعذر نقل اي موظف من الموظفين والمستخدمين العاملين في المؤسسة

معالي رئيس المجلس : دولة الرئيس،

دولة رئيس الوزراء : من ناحية واقعية معالي الرئيس، تم النقل للكل وخلص، ما تم ناس بدون نقل ، هذه بس للمدير العام واخذ استحقاقاته القضية منهية ، مافي مشكلة الان على الاطلاق في هذا الموضوع صحيح لئلا ان الموظفين يروحوا بدون شيء ويطبق عليهم موضوع التعويض، عادة موظف تنتهي المؤسسة والشركة عندئذ يعوض المسرحين ، لئلا يجد نفسهم من دون شغل ، وضع هذا القانون واستوعبوا وانتهت المشكلة، فقط هذه الفقرة (ب) في موضوع المدير كانت ، وضعت على اساس انه مافي مثيل للمدير، واخذ تعويضه وانتهت القصة ما في ظل في موضوع يعني ، شكرا.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ فخري قعوار،

السيد فخري قعوار: الحقيقة ان في عدد من الموظفين لم تطبق عليهم المادة (الرابعة/فقرة أ) معنى انهم لم ينقلوا،

معالي رئيس المجلس : الان بعد تطبيق هذا القانون ، خلص الان بيسير تنطبق عليه

السيد فخري قعوار : معالي الرئيس لو تكرمت علي بإعطائي الكلام واسمح لي ان اتم، الفقرة الثانية هي في الحقيقة في جوهرها عملية فصل منظمة حسب قانون العمل والعمال، فهناك اجراءات للفصل ولا داعي لذكر هذا البند بكامله، لان قانون العمل والعمال سوف يطبق على هؤلاء في حالة فصلهم ، فهم يستحقون مكافأتهم وكامل تعويضهم، ولذلك اذا الغيت هذه المادة فسوف يكون من حق الذين لم ينقلوا ان تطبق عليهم الفقرة السابقة، وبالتالي يجري عملية نقلهم، ولا لزوم لذكر الفقرة (ب) اطلاقا،

معالي رئيس المجلس : الدكتور حسني الشياب .

السيد حسني الشياب : شكرا معالي الرئيس ، الحقيقة انا اشكر دولة الرئيس على التوضيح اللذي تفضل به بانه قد تم تعيينهم ، وهذا يريحهم ويريح النواب من مراجعته ، لكن اذا كان قد تم تعيينهم فلا ادري ضرورة بقاء الفقرة ، الحقيقة الجزء الاخير من السطر الثاني يفي بالغرض الذي اشار اليه دولة الرئيس، وهو ان طلب هو من اللجنة المنصوص عليها فيه، انا بعتقد ان الجزء الاول يجب ان يحذف خاصة وان قد تم تعينهم ، او ان يبقى الباب مفتوحا له، هو ان يطلب من اللجنه عدم توظيفه واستحقاقاته،

معالي رئيس المجلس : دولة الرئس،

دولة رئيس الوزراء : ارجوا ان ننتبه ان هذا القانون قانون مؤقت، يعني كان بموجب هذه المراد تم الاجراءات يعني، يعني مش قانون جديد الان بدنا نطبقه، لأ قانون مؤقت من (١٠/٢٤) وطبق، فنريد ان القانون المؤقت حسب مادة الدستور ان يوافق عليه المجلس او يعدله او الى اخره، ولكن تطبيقاته التي تمت بالنقل وا...وا...الخ تمت بموجب هذه المواد كقانون مؤقت ،يمكن في لبس عند بعض الاخوان في المراجعات ان في موظفين انفصلوا لم ينفصلوا بموجب هذا القانون لأ ، عندما كانت المؤسسة كاملة وفصلهم المدير العام حسب صلاحياته ،وهدول لا يدخلوا ضمن هذا القانون نتيجة حل

هكذا من الأصل

هذه المؤسسة، فصلوا حسب الانظمة عندما كانت المؤسسة قائمة واخذوا تعويضاتهم وانتهت اظن (ثماني) موظفين، لم يفصلوا حسب هذا القانون هو اللي نقل الموظفين الى الدوائر والمؤسسات الأخرى، وهو اللي بيقول ان نعطي تعويض كيت وكيت واعطي التعويض بموجب الفقرة (ب) وهي اعمال القانون بتحويله الى قانون دائم، هذا هو الموضوع ، وليس مشروع هذا، هذا قانون مطبق من (٢٤-١٠) وشكرا،

معالي رئيس المجلس : الان عبد الحفيظ.

السيد عبد الحفيظ علاوي : بسم الله الرحمن الرحيم ، معالي الرئيس الحقيقة يعني مع احترامي لكل ما قيل وثقتنا والمصداقية الكاملة للي قيل ، لكن الحقيقة لو فرضنا اذا طبقنا هذه المادة ، ان موظف واحد تعذر تعينه لسبب من الاسباب او كان هنا بيكون القانون متكئا على الحقيقة لحرمانه من امور لم يحرم منها زملاؤه، لذلك الحقيقة انا ارى ومع الدكتور حسني، ان السطر الاول من الفقرة يلغى، نقول نستبدلها نقول اذا طلب هو، اذا طلب، اما ان تعذر حقيقة ليس لنا معايير محددة للتعذر، فتصبح مجالا للاجتهاد، وقد يدخل منها على مصلحة الموظف فأنا اقترح حذف هذه العبارة،

معالي رئيس المجلس : الاستاذ سليم الزعبي،

السيد سليم الزعبي : معالي الرئيس ، الحقيقة انا كنت اقترح التصويت على المادة كما وردت وخاصة ان القوانين المؤقتة تتخذ في ظل اجراءات حتى ولو الغينا القانون تبقى الاجراءات التي اتخذت في ظل القانون المؤقت صحيحة، فلذلك طالما دولة الرئيس قال ان كل الموظفين سوينت اوضاعهم معنى ذلك الاجراءات التي تمت في ظل هذا القانون المؤقت صحيحة دستورية، لذلك انا اقترح اختصاراً للوقت التصويت على هذه الفقرة كما وردت، وشكرا.

معالي رئيس المجلس : من يوافق على هذه الفقرة؟

بالاكثرية (المادة كاملها نالت الاكثرية)، المادة التالية السيد المقرر.

السيد المقرر محمد ابو الفارس:

المادة ٥– تتولى اللجنة المشكلة بموجب المادة (٤) من هذا القانون حصر الموجودات والتجهيزات والاموال العائدة لمؤسسة أعمار العاصمة وتعمل على توزيعها وفقا لاحكام المادة (٣) من هذا القانون.

معالي رئيس المجلس : مطروح للنقاش من يوافق عليها ، من يوافق على هذه المادة؟

الجميع : موافقون.

معالي رئيس المجلس : المادة التالية سيدي

السيد المقرر محمد ابو الفارس:

المادة ٦– لمجلس الوزراء اصدار القرارات اللازمة لمعالجة اي امر ينشأ من الأمور المتعلقة بتصفية مؤسسة اعمار العاصمة فيما لم يرد نص بشأنه في هذا القانون ويكون قراره غير قابل للطعن لدى اي جهة قضائية او ادارية.

معالي رئيس المجلس : مطروحة على المجلس الكريم ، الدكتور عبد الله النسور والدكتور احمد العبادي.

السيد عبد الله النسور: معالي الرئيس ، هذا اول قانون يعرض على هذا المجلس، فيه ان يكون القرار غير قابل للطعن ، امام اي جهة قضائية او ادارية، واقترح اذن ان يشطب عجز هذه الفقرة، اللي بتحصن القرارات عن الطعن امام اي جهة قضائية او ادارية،

معالي رئيس المجلس : دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء : بثني على الشطب يعني اذا بحق لي التثنية وتشطب،

معالي رئيس المجلس : المادة السابعة السيد المقرر،

السيد المقرر محمد ابو الفارس :

المادة ٧– رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

معالي رئيس المجلس : القانون برمته معروض على المجلس ، هل يوافق المجلس الكريم على القانون ؟ الموافق يرفع يده ومع الشكر،

السيد الأمين العام: بالإجماع وهذا هو نص القانون الذي قرر المجلس الغاءه:

قانون مؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٨٩

<u>قانون مؤسسة اعمار العاصمة</u>

المادة ١– يسمى هذا القانون (قانون الغاء قانون مؤسسة اعمار العاصمة لسنة ١٩٨٩) ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

المادة ٢– يلغى (قانون مؤسسة اعمار العاصمة) رقم (١٨) لسنة ١٩٧٩ كما تلغى المؤسسة نفسها.

المادة ٣– أ- تصفى الاموال المنقولة وغير المنقولة والحقوق العائدة لمؤسسة اعمار العاصمة والإلتزامات المترتبة عليها وفقا لما يلي:

١- تؤول ملكية مجمع الشابسوغ ومجمع شارع الأمير محمد بما فيهما من موجودات الى كل من المؤسسة الأردنية للاستثمار وبنك الاسكان وتسجل باسميهما مناصفة، كما تؤول لهاتين الجهتين الحقوق المترتبة لمؤسسة اعمار العاصمة في المجمعين المشار اليهما.

٢- تؤول باقي اموال المؤسسة الى امانة عمان الكبرى، كما تؤول اليها جميع الحقوق المترتبة لمؤسسة اعمار العاصمة في تلك الأموال .

٣- تتحمل أمانة عمان الكبرى تسديد التزامات ترتبت على مؤسسة اعمار العاصمة بما في ذلك اسناد القرض التي اصدرتها.

ب- تدفع المؤسسة الاردنية للاستثمار وبنك الاسكان لامانة عمان الكبرى مبلغ (٩٠٠٫٠٠٠) تسعماية الف دينار بالتساوي بينهما وذلك خلال مدة لاتتجاوز ثلاثين يوما من نفاذ هذا القانون.

المادة ٤- أ- مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة يحتفظ الموظفون والمستخدمون العاملون في مؤسسة اعمار العاصمة عند العمل باحكام هذا القانون بحقوقهم الوظيفية وينقلون للعمل الى كل من امانة عمان والمؤسسة الاردنية للاستثمار وبنك الاسكان بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب لجنة تضم ممثلين عن الجهات الثلاث المشار اليها، وتعتبر خدماتهم في المؤسسة جزءا من خدماتهم لدى اي جهة من تلك الجهات يتم نقلهم اليها واستمراراً لتلك الخدمات، على ان يتم نقل كل منهم وتعيينه فيها بالراتب والعلاوات التي يستحقها نظراؤه من حيث المؤهل والخبرة وتاريخ التعيين في الجهة التي نقل اليها .

ب- اذا تعذر نقل اي من الموظفين والمستخدمين العاملين في المؤسسة على الوجه المبين في الفقرة (أ) من هذه المادة ، او طلب هو من اللجنة المنصوص عليها فيها انهاء خدماته وتسوية حقوقه ، تدفع له جميع استحقاقاته المالية بما في ذلك المكافأة التي تحددها اللجنة ، وذلك وفقا للتشريعات والنظم والتعليمات المطبقة على موظفي المؤسسة والمستخدمين فيها .

المادة ٥- تتولى اللجنة المشكلة بموجب المادة (٤) من هذا القانون حصر الموجودات والتجهيزات والاموال العائدة لمؤسسة اعمار العاصمة وتعمل على توزيعها وفقا لاحكام المادة (٣) من هذا القانون .

المادة ٦- لمجلس الوزراء اصدار القرارات اللازمة لمعالجة اي امر ينشأ من الامور المتعلقة بتصفية مؤسسة اعمار العاصمة فيما لم يرد نص بشأنه في هذا القانون .

المادة ٧- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

معالي رئيس المجلس : شكرا ، السيد الأمين العام

السيد الامين العام:

السيد المقرر:

٣- قانون مؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل للقوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنية. وبعد دراسته ودراسة الاسباب الموجبة له ، قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة .

الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٨٩

قانون معدل للقوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنية

نظرا لالغاء منصب القائد العام للقوات المسلحة الاردنية وبما ان عبارة (القائد العام) قد وردت في الكثير من القوانين المعمول بها ، فكان لابد من الغاء هذه العبارة والاستعاضة عنها بعبارة (رئيس هيئة الاركان العامة) وكذلك تمكين رئيس هيئة الاركان العامة من ممارسة الصلاحيات التي كان يمارسها القائد العام والمنصوص عليها في تلك القوانين فقد وضع القانون المرفق .

معالي رئيس المجلس : القانون ، السيد ليث شبيلات ،

السيد ليث شبيلات : بسم الله الرحمن الرحيم ، اود أن اطرح سؤال استفسار لدولة وزير الدفاع عن الاسباب الموجبة لهذا القانون ، قيل ان منصب القائد العام قد الغي ، هل هذا من مقتضيات هل هنالك فوائد لالغاء هذا المنصب ، ما هي الاسباب لالغاء هذا المنصب ؟

اما ان المناصب يعمل بها ، أو تخلق ، تنفصل ،وتلغى حسب الاشخاص الذين تريد ان نعينهم . وشكرا

معالي رئيس المجلس : دولة رئيس الوزراء .

دولة رئيس الوزراء : معالي الرئيس كما يعلم الاخوان ، انه مش في اول مرة بيكون رئيس أركان بدون قائد عام سبق ذلك اكثر من مرة ، هو موضوع تنظيمي في القوات المسلحة فيوم يكون قائد عام ورئيس هيئة اركان ، بيكون في توزيع في الصلاحية اذا ما في قائد عام ، يحل رئيس الاركان كاكبر منصب في القوات المسلحة ويأخذ الصلاحيات كاملها التي كان منصوص عليها في القوانين ، وهي من صلاحيات القائد العام ،

فالان منصب القائد العام ملغى ، كأي اجراء آخر عندما نلغي مؤسسة نلغي صلاحياتها ، نلغي فرضا منصب من المناصب في اي مؤسسة او في وزارة او الى آخره ، او تلغى وزارة فرضا ، وتعطى الصلاحيات كما نعمل الان في موضوع وزارة التعليم العالي لنعيد الي مجالس الامناء والى آخره ،

فسبق قبل هذه المرة وليست المرة الوحيدة ، كان في قائد عام ، وفي رئيس هيئة اركان ، فالان سنعيد الصلاحيات حسب هذا القانون اينما ورد اسم القائد العام فقط يرد اسم رئيس هيئة الاركان ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : الزميل فؤاد الخلفات

السيد فؤاد الخلفات : الاستفسار حول اسباب الموجبة ، انه ستعطى صلاحيات القائد العامل لرئيس هيئة الاركان العامة ، السؤال الصلاحيات السابقة برئيس هيئة الاركان العامة ، هل سيحتفظ

بها ؟

النسؤال الثاني ، او هل سيتم توزيع جزء من هذه الصلاحيات الى من دونه في المناصب ؟

معالي رئيس المجلس : دولة رئيس الوزراء ،

دولة رئيس الوزراء : عفوا ، الصلاحيات موزعة ولكن فرضا على سبيل المثال ، ليس على سبيل الحصر ، افترض ان القائد العام هو اللي يترأس لجنة الضباط العليا ، فيه لجنة اسمها لجنة الضباط العليا ، الان يترأسها في موضوع هذا رئيس هيئة الاركان ، ام رئيس هيئة الاركان احنا لا نتعرض هنا لصلاحيات رئيس هيئة الاركان نحن عم نتعرض انه الصلاحيات القائد العام تضاف الى رئيس الاركان فقط ، لان منصب القائد العام مش موجود الان ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر محمد ابو فارس :

المادة ١– يسمى هذا القانون (قانون معدل للقوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٨٩) ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٩/١٢/١٩

معالي رئيس المجلس : موافق المجلس الكريم ، السيد المقرر:

المادة ٢–أ. تلغي عبادر (القائد العام) حيثما وردت في جميع القوانن المعمول بها في القوات المسلحة الاردنية ويستعاض عنها بعبارة (رئيس هيئة الاركان العامة)

ب. يمارس (رئيس هيئة الاركان العامة) او من ينيبه عنه خطيا جميع المهام والصلاحيات التي كان يمارسها (القائد العام) في اي من القوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنية .

معالي رئيس المجلس : المادة الثانية/السيد احمد عويدي العبادي .

السيد احمد عويدي العبادي : حقيقة بس فقرة (ب) من المادة الثانية ، ياريت ان تضاف في اي من القوانين او التعليمات المعمولة بها في القوات المسلحة ، كلمة التعليمات ، وشكرا ،

معالي رئيس المجلس : الدكتو احمد الحاج ،

السيد محمد احمد الحاج : اقترح ان نضيف الى (ب) بالاضافة الى الصلاحيات التي كانت مخولة له من قبل ، تحصيل حاصل ،

معالي رئيس المجلس : السيد نايف الحديد ، عندك وجهة نظر.

السيد نايف الحديد : اعتقد ان كلمة مهام والصلاحيات هي كافية ووافية ، ولا لزوم للاضافات عل هذه المادة ، لان القائد العام سواء كان قائدا او رئيس للاركان ، ما دام اخذ الصلاحيات تامة ، المذكورة في القوانين والانظمة والتعليمات والمهام والصلاحيات فهذا كافي ، ولا لزوم لاي تغيير على هذه المواد ، والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس : الان القانون برمته ، هل يوافق المجلس الكريم على الغاء القانون ؟

الجميع : موافقون .

وهذا هو نص القانون الذي قرر المجلس الغاءه

قانون مؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٨٩

قانون معدل للقوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنية .

المادة ١– يسمى هذا القانون (قانون معدل للقوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٨٩) ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٨/١٢/١٩ .

المادة ٢–أ- تلغى عبارة (القائد العام) حيثما وردت في جميع القوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنية ويستعاض عنها بعبارة (رئيس هيئة الاركان العامة) .

ب- يمارس (رئيس هيئة الاركان العامة) او من ينيبه عنه خطيا جميع المهام والصلاحيات التي كان يمارسها (القائد العام ، في اي من القوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنية.

معالي رئيس المجلس : السيد الامين العام

السيد الامين العام :٣. قرار اللجنة الادارية رقم ٢ تاريخ ١٩٩٠/١/١٠ بشأن بعض الاقتراحات والشكاوي .

معالي رئيس المجلس : سعادة مقرر اللجنة الادارية السيد المقرر ليث شبيلات .

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٠/١/١٠ برئاسة سعادة السيد جمال الحريشا وحضور مقرر اللجنة سعادة السيد ليث شبيلات واصحاب السعادة السادة الاعضاء:

سلطان العدوان ، نادر الظهيرات ، محمد علي الدردور ، فخري قعوار ، نواف الخوالدة ، محمود الهويل ، ذيب انيس ، عبد الرحيم العكور ، زياد ابو محفوظ، زياد الشويخ ، يعقوب قرش.

ونظرت اللجنة فيما يلي :-

(١) الشكوى رقم (١) المقدمة من اتحاد الكتاب والادباء الاردنيين حول الطلب الذي وقعه عدد من النواب بخصوص حل رابطة اتحاد الكتاب ، وبعد التداول والاطلاع على قرار الحكومة باعادة رابطة الكتاب الذي تم اثناء الاعداد لطلب المناقشة الموقع عليه (٣٧) نائبا ، فان اللجنة ترى ان الموضوع الاساسي الوارد في طلب المناقشة وهو اعادة رابطة الكتاب الى وضعها الاصلي قد تم، لذلك لاحاجة للاستمرار في طلب المناقشة الموقع عليهامن الزملاء النواب .

هكذا من الأصل

(٢) الاقتراح رقم (١) المقدم من سعادة النائب السيد احمد عويدي العبادي بخصوص اوضاع الصحافة والصحفيين ، وتوصلت اللجنة الى ان هذا الاقتراح يندرج موضوعه تحت طلب مناقشة حسب ما جاء في حيثيات الاقتراح ، وتوصي اللجنة المجلس الكريم باعادة الاقتراح الى مقدمه لكي يتقدم ان شاء مع تسعة زملاء أخرين عل الاقل لطلب مناقشة حسب المادة (١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦) من النظام الداخلي .

(٣) اطلعت اللجنة على الاقتراح رقم (٢) المقدم من اربعة عشرة نائبا بخصوص اقرار يوم وطني للتضامن مع الانتفاضة وتوجيه نداء الى برلمانات العالم للتذكير بالانتفاضة ، وتوصي اللجنة المجلس الكريم باحالة موضوع اليوم الوطني الى لجنة فلسطين والاراضي العربية المحتلة ، حيث ان الشق الثاني (النداء) قد تم اتخاذ قرار فيه من المجلس وتم تنفيذه .

(٤) اطلعت اللجنة على الفقرة (ب) من الاقتراح رقم(٣) والمقدم من اربعة عشر نائبا والمتعلق بتشكيل لجنة لتطوير الجهاز القضائي وتطوير التشريعات المتعلقة بالسلطة القضائية ، فقد سبق ان احيل الى اللجنة القانونية .

(٥) اطلعت اللجنة على الفقرة (أ) من الاقتراح (٣) والمقدم من اربعة عشر نائبا والمتعلق بالغاء الاحكام العرفية وقانون الدفاع وتوصي اللجنة المجلس الكريم باحالته الى لجنة (الحريات العامة وحقوق المواطنين) علما بان الفقرة (ب) من الاقتراح قد احالها المجلس الى اللجنة القانونية.

(٦) اطلعت اللجنة على الاقتراح رقم (٤) المقدم من سعادة النائب السيد يوسف العظم حول تشكيل لجنة لبحث التطوير الحضري ، حيث ان مجموعة من الزملاء من نواب المناطق المعنية بالتطوير الحضري قد بدأ باتصالات واجتماعات مع معالي وزير الاشغال العامة والاسكان والقائمين على دائرة التطوير الحضري ، فان اللجنة توصي بحفظ هذا الاقتراح بصيغته العامة بانتظار تبلور اقتراحات محددة من الزميل مقدم الاقتراح اوالزملاء الاخرين حول هذا الموضوع الهام على ضوء دراستهم ومناقشاتهم مع المسؤولين المعنيين حيث قررت دمج الاقتراحات رقم (٩) و(١٠) والمقدمان من سعادة النائب السيد سلامة الغويري ، والشكوى رقم (١٥) والمقدم من السيد احمد عبد القادر حيث انهما يتعلقان في نفس الموضوع .

(٧) اطلعت اللجنة على الاقتراح رقم (٥) والمقدم من سعادة النائب السيد عبدالله الزريقات بخصوص (استحداث مكتب للشكاوي داخل مجلس النواب يقوم بالاشراف عليه عدد من النواب حيث رأت اللجنة ان هذا الموضوع هو من اختصاصاتها حسب النظام الداخلي لمجلس النواب واللجنة تنظم نفسها بالشكل الذي يسهل استيعاب الشكاوي واتخاذ الاجراءات المناسبة.

(٨) اطلعت اللجنة على اقتراح رقم (٦) المقدم من سعادة النائب السيد نواف الخوالدة بخصوص عدة مواضيع منها :

أ - فيما يخص الاقتراح بفتح فرع كلية جامعية زراعية في محافظة المفرق وكلية مجتمع ، احالة

الاقتراح الى لجنة التربية والتعليم .

ب - فيما يخص الاقتراح بالمكرهة الصحية التي تسببها محطة التنقية في الخربة السمراء ، احالة الاقتراح الى اللجنة الصحية وسلامة البيئة .

ج - فيما يخص رفع حظر عن الابار الارتوازية ، احالة هذا الاقتراح الى (اللجنة الزراعية)

(٩) اطلعت اللجنة في الاقتراح رقم (٧) المقدم من سعادة النائب السيد نواف الخوالدة بخصوص تفويض الاراضي في عطل الرصيفة والزرقاء والتي تعود ملكيتها لعشائر الخلايلة والزواهرة ، حيث قررت اللجنة أن توصي المجلس الكريم احالتها الى اللجنة الادارية .

(١٠) اطلعت اللجنة على الاقتراح رقم (١١) المقدم من سعادة النائب السيد عبد الحفيظ علاوي بخصوص تشكيل لجنة من المجلس باسم لجنة الامن والدفاع والقوات المسلحة ، ترى اللجنة ان هذا الموضوع يعود الى المجلس وليس الى اي لجنة من لجانه ، لذا توصي اللجنة المجلس الكريم ببحث هذا الموضوع في المجلس .

(١١) اطلعت اللجنة على الاقتراح رقم (١٢) المقدم من اربعة نواب بخصوص واقع الوحدات الزراعية في منطقة الاغوار الجنوبية وترى اللجنة ان الموضوع يختص باللجنة الادارية من حيث انه متعلق بالاجراءات الادارية لتوزيع الوحدات الزراعية ، قررت تشكيل لجنة فرعية من اعضائها برئاسة سعادة النائب سلطان العدوان وعضوية كل من :-

١ . سعادة السيد عبد الرحيم العكور.

٢ . سعادة السيد نادر الظهيرات.

٣ . سعادة السيد محمود هويمل.

٤ . سعادة السيد محمد علي دردور.

(١٢) اطلعت اللجنة على الاقتراح رقم (١٣) المقدم من سعادة النائب السيد جمال حداد بشأن بناء مستشفى في لواء عجلون ، قررت اللجنة تحويله الى اللجنة الصحية وسلامة البيئة.

(١٣) اطلعت اللجنة على الاقتراح رقم (١٤) المقدم من سعادة السيد جمال حداد (بشأن انشاء كلية زراعية في لواء عجلون) قررت اللجنة تحويله الى لجنة الشؤون الزراعية.

(١٤) اطلعت اللجنة على الاقتراح رقم (١٤) المقدم من سعادة النائب السيد جمال حداد بشأن تحويل لواء عجلون الي محافظة حيث قررت اللجنة تحويله الى اللجنة الادارية.

(١٥) اطلعت اللجنة على الشكوى رقم (٧) المقدمة من المواطن يوسف ابو لاوي طالبا الحصول على بطاقة صفراء او السماح له بالاقامة في البلاد بجانب زوجته، ولما كان موضوع الشكوى عاما فقد دعت اللجنة معالي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية لحضور اعمال اللجنة لشرح الاجراءات ومناقشة اعضاء اللجنة فيها ، حيث اعتذر معالي وزير الداخلية بسبب ظرف

طارىء، وحضر عطوفة السيد سلامة حماد امين عام الوزارة وتم استغلال وجود السيد سلامة حماد لكي تستمع اللجنة الى ايجاز ومعلومات حول الاجراءات التي تتبعها وزارة الداخلية في موضوع البطاقة الخضراء والصفراء ، وترك نقاش الموضوع من الناحية السياسية لجلسة يحضرها معالي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وحيث ان الموضوع يهم لجنة فلسطين والاراضي العربية المحتلة بالاضافة الى هذه اللجنة، توصي اللجنة بان يبحث موضوع الاجراءات التي تبحث فك الارتباط في جلسة مشتركة للجنة الادارية ولجنة فلسطين يحضرها معالي وزير الداخلية.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

أمين عام مجلس الامة — **اللجنة الادارية**

هاني خير

السيد المقرر

(١) **الشكوى رقم** (١) المقدمة من اتحاد الكتاب والادباء الاردنيين حول الطلب الذي وقعه عدد من النواب بخصوص حل رابطة اتحاد الكتاب الذي تم اثناء الاعداد لطلب المناقشة الموقعة عليه من (٣٧) نائباً فإن اللجنة ترى ان الموضوع الأساسي الوارد في طلب المناقشة وهو اعادة رابطة الكتاب الى وضعها الاصلي قد تم، لذلك لا حاجة للاستمرار في طلب المناقشة الموقع عليها من الزملاء النواب.

معالي رئيس المجلس : هل موافق المجلس الكريم على ذلك ؟

الجميع : موافقون.

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر.

السيد المقرر ليث شبيلات :

(٢) الاقتراح رقم (١) المقدم من سعادة النائب السيد احمد عويدي العبادي بخصوص اوضاع الصحافة والصحفيين ، وتوصلت اللجنة الى ان هذا الاقتراح يندرج موضوعه تحت طلب مناقشة حسب ما جاء في حيثيات الاقتراح، وتوصي اللجنة المجلس الكريم باعادة الاقتراح الى مقدمه لكي يتقدم ان شاء مع تسعة زملاء آخرين على الاقل لطلب مناقشة حسب المادة (١٠٤، ١٠٥، ١٠٦) من النظام الداخلي .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح على المجلس الكريم ، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟

الجميع : موافقون.

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر.

السيد المقرر ليث شبيلات :

(٣) اطلعت اللجنة على الاقتراح رقم (٢) المقدم من اربعة عشرة نائبا بخصوص اقرار يوم وطني للتضامن مع الانتفاضة وتوجيه نداء الى برلمانات العالم للتذكير بالانتفاضة ، وتوصي اللجنة المجلس الكريم باحالة موضوع اليوم الوطني الى لجنة فلسطين والاراضي العربية المحتلة، حيث ان الشق الثاني (النداء) قد تم اتخاذ قرار فيه من المجلس وتم تنفيذه.

معالي رئيس المجلس : هذا القرار، قرار اللجنة مطروح على المجلس الكريم، للموافقة من يوافق عليه؟

الجميع : موافقون.

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر.

السيد المقرر ليث شبيلات : (٤) اطلعت اللجنة على الفقرة (ب) ، هذا حقيقة زيادة جاي في(٥) ايضا نقرأه، اطلعت اللجنة هذا (٤) مش صحيح، ممكن الغاء (٤) حيث انه وارد في (٥) موجود فقرة (ب)، خليني اقرأ (٥) اذا اضطرينا نرجع (٤) نرجع لها.

معالي رئيس المجلس : طيب.

السيد المقرر ليث شبيلات :

(٥) اطلعت اللجنة على الفقرة (أ) من الاقتراح رقم (٣) والمقدم من اربعة عشر نائبا والمتعلق بالغاء الاحكام العرفية وقانون الدفاع وتوصي اللجنة المجلس الكريم باحالته الى لجنة (الحريات العامة وحقوق المواطنين) علما بأن الفقرة (ب) من الاقتراح قد احالها المجلس الى اللجنة القانونية هذا غطى رقم (٤) .

معالي رئيس المجلس : هذا اقتراح المقدم من اللجنة.

السيد ليث شبيلات: اربعة يعني (ملغية).

معالي رئيس المجلس : لأ انا بتكلم على (٥) (اربعة) نلغيها، ونتكلم عن (٥)، السيد عبد الرؤوف الروابدة.

معالي وزير الاشغال العامة والإسكان: قرار اللجنة الادارية يقرأ عذره وبذره، ويغير المجلس ما يشاء ، شكرا سيدي.

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر.

السيد المقرر ليث شبيلات: لأ آسف، (٤) وارد، اعيد قراءة (اربعة) وارد لأنه بيخص موضوع آخر، (٤) اطلعت اللجنة على الفقرة (ب) من الاقتراح رقم

معالي رئيس المجلس : ثلاثة.

السيد المقرر ليث شبيلات: اقتراح رقم في غلط في العامة اذا سمحت، في غلط تحت في

(٥) علما بان الفقرة (ب) من اقتراح رقم (٣) يعني في غلط في الترقيم،

معالي رئيس المجلس : ماشي ماشي تفضل،

السيد المقرر ليث شبيلات: على كل نحن نقرر موضوع ان شاء الله، نحن نقرر موضوع اذا أمرتم، وتصحح الأمانة العامة الأرقام،

(٤) اطلعت اللجنة على الفقرة (ب) من الاقتراح (٣) والمقدم من اربعة عشر نائبا والمتعلق بتشكيل لجنة لتطوير الجهاز القضائي وتطوير التشريعات المتعلقة بالسلطة القضائية، فقد سبق ان احيل الى اللجنة القانونية.

ما في داعي لقرار، ما في داعي لقرار منا، احيل الى اللجنة القانونية، ما في داعي لتوصية

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر

السيد المقرر ليث شبيلات:

(٦) اطلعت اللجنة على الاقتراح رقم (٤) المقدم من سعادة النائب السيد يوسف العظم حول تشكيل لجنة لبحث التطوير الحضري، وحيث ان مجموعة من الزملاء من نواب المناطق المعنية بالتطوير الحضري قد بدأوا باتصالات واجتماعات مع معالي وزير الاشغال العامة والاسكان والقائمين على دائرة التطوير الحضري، فان اللجنة توصي بحفظ هذا الإقتراح بصيغته العامة بانتظار تبلور اقتراحات محددة من الزميل مقدم الاقتراح او الزملاء الاخرين حول هذا الموضوع الهام على ضوء دراساتهم ومناقشاتهم مع المسؤولين المعنين حيث قررت دمج الاقتراحين رقم (٩) و (١٠) والمقدمان من سعادة النائب السيد سلامة الغويري، والشكوى رقم (١٥) والمقدم من السيد احمد عبد القادر لتعلقهما في نفس الموضوع

كل مواضيع التطوير الحضري اجملت وشبه كللت طالما ان النواب زملاء النواب يراجعون الآن ويتطلعون على الموضوع، نتوقع منهم ان يقدموا اقتراحات محددة،

معالي رئيس المجلس : السيد سلامة الغويري،

السيد سلامة الغويري: الاقتراحين رقم (٩ . ١٠) موضوعين مختلفين، احدهم فعلا للتطوير الحضري، زي ما تفضل سعادة الاخ، لكن الموضوع الآخر يتعلق باراضي واملاك الدولة، ليس موضوع مندمج في نفس الموضوع، شكرا.

معالي رئيس المجلس : السيد ليث شبيلات

السيد المقرر ليث شبيلات: لأ، علمي ان الإقتراح الاخر وارد من سعادة النائب حول اراضي الزرقاء، وادرجناه في موضوع اخر، طلبنا ان يحال اذا كان الموضوع يخص اراضي الزرقاء، فقد طلبنا من المجلس اوصينا المجلس ان يعيد هذا الموضوع الى اللجنة الإدارية لبحثه،

معالي رئيس المجلس : شكرا، مالي تناقض الحقيقة، مالي تناقض هو حب يوضحلك انه

هكذا من الأصل

اقتراح واحد.

السيد ليث شبيلات: اذا تبين ذلك اخي النائب، ندرجه في الموضوع الذي يحال الى اللجنة.

معالي رئيس المجلس : مطروح الآن هذا القرار على المجلس الكريم ، هل يوافق عليه؟

السيد ليث شبيلات: شكرى شكرى.

معالي رئيس المجلس : المادة التالية السيد المقرر

السيد المقرر ليث شبيلات :

(٧) اطلعت اللجنة على الاقتراح رقم (٥) والمقدم من سعادة النائب السيد عبد الله الزريقات بخصوص (استحداث مكتب للشكاوى داخل مجلس النواب يقوم بالاشراف عليه عدد من النواب حيث رأت اللجنة ان هذا الموضوع هو من اختصاصاتها حسب النظام الداخلي لمجلس النواب واللجنة تنظم نفسها بالشكل الذي يسهل استيعاب الشكاوى واتخاذ الإجراءات المناسبة.

يعني قد تشكل من ضمنها لجان لتلبية هذا الطلب،

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذا القرار؟

الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر.

السيد المقرر ليث شبيلات:

(٨) اطلعت اللجنة على اقتراح رقم (٦) المقدم من سعادة النائب السيد نواف الخوالدة بخصوص عدة مواضيع منها:ـ

أ- فيما يخص الاقتراح بفتح فرع كلية جامعية زراعية في محافظة المفرق وكلية مجتمع، توصي باحالة الاقتراح الى لجنة التربية والتعليم.

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذا الاقتراح؟

الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر

السيد المقرر ليث شبيلات:

ب- فيما يخص الاقتراح بالمكرهة الصحية التي تسببها محطة التنقية في الخربة السمراء، احالة الاقتراح الى اللجنة الصحية والسلامة البيئة.

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذا الاقتراح؟

الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر.

السيد المقرر ليث شبيلات:

ج- فيما يخص رفع حظر عن الآبار الأرتوازية، احالة هذا الاقتراح الى اللجنة الزراعية.

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذا الاقتراح؟

الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر

السيد المقرر ليث شبيلات:

(٩) اطلعت اللجنة على الاقتراح رقم (٧) المقدم من سعادة النائب السيد نواف الخوالدة بخصوص تفويض الاراضي في عطل الرصيفة والزرقاء والتي تعود ملكيتها لعشائر الخلايلة والزواهرة، حيث قررت اللجنة ان توصي المجلس الكريم احالتها الى اللجنة الادارية.

معالي رئيس المجلس : اللجنة الادارية.

السيد المقرر ليث شبيلات: نعم، نحن طلبنا منكم نعم، نحن كلجنة ادارية ننظر بإسمكم الى من تحال هذه الامور فنحن نستأذن منكم ان تعاد الينا لكي ننظر فيها فقط.

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذا الاقتراح؟

الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر

السيد المقرر ليث شبيلات:

(١٠) اطلعت اللجنة على الاقتراح رقم (١١) المقدم من سعادة النائب السيد عبد الحفيظ علاوي بخصوص تشكيل لجنة من المجلس باسم لجنة الامن والدفاع والقوات المسلحة، ترى اللجنة ان هذا الموضوع يعود الى المجلس وليس الى اية لجنة من لجانه، لذا توصي اللجنة المجلس الكريم ببحث هذا الموضوع في المجلس.

معالي رئيس المجلس : مطروح هذا الرأي على المجلس الكريم؟ السيد نايف الحديد.

السيد نايف الحديد: : في الواقع ان هذا الاقتراح، اقتراح طيب ويهدف الى التعاون مع القوات المسلحة الاردنية والامن العام، ونحن بدورنا ان تعاونا معهم من الممكن ان نصوب بعض الأخطاء التي تحدث هنا وهناك، وبعض الشكايات التي مرت علينا قبل اسابيع، وخاصة الشكايات التي تتعلق بالمكلفين، فانا اقترح ان تتوجد هذه اللجنة وان يكون اتصالها وثيق مع دولة وزير الدفاع ومع عطوفة رئيس الاركان، هذا من ناحية، اما من الناحية الثانية، فالمجلس يريد ان يتطلع على التدريب والتأهيل والتسليح وهذا ضروري جدا، وحق للمجلس ان يتعرف على جميع هذه الامور التي تمر بها القوات المسلحة والامن العام، والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس : الدكتور احمد عويدي العبادي.

السيد احمد العبادي: بسم الله الرحمن الرحيم، سبق وتقدمت بهذا الاقتراح أكثر من مرة، لما اراه من ضرورة قصوى وملحة لوجود مثل هذه اللجنة، وخاصة ان القوات المسلحة والامن العام والمخابرات اجهزة وطنية وهامة، ويجب ان تكون هنالك علاقة وثيقة بين الاطلاع على نشاطاتها وميزانيتها وآمالها وبين المجلس الكريم، لذا فانني اثني على هذا الاقتراح ، ونأمل من الزملاء ايضا ان يوافقوا عليه . وشكرا

معالي رئيس المجلس : السيد سليم الزعبي ،

السيد سليم الزعبي : الحقيقة اذا اخذنا بتوصية اللجنة الادارية معنى ذلك ، ان اللجنة توصي بتشكيل لجنة للدفاع ، ويجب ان تعرض على جدول اعمال المجلس في الجلسة القادمة فلذلك اللي تعرض في الجلسة القادمة ثم نناقش جدوي هذه اللجنة من عدم جدواها . وشكرا

معالي رئيس المجلس : دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء : معالي الرئيس ، طبعا موضوع تشكيل اللجان حق يعود الى المجلس الكريم ، ولكن بهذه المناسبة وما ذكره النائب المحترم نايف الحديد ، اقول بان هنالك برنامج يوضع الان في القيادة العامة للقوات المسلحة من اجل ان يقوم المجلس الكريم ، بزيارة الى القوات المسلحة والى القيادة العامة ، ليطلع على كافة الامور المتعلقة والتي يرغب وكان قد رغب في جلسات سابقة وذكرها كثير من اعضاء المجلس الكريم ، سواء كان على مستوى موازنة القوات المسلحة او على مستوى التدريب او على مستوى المهام المنقولة الى هذه القوات وردف هذه الزيارة الى القيادة الزيارة الى وحدات عسكرية سواء على مستوى سلاح الجو الملكي الاردني او اي مستوى اخر تنظمه القيادة العامة للقوات المسلحة الى مجلسكم الكريم ، وكذلك ايضا للامن العام ، ان شاء الله خلال الاسبوع القادم او نهاية هذا الاسبوع او الاسبوع القادم غالبا ، فهنالك زيارة موسعة للاخوة اعضاء المجلس الكريم للاطلاع على جميع الامور المتعلقة بالقوات المسلحة والامن العام. وشكرا

معالي رئيس المجلس : بالنسبة الى هذا الاقتراح ، الان ثني عليه ، فهل يرى المجلس الكريم ان يطرح على جدول الاعمال في الجلسة القادمة ،

الجميع : موافقون.

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر

السيد المقرر ليث شبيلات :

(١١) اطلعت اللجنة على الاقتراح رقم (١٢) المقدم من اربعة نواب بخصوص واقع الوحدات الزراعية في منطقة الاغوار الجنوبية وترى اللجنة ان الموضوع يختص باللجنة الادارية من حيث انه متعلق بالاجراءات الادارية لتوزيع الوحدات الزراعية ، وقررت تشكيل لجنة فرعية من اعضائها برئاسة سعادة النائب سلطان العدوان وعضوية كل من :-

١- سعادة السيد عبد الرحيم العكور.

٢- سعادة السيد نادر الظهيرات .

٣- سعادة السيد محمود هويمل .

٤- سعادة السيد محمد علي دردور.

لبحث الموضوع وتقصي الحقائق

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذا؟ السيد عبد الرؤوف تفضل نقطة نظام تفضل ،

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان : الحقيقة اللجنة الادارية تملك ان تعيدها ، احالتها المجلس ، حسب ما اورد سعادة المقرر قبل قليل ، وشكرا .

السيد ليث شبيلات : صحيح

معالي رئيس المجلس : لذلك هم يوصون بتشكيل لجنة ، الاستاذ مطير البستنجي

السيد مطير البستنجي : لماذا لا تشمل الاغوار الشمالية مع الجنوبية حتى تعمم هذه القضية.

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبد الله النسور .

السيد عبدالله النسور : الذي تفضل به الاستاذ البستنجي صحيح ، احنا قررنا في المجلس المرة الماضية ان يعدل الاقتراح ليشمل الاغوار برمتها ويعرض على اللجنة ، فاقترح سيدي اذن، اطلعت اللجنة على الاقتراح رقم (١٢) المقدم من اربعة نواب بخصوص واقع الوحدات الزراعية في منطقة الاغوار الجنوبية ، ترى اللجنة ان الموضوع يختص باللجنة الادارية من حيث انه يقرر ، ويقرر المجلس ، ان تشمل الدراسة موضوع البحث كامل منطقة الاغوار ، لان هذا تقرر ،

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر اول شيء لو سمحت يا اخ علي

السيد المقرر ليث شبيلات : نقطة النظام التي وردت صحيحة ،

معالي رئيس المجلس : وهي

السيد المقرر ليث شبيلات : يبدوا اننا هنا يجب ان نقول ان نطالب المجلس ان تحال الى اللجنة الادارية واللجنة الادارية سوف تشكل هذه اللجنة ، ذاك امر يعود للجنة الادارية ، عندما يحال اليها ، اذا وافق المجلس الكريم ان يحال هذا الموضوع الى اللجنة الادارية ، لانه يتعلق في امور ادارية .

معالي رئيس المجلس : الدكتور علي

سماحة وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية : معالي الرئيس، حقيقة شكلت في هذا المجلس الكريم لجنة زراعية ، وارى ان هذا الموضوع أنصف باللجنة الزراعية منه باللجنة الادارية ، لذلك اقترح أن يحال الى اللجنة الزراعية ،

معالي رئيس المجلس : هذا رأيه ، السيد المقرر لك وجهة نظر ؟

السيد المقرر ليث شبيلات : نعم ، الحقيقة التي تتطلع على الشكوى يرى انها تخص قرارات ادارية ، تذكر ان توزيع الاراضي وطريقة توزيع الاراضي ، هنالك امرا يستدعي النظر في الاجراءات الادارية ، وحسب نص النظام الداخلي اللجنة الادارية لجنة اساسية من لجان المجلس وتنظر بالذات في هذه الامور، ولم تنظر اللجنة من حيث فوائدها الزراعية وعدم فوائدها الزراعية ، المطلوب النظر فيمن اعطى ومن لم يعط ولماذا اعطى ولما لم يعط . هذا امر عائد الى اللجنة الادارية كما نفهمه ،

معالي رئيس المجلس : السيد سليم الزعبي

السيد سليم الزعبي : الحقيقة يبدو ان اللجنة الادارية تتلقى الاقتراح معدلا ، اذكر في هذا المجلس عدلنا الاقتراح ، كان الاقتراح الاغوار الجنوبية ، اقتراحنا حذف كلمة الجنوبية لتشمل الاغوار مطلقا ، وارجو قبل ان نختلف على ان نحيل الاقتراح ان نحذف كلمة الجنوبية ابدا ، ثم ارى ما يراه المقرر من ضرورة احالتها الى اللجنة الادارية ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : موافقون على هذا الكلام ؟

موافقون.

معالي رئيس المجلس: دولة الرئيس.

دولة رئيس الوزراء: اذا بيجوز لي ان اقترح ولا ادري، انه في مسائل قانونية دقيقة في النص، لانه عم ننظر على توزيع حدث بموجب قانون، فانا اتطلع على مع الاحترام الكامل لكل عضو من اللجنة الادارية، ارجو ان تستعين ببعض القانونيين من اللجنة القانونية، ليكون الامر من ناحية قانونية وتطبيق قانون السلطة، لان في قوانين قانون توزع وعدم الطعن وا .. وا ... الى آخره، لست مطلع الان كاملا، وانما ما اذكر قانون السلطة يحتاج الى قانوني ايضا مع اللجنة الادارية، وهذا عائد الى مجلسكم الكريم،

معالي رئيس المجلس: السيد المقرر.

السيد المقرر ليث شبيلات: مع الاحترام ما اللي تفضل به دولة الرئيس، لان هذا المجلس بكامله يعالج القوانين وتصدر قوانين من عنده، وكل من يحضر الى هنا حتى لو لم يكن قانونيا ، مع الوقت يصبح له علاقة بالقانونيين وهو يصدر القوانين،

ثانيا ، لا اعتقد ان اللجنة الادارية ستكون او ستمارس اي امر بعيدا عن المسؤولية بحيث تنسب اي امر يخالف القانون، واذا اخطأت وفعلت ذلك، فان هذا المجلس كفيل بالرفض على اي اقتراحات ليست جدية وليست قانونية ولا توافق القوانين، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: السيد نايف الحديد ثم الدكتور احمد ثم محمد العلاونة ثم جمال

صورة عن الأصل

حداد.

السيد نايف الحديد: بسم الله الرحمن الرحيم، اقترحت في حينه ايضا بما اني رئيس لجنة البادية والريف، اقترحت في حينه ان تضم منطقة البادية الى الاغوار الجنوبية والشمالية، يوجد وحدات في البادية، وهذه الوحدات يجب ان تضم الى

معالي رئيس المجلس: هو الاقتراح اللي جاء لهم يأخ نايف يتعلق في هذه المواضيع التي قرروها، لايستطيعوا ان يضيفوا معا،

السيد نايف الحديد: لأ، انا اقترحت في حينه،

معالي رئيس المجلس: اذا تقدمتم باقتراح تضيفوه،

السيد نايف الحديد: انا اقترحت في حينه في ذلك الوقت اقترحت

معالي رئيس المجلس: يبدو مش مكتوبة، مش مكتوبة نسيته.

السيد نايف الحديد: يجب ان لاينسى هذا الاقتراح، لان هذا الاقتراح مهم جدا.

معالي رئيس المجلس: الشيخ فيصل بن جازي،

السيد فيصل بن جازي: انا برأيي المتواضع اذا ضمت لجنة شؤون البادية والريف الى لجنة الاغوار انها ضاعت، يجب ان تبقى مثل ماهي، لجنة شؤون البادية والريف،

السيد المقرر ليث شبيلات: الموضوع مختلف

معالي رئيس المجلس: الدكتور احمد عويدي العبادي، كلكم جاييكم الدور،

السيد احمد العبادي: بسم الله الرحمن الرحيم، الحقيقة كنا كما سبق وتقدم الزميل عبد الله النسور والزميل سليم الزعبي، في أننا شطبنا كلمة الجنوبية وبقية كلمة مقتصرة على الاغوار، والحديث عن موضوع الوحدات الزراعية في الاغوار، حقيقة حديث مؤلم جدا لانه كل يوم او كل فترة تصدر قرارات تناقض القرارات السابقة، فيصبح المواطن والمزارع في حيص بيص لا يدري ما له وما عليه، ويجد وحدة الزراعة له لمدة سنة او سنتين ثم تصبح من ملك شخص اخر لا يسكن في الاردن ولا يعرف بالضبط اين مكانها،

معالي رئيس المجلس: احنا الآن القرار قرار اللجنة بالله يادكتور،

السيد احمد عويدي العبادي: بس أضيف كلمة واحدة، وكثر خيرك، كلمة واحدة وكثر خيرك.

معالي رئيس المجلس: تفضل،

السيد احمد العبادي: الحقيقة في هناك في منطقة الاغوار وجهات عشائرية، لاهالي بصيرا واهالي الشوبك، ويريدون استغلالها وبالتالي ارجوا ايضا أن تكون ضمن موضوع دراسة اللجنة الادارية وان يحول الموضوع برمته الى اللجنة الادارية، مثل ما ذكر الزميل ليث شبيلات، شكرا.

معالي رئيس المجلس: السيد محمد العلاونة.

السيد محمد العلاونة: بسم الله الرحمن الرحيم، الحقيقة فيما اعلم واثني على قول الزملاء، بان موضوع الوحدات الزراعية، الاقتراح عدل على ان يشمل فعلا جميع الوحدات الزراعية في الاغوار الشمالية والجنوبية، وايضا هناك نقطة تتعلق في المسيرة الفنية للوحدات الزراعية، وهل تؤدي فعلا دورها لتصل الى الهدف التي اسست من اجله او لا، لان هناك مخالفات كثيرة، واعتقد ان الامر يحتاج الى دراسة فنية ايضا بجانب دراستها من الناحية الادارية واقترح ان تشترك اللجنة الزراعية ايضا في بحث هذا الموضوع، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: السيد علي الفقير.

سماحة وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية: شكرا معالي الرئيس، الحقيقة في موضوع الوحدات الزراعية ولنا فيها خبرة وفيه، بالاضافة الى كونها حقا لفلان او علان من الناس، تجاوزوا عليه، فأخذ منه هذا الحق او تصون حقه او زادوا عليه فاعتقادي هي امور تناقش السياسة الزراعية من خلال الوحدات الزراعية، ولذلك ارى ان الامر الصق باللجنة الزراعية وخاصة ان اعضاء اللجنة الزراعية لهم اهتمامات في هذا الموضوع، ولهم اطلاع ايضا من الناحية القانونية والناحية الادارية على توزيع هذه الوحدات، فهي تناقش قضية الزراعة من خلال وحدات الزراعية، وشكرا.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ سمير قعوار.

السيد سمير قعوار: شكرا معالي الرئيس، الصحيح ان هذا الموضوع من اهم المواضيع اللي يمكن للمجلس بحثها، وعما نحكي عن لجنة من خمسة، انا اوافق دولة الرئيس انه تحتاج هذه اللجنة لاخوان في المجال القانوني ، لأنه كلنا نعرف في التفاف على الأنظمة والقوانين في توزيع الأراضي ، والمعروف انه في ناس كثير في الأغوار ، أخذوا حقوق كثير أكثر مما يستحقوا واعتدوا على أموال الدولة ، وفي ناس لحد هذا التاريخ من (خمسة عشرة) سنة لم يأخذوا حقوقهم حتى هذا التاريخ ، ففي هناك مواضيع كثيرة في سلطة وادي الأردن يجب أن تبحث ، توزيع برضه توزيع وحدات السكنية والتنظيم ، هذا موضوع كبير جدا ، فأنا بعتقد يجب أن تكون لجنة وتوسع صلاحياتها لتشمل هذه الأمور ، وشكراً .

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ جمال حداد.

السيد جمال حداد: شكرا معالي الرئيس، الحقيقة انا بوافق على ما جاء على لسان دولة الرئيس كمان على ما تفضل فيه الدكتور علي الفقير وبرضه الاستاذ ليث شبيلات، فأقترح تشكيل لجنة تضم اعضاء من اللجنة القانونية واعضاء من اللجنة الزراعية واعضاء من اللجنة الادارية،

معالي رئيس المجلس: السيد المقرر

السيد المقرر ليث شبيلات: يعني نحن نخوض في تشكيل لجان، تشكيل اللجان يسبب لنا

هكذا من الأصل

تعثر في العمل عندنا لجان، اذا كنا نستطيع ان نحقق من خلال لجان العمل فنحن في الف خير، اما ان نشكل لجان اضافية، فذاك امر سيعرقل المسيرة حسب رأيي، الشكوى المطروحة شكوى ادارية على، يشتبه بسوء توزيع، تصرفات ادارية غير سليمة، فهي من اختصاص اللجنة الادارية حسب النظام الداخلي، الآن نستطيع ان نشكل اي لجان اخرى لأي امور او تحال ايضا الى اللجنة الزراعية لدراسة الموضوع الزراعي، فيما يخص الموضوع الزراعي، قد تذهب لجنتان، لجنة تبحث الأمور الادارية ولجنة اخرى تطلب الحضور لكي تبحث الفلسفة الزراعية وكل لجنة تبحث اختصاصها، اما ان يقال ان لجنة صغيرة او كبيرة، نحن نحيل حسب نقطة النظام التي اثارها الزميل عبد الرؤوف الروابدة، ان يحال، يعدل القرار بحيث يحال الى اللجنة الادارية، واللجنة الادارية تعالج ذلك على الاغلب بتشكيل لجنة، واذا اعطينا امور اخرى قد تكون تشكيل لجنتين،ايضا اتكلم عن الصلاحيات، النائب له صلاحيات المراقبة لانحتاج ان يعطى صلاحيات اكثر او اقل، النائب عندما يدخل او لجنة نيابية عندما تدخل لتحقق في امر ما، لايوقفها شيء امام واجباتها الدستورية، وتضع في تقريرها كل ما تراه او كل ما ترى انه مناسب لعرضه على المجلس،

معالي رئيس المجلس: السيد احمد الكفاوين

السيد احمد الكفاوين: بسم الله الرحمن الرحيم، نظرا لكثرة الشكاوي في موضوع توزيع الاراضي الزراعية في مناطق الاغوار المختلفة في الشمالي والجنوبي والاوسط، وكثرة تشابك الصلاحيات بين سلطة وادي الاردن وبعض البلديات في المناطق، لذلك اقترح ان تشكل اكثر من لجنة للنظر في هذه المواضيع، وتكون بين الزراعية والادارية لجنة للشمال وللوسط للجنوب ايضا، من اجل تفعيل دور هذه اللجان، او ان تكون الادارية مع الزراعية ايضا،

معالي رئيس المجلس: السيد المقرر

السيد المقرر ليث شبيلات: سيدي، ارجو ان نلتزم بالنظام الداخلي وباسلوب عملنا، هنالك اقتراح مقدم من زملاء، حقيقة كل اضافة تجاوز يستطيع النائب ان يقدم اقتراحه، اما ان يبلور اقتراحه وإذا به يصبح اقتراحا يبدأ بشكل وينتهي بشكل، فذاك أولاً لا نستطيع معالجته، ان كان الزملاء عندهم اقتراحات اخرى، تحال وتدرس اللجنة بتؤده، فإن رأت ان تقترح اضافة المهام الى مهام لجنة اخرى تضيفها، اما ان تدرس الموضوع على عجالة، اليوم هنا قد نصل الى قرارات خاطئة، اقترح فان كان عند الزملاء أي امور اخرى يشتكون منها، او يرون ان تضاف، يقترحون ذلك باقتراح برغبة يحال الى اللجنة الادارية لتدرسه وتوصي بشأنه،

معالي رئيس المجلس: شكرا، معالي وزير الشؤون البرلمانية.

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية: الشكوى، والاقتراحات تحال الى اللجنة الادارية واللجنة الادارية اتخذت اجراء لاتمام التحقيق وهذا الاجراء هو اجراء صحيح لذا ارى ان يوافق المجلس على هذا الاجراء وانهاء المناقشة.

أصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: اقتراحك بالضبط بالله يابو هارون.

سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية: الاصل صلاحية النظر في الشكاوي، والاقتراحات اللجنة الادراية واللجنة الأدارية اتخذت اجراء لاتمام التحقيق،في هذا الاجراء، لذا ارى اقرار هذا الاجراء وانهاء المناقشة،

معالي رئيس المجلس: ثنى عليها، الدكتور عوني البشير.

السيد عوني البشير: انا اشكر اللجنة الادارية، وانا مع اقتراح بتشكيل هذه اللجنة وخاصة انها راعت بانها وضعت سعادة النائب سلطان العدوان رئيسا لها، وهو رئيس اللجنة الزراعية، وفيها اعضاء من اللجنة الزراعية سعادة السيد نادر الظهيرات وسعادة السيد محمود الهويمل، فهي راعت هذه النظرة ، وشكرا لك.

معالي رئيس المجلس: الآن ، الاقتراح اللي وافق عليه عدد من الاخوان، من يوافق على هذا، واقفال باب النقاش والموافقة على قرار اللجنة كما ورد، يا سيدي اضافة الاغوار الشمالية من يوافق عليها، الاغوار عامة، موافق كل المجلس على البحث في الاغوار العامة، ثم قرار اللجنة، من يوافق عليه؟ ، لأخلص الحديث فيها، في (عشرين) واحد مسجل عندي، يادكتور حسني في (عشرين واحد) هي زي ماقال معالي الوزير، هي نوع من استكمال البحث ويأتي الامر لكم،

معالي رئيس المجلس: من وافق من المجلس الكريم على قرار الجنة الادارية، عد الاصوات بالله بعد تعديله طبعا، موافقة بالأغلبية الساحقة المادة التالية السيد المقرر،

السيد المقرر ليث شبيلات:

(٢) اطلعت اللجنة على الاقتراح رقم (١٣) المقدم من سعادة النائب السيد جمال حداد بشأن بناء مستشفى في لواء عجلون، قررت اللجنة تحويله الى اللجنة الصحية وسلامة البيئة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذا الاقتراح؟

الجميع: موافقون.

معالي رئيس المجلس: السيد المقرر

السيد المقرر ليث شبيلات:

(١٣) اطلعت اللجنة على الاقتراح رقم (١٤) المقدم من سعادة النائب السيد جمال حداد (بشأن انشاء كلية زراعية في لواء عجلون) قررت اللجنة تحويله الى لجنة الشؤون الزراعية.

معالي رئيس المجلس: تفضل الدكتور حسني الشياب

السيد حسني الشياب: شكرا معالي الرئيس، في الحقيقة في اقتراح مشابه لاادري كم رقمه الآن، رقم (٨) بالضبط، وأحيل الى وزارة التعليم العالي وهو كان بالتحديد بخصوص انشاء كلية

هكذا من الأصل

جامعية زراعية، وارى ان هذا الاقتراح يحال الى لجنة الشؤون الزراعية،

السيد ليث شبيلات: ما عندنا مانع

معالي رئيس المجلس: هذا انسب نعم، اللي تفضلت فيه يمكن يكون انسب متروك للمجلس

السيد ليث شبيلات: نحن لا نتمسك في

معالي رئيس المجلس: من يوافق على احالته كالسابق؟ لجنة التربية والتعليم؟

السيد حسني الشياب: لأ معالي الرئيس بالله في نقطة توضيحية، الكليات الجامعية او المتوسطة هي تحت اختصاص وزارة التعليم العالي الآن،

السيد ليث شبيلات: لجنة التعليم لم نحيلها الى الادارة الى اللجنة،

معالي رئيس المجلس: في المجلس يا سيدي، ليس على وزارة التربية والتعليم، فتحال الى لجنة التعليم اذا وافق المجلس من يوافق على احالتها الى لجنة التربية والتعليم؟

موافقة، السيد المقرر

السيد المقرر ليث شبيلات:

(١٤) اطلعت اللجنة على الاقتراح رقم (١٥) المقدم من سعادة النائب السيد جمال حداد بشأن تحويل لواء عجلون الى محافظة حيث قررت اللجنة تحويله الى اللجنة الادارية.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذا الاقتراح؟

الجميع: موافقون

معالي رئيس المجلس: السيد المقرر

السيد المقرر ليث شبيلات:

(١٥) اطلعت اللجنة على الشكوى رقم (٧) المقدمة من المواطن يوسف ابو لاوي طالبا الحصول على
بطاقة صفراء او السماح له بالاقامة في البلاد بجانب زوجته، ولما كان موضوع الشكوى عاما
فقد دعت اللجنة معالي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية لحضور اعمال اللجنة لشرح
الاجراءات ومناقشة اعضاء اللجنة فيها، حيث اعتذر معالي وزير الداخلية لظرف طارىء،
وحضر عطوفة السيد سلامة حماد امين عام الوزارة، وتم استغلال وجود السيد سلامة حماد لكي
تستمع اللجنة الى ايجاز ومعلومات حول الاجراءات التي تتبعها وزارة الداخلية في موضوع
البطاقة الخضراء والصفراء، وترك نقاش الموضوع من الناحية السياسية لجلسة يحضرها معالي
نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وحيث ان الموضوع يهم لجنة فلسطين والاراضي المحتلة
بالاضافة الى هذه اللجنة، توصي اللجنة بان يبحث موضوع الاجراءات التي تبعت فك الارتباط
في جلسة مشتركة للجنة الادارية ولجنة فلسطين يحضرها معالي وزير الداخلية.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها اعلاه.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذا القرار؟

موافقه

السيد الأمين العام المادة التالية.

السيد الامين العام:

٤. قرار لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين رقم (١) تاريخ ١٠ / ١ / ١٩٩٠ بشأن انتخاب:

١. سعادة السيد احمد قطيش الازايدة رئيسا للجنة

٢. سعادة السيد عبد الله زريقات مقررا للجنة

لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين بنصابها القانوني بتاريخ ١٠ / ١ / ١٩٩٠ وقررت انتخاب:

١. سعادة السيد احمد قطيش رئيسا لها.

٢. سعادة السيد عبد الله زريقات مقررا لها.

أمين عام مجلس الامة لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين

هاني خير

معالي رئيس المجلس: لجنة الحريات العامة، سعادة السيد احمد قطيش رئيساً لها، وسعادة السيد عبد الله زريقات مقررا لها.

موافق المجلس الكريم، السيد الامين العام،

السيد الامين العام:

٥. قرار لجنة الشؤون الزراعية رقم (١) تاريخ ١٠ / ١ /١٩٩٠ بشأن انتخاب:

١. سعادة السيد سلطان العدوان رئيسا للجنة.

٢. سعادة السيد محمد العلاونة مقررا للجنة.

لجنة الشؤون الزراعية

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة الشؤون الزراعية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٠/١/١٠، وقررت انتخاب:-

١. سعادة السيد سلطان العدوان رئيسا للجنة

هكذا من الأصل

٢. سعادة السيد محمد العلاونة مقررا للجنة (لجنة الشؤون الزراعية) ،

أمين عام مجلس الامة

هاني خير

معالي رئيس المجلس: لجنة الشؤون الزراعية، قررت انتخاب سعادة السيد سلطان العدوان رئيسا للجنة ، وسعادة السيد محمد العلاونة مقررا لها ،

موافقة ، السيد الامين العام

السيد الامين العام :

٦. قرار لجنة التربية والتعليم رقم (١) تاريخ ١٠/١/١٩٩٠ بشأن انتخاب :

١. معالي السيد ذوقان الهنداوي رئيسا للجنة

٢. سعادة الدكتور عبد اللطيف عربيات مقررا للجنة

(لجنة التربية والتعليم)

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة التربية والتعليم لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٠/١/١٩٩٠ ، وقررت انتخاب : -

١. معالي السيد ذوقان الهنداوي رئيسا للجنة

٢. سعادة الدكتور عبد اللطيف عربيات مقررا للجنة (لجنة التربية والتعليم)

أمين عام مجلس الامة

هاني خير

معالي رئيس المجلس : لجنة التربية والتعليم معالي السيد ذوقان الهنداوي رئيسا للجنة ، وسعادة الدكتور عبد اللطيف عربيات مقررا للجنة ،

موافقة

السيد الامين العام

السيد الامين العام :

٧. قرار لجنة فلسطين والاراضي المحتلة رقم (١) تاريخ ١٠/١/١٩٩٠ بشأن انتخاب :

١. سعادة السيد بسام حدادين رئيسا للجنة

٢. سعادة السيد عبد الرحيم عكور مقررا للجنة

لجنة فلسطين والاراضي العربية المحتلة

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة فلسطين والاراضي العربية المحتلة لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٠/١/١٩٩٠ وقررت انتخاب :-

١. سعادة السيد بسام حدادين : رئيسا للجنة

٢. سعادة السيد عبد الرحيم عكور : مقرراً للجنة (لجنة فلسطين والاراضي العربية المحتلة)

أمين عام مجلس الامة

هاني خير

معالي رئيس المجلس : لجنة فلسطين والاراضي العربية المحتلة ، سعادة السيد بسام حدادين رئيسا للجنة ، وسعادة السيد عبد الرحيم عكور مقررا للجنة ،

موافقه

السيد الامين العام

السيد الامين العام :

٨. قرار لجنة الريف والبادية رقم (١) تاريخ ١٠/١/١٩٩٠ بشأن انتخاب :

١. سعادة السيد نايف الحديد رئيسا للجنة

٢. سعادة السيد سعد هايل السرور مقررا للجنة

لجنة الريف والبادية

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة الريف والبادية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٠/١/١٩٩٠ وقررت انتخاب :-

١. سعادة السيد نايف الحديد : رئيسا للجنة

٢. سعادة السيد سعد هايل السرور : مقررا للجنة (لجنة الريف والبادية)

أمين عام مجلس الامة

هاني خير

معالي رئيس المجلس : اجتمعت لجنة الريف والبادية ، وقررت انتخاب سعادة السيد نايف

الحديد رئيسا للجنة ، وسعادة السيد سعد هايل السرور مقررا للجنة ،

موافقة

السيد الامين العام :(٥) اي امور اخرى مستعجلة يقرر المجلس بحثها .

معالي رئيس المجلس : اعتقد انه آن الاوان لنختتم الجلسة ، ربع ساعة لانكم تاخرتم كثير اذا رغبتم ما نرفعهاش ونستمر ، فهنالك ربع ساعة للمواضيع الطارئة الجديدة الاحالة ، السيد نايف الحديد تفضل

السيد نايف الحديد : بسم الله الرحمن الرحيم ، في بلغاريا العنصرية ، المسلم يضطهد بسبب عرقه ودينه ويطارد ويجبر على ترك اراضيه وممتلكاته على عكس الشعوب الاخرى ، التي تتألف منها الشعوب الجمهورية البلغارية ، ادعوا مجلسكم الموقر استنكار هذا العمل العنصري ، والغير انساني بشدة وتوجيه هذا الاستنكار الى جميع المحافل الدولية ، الشيء الثاني ، اود ان اتكلم وارجو ان تتخذ الاجراءات السريعة لتوزيع الاعلاف على عموم مربي الاغنام والدواجن ، لانها اشياء اصبحت ضرورية جدا ، الاغنام تلد الان ولا تجد ما يسد رمقها ، والناس بحاجة الى مساعدات والاعلاف موجودة ، واذا خلطت هذه الاعلاف مع الذرة الموجودة عندنا ، يمكن ان تفي بالغرض وتسد حاجة المعوزين ، شريطة ان تكون الاسعار منخفضة ، الشيء الثاني ، انني زرت عدد كبير من البقالات ووجدت ان كثير من السلع الاستهلاكية مفقودة ،

معالي رئيس المجلس : ليست ابو طلال شيئا مستعجلا ، هذه تبحث

السيد نايف الحديد : هذا بالنسبة الى الأغنام شيء مستعجل ، والاغنام شيء مستعجل

معالي رئيس المجلس : بالنسبة الى السلع والمواد الاستهلاكية شيء مستعجل ، لكن تلك قد يكون مجال بحثها بغير هذا الموضوع ، الاستاذ سليم الزعبي ،

السيد سليم الزعبي : شكرا معالي الرئيس ، الحقيقة هنالك امرا طارىء مستعجل ، قرأنا بالصحف وسمعنا في وسائل الاعلام ، أن هنالك احد المكلفين المجندين قد فقد ولا نعرف شيئا عن مصيره لذلك من العدل أن نعرف ماذا جرى لهذا المكلف واين ذهب باعتبار ان دولتنا تحمي المواطنين دائما لاي موقع كان هذه نقطة ،

النقطة الثانية ، وردتني ايضا طلبات عدة من المفصولين الذين راجعوا وزارة التربية ووزارات اخرى ، ولم يتخذ بشأنهم اي قرار بشأن اعادتهم ، هذان امران مستعجلان ارجو ان نتلقى اجابة عليهما ، وشكرا.

معالي رئيس المجلس : يا سيدي لنسجل اسماءكم اذا كنتم راغبين ، بس الوقت محدد ، السيد محمد العلاونة ،

السيد محمد العلاونة : بسم الله الرحمن الرحيم ، ... اعتقل رجاله وشبابه وطرد من طرد

منهم خارج الحدود واستفرد بالشيوخ والاطفال والنساء ، شاهدا بذلك علي بشاعة طغيانه وقد انحط الي درك ما شهد له التاريخ له مثيل ، في هذا الوقت بالذات نرى من ادعوا صداقة العرب وفلسطين من الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية قد فاقوا اعداءنا التقليديين ممن وقفوا مع عدونا داعمينه بالمال والسلاح فالسماح بالهجرة المباشرة من روسيا الى فلسطين دعما لعدو تلك هي صفاته وفي هذه المرحلة بالذات يعني ان هذه الصداقة قد فقدت معناها واثبتت العكس وكذلك حماس الكتلة الشرقية للتنافس على دعم هذا العدو واستعداد المانيا الشرقية للبحث في تعويض اليهود عن النازية ، وايضا دليلا واضحا انه لا فرق بين الاعداء وقد التقوا في طريق الباطل ، ولهذا فانه اذا رأى اخواني الزملاء ما ارى ، فإني اقترح ان يبدي المجلس شديد اسفه لما يجري وان يعتبر هذا الموقف ضربة بشأنها ان تقوض المشاعر الطيبة التي يكنها العرب للاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية .

معالي رئيس المجلس : سبق وان اعلن المجلس موقفه من هذا الموضوع، السيد عبدالله النسور.

السيد عبدالله النسور : اقتراحي الاول وزير خارجية المجر ووزير خارجية تشيكوسلوفاكيا الان ، وكما ذكر ان المانيا الشرقية لاعادة العلاقات الدبلوماسية فهو موضوع جديد معالي الرئيس ، وارى ان يصدر بيان لهذا المعنى ، حتى تكتب السفارات لمركزها ، وان تخاطب البرلمانات العربية لتثار ضجة حول هذا الموضوع ،

معالي رئيس المجلس: الاستاذ ذيب ، السيد فيصل بن جازي

معالي رئيس المجلس : الشيخ فيصل بن جازي تفضل .

السيد فيصل بن جازي : معالي الرئيس ، أثنى على ما قاله الأخ نايف الحديد ونرجو من دولة رئيس الوزراء ان نسمع كلمة حول أعلاف المواشي ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا ، السيد ذيب مُرجي ، مرجي .

السيد ذيب مرجي : بالضبط امنيح اللي صلحتها .

معالي رئيس المجلس : انا مرجي على رأي المصريين .

السيد ذيب مرجي : سيدي ، الواقع بدي اعلق على اقتراح الدكتور عبد الله ، انه ما دام احنا مقرين ومعترفين بأن الاتحاد السوفيتي هو عبارة عن دولة صديقه والمعسكر الاشتراكي ايضا دولة صديقة ، انا استغرب ان كيف تكون المعاملة واللهجة التي يتم التعامل فيها مع هذه الدول والحقيقة اني اراها هي اشد واقسى من اللهجة والتعامل التي بتعامل معها الدول اللي احنا مصنفينها كمان هي في قائمة الاعداء ، اعتقد بامكانا ، انا لست مع أن يكون هناك التعامل هجرة . انا ضد الهجرة ولكن اجد من الافضل ان يكون هناك التعامل مع الاصدقاء تختلف كليا عن الطرق التي يتم التعامل معها مع الأعداء ، حتى نستطيع ان نستفيد من هذا الجانب ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس: شكراً احنا اخنيقة الصيغ بنحطها اللي بتحطها الرئاسة ،شكراً احنا

هكذا من الأصل

الحقيقة فغالباً بتكون الصيغ لائقة باصدقاء او بناس لنا بهم علاقة قديمة ، اللي بتقصد العرب ، السيد عبد الله زريقات .

السيد عبد الله زريقات : شكرا معالي الرئيس ، لقد سبق وان وافق مجلسكم الكريم .

معالي رئيس المجلس : عبد الله ما تتكلم يا سيدي من زمان ما تكلمش ، برضه بدها تراعي هذه .

السيد عبد الله زريقات : لقد سبق وان وافق مجلسكم الكريم على ارسال برقية الى سيادة الرئيس حافظ الاسد نناشده فيها الأفراج عن المعتقلين السياسين الاردنيين واقترح في هذا المجال الطلب من الجهات الرسمية بالشقيقة سوريا بالسماح لوفد برلماني اردني لزيارة المعتقلين والوقوف على احوالهم ، علما بأنه مضى عليهم في السجون السورية سنوات طويلة لم تتح الفرصة لاسرهم واهاليهم بالالتقاء معهم ، اننا من منطلق الحرص على ان تظل علاقات الاخوة قائمة بيننا وبين الشقيقة سوريا ، نعود ونناشد سيادة الرئيس حافظ الاسد بالايعاز للجهات المختصة للافراج عن ابنائنا المعتقلين ، وسيبقى مثل هذا الموقف مسجلا لسيادته في قلب كل اردني ، شكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا يا سيدي ،

اصوات : نثني على الاقتراح

معالي رئيس المجلس : سجلناه ، الاستاذ يوسف العظم ثم الاستاذ عبد المنعم ابو زنط .

السيد يوسف العظم : بسم الله الرحمن الرحيم ، اعجب للاخوة الذين احتجوا او اعترضوا على الاقتراح الذي تقدم به الاخ نايف الحديد ، وبعض الاخوة والشيخ محمد العلاونة حول اعتراضنا على المعاملة البشعة السيئة التي بتمارسها او تمارسها الكتلة الشرقية بالاستثناء ، وحرارة العتاب منا نحن على هذه الدولة بقرار حرارة الصداقة التي يزعمها هؤلاء الاخوة امريكا غسلنا ايدينا منها تدعم اسرائيل بالمال والسلاح وبكل شيء ، الاتحاد السوفيتي الصديق والدول الشرقية تزعم انها صديقة وذبح في المسلمين وفي الشعوب المضطهدة التي تعيش في بلادها ، لانه اصبحت هذه البلاد هي جزءاً او هي وطنا لهذه الشعوب ، لذلك اؤيد الاقتراح ان يصدر عن المجلس .

بيان استنكار بكل موقف تضطهد فيه الشعوب في دول تزعم الديمقراطية ، والديمقراطية منها براءة، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد المنعم ابو زنط .

السيد عبد المنعم ابو زنط : بسم الله الرحمن الرحيم ، دولة السيد الرئيس ، لطفا معالي الرئيس ، دولة السيد الرئيس ، معلش

معالي رئيس المجلس : تفضل،

السيد عبد المنعم ابو زنط : هذه رسالة أخاطب بها دولة السيد الرئيس،

معالي رئيس المجلس : يا سيدي ، اذا رسالة احنا بدنا لامر حال عاجل ،

السيد عبد المنعم ابو زنط : لو سمحت لا تضيع لي وقتي ، اسرة الشهيد المنكوبة موجودة هنا ، المواطن وليد حسن علي سمرين من سكان الزرقاء ، استشهد على حدود الرمثا ، ثم سلم لاهله في مستشفى الاميرة بسمة في اربد بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٨٩ ، فالمطلوب يريد اهله والشعب من ورائهم ان يعرفوا اسباب اغتياله ، ثم باي حق لم يكتشف النقاب عن ذلك ،

معالي رئيس المجلس : تسجل ، هلأ نعرف من الحكومة شو الجواب عليها ،

السيد عبد المنعم ابو زنط : لو سمحت ما خلصت ،

معالي رئيس المجلس : لأ ، اذا كانت الله يخليك يا اخ عبد المنعم ،

السيد عبد المنعم ابو زنط : لو سمحت ،

معالي رئيس المجلس : حسب النظام بدنا نتقيد فيه ، انت لوبيت عنقه في هذيك المرة ، ولا تستطيع ان تلويه كل مرة ، اذا كانت المواضيع اسئلة عن قضايا للناس فمجالها اللجنة الادارية ، ليس مجالها هنا ، ولا مجالها ليسمع الناس ،

بدي انبهك لهذا الموضوع ، لن اسمح بأنه هذا الموضوع يبحث هذا وقت المجلس : والناس قاعدين ثمانين انسان ، لا نستطيع ان نستمع الى قضايا فردية ،

السيد عبد المنعم ابو زنط : الغريب ، الغريب ،

معالي رئيس المجلس : انا عاهدتك يا اخي ابو انس ،

السيد عبد المنعم ابو زنط : ان معاليك سمحت ،

معالي رئيس المجلس : لسمحتلك ... قضايا عرضية عاجلة ، ام هنالك لجنة ، انت لم تتقدم ولا باقتراح لهذه اللجنة ، لتأتي لتذكرها هنا ، هذه قضايا فردية لا اسمح بها ، انا وقتي من وقت المجلس ، وانا مستعد اقعد لبكرة معك شخصيا ، لكن لا استطيع ان نتخطى النظام انت سبق أن قلت انك لويبت عنق النظام الداخلي هذا الكلام لا اسمح بتكراره ، هذا لاوي عملي للنظام الداخلي لا اسمح بتكراره ،

السيد عبد المنعم ابو زنط : معالي الرئيس ،

معالي رئيس المجلس : ارجوك الله يخليك ، اذا عندك قضايا أتيني بها وانا بمررها للرئيس او امررها للمجلس ، اذا قضايا حالة عاجلة لا يستطاع السكوت عليها ، نقرأها مثل قضايا عامة عاجلة .... الاخوان ،

السيد عبد المنعم ابو زنط : نعم عاجلة ، نعم عاجلة .

معالي رئيس المجلس : اما هذه قضايا للناس ما بسمح فيها ، هذه مكانها اللجنة الادارية حسب النظام شكرا يا سيدي ، الاستاذ بسام حدادين ، هذا انتهت

هذا من الأصل

السيد بسام حدادين : سيدي الرئيس ، اريد لدولة الرئيس ان يسمع من خلالكم ، ان عدد كبير من الجوازات لا زالت محجوزة لدى الامن العسكري ويراجعونا العديد من المواطنين بشأن ذلك ، وان هناك عدد من المواطنين المقيمين في الخارج ، والذين لا يملكون جوازات سفر ، او جوازات سفرهم منتهية ، يرغبون في العودة لكن وزارة الداخلية بتوصيه من المخابرات لا تعطيهم اذن عبور، وزارة الداخلية

معالي رئيس المجلس : يا سيدي هذه ايضا من القضايا التي كان ممكن اثارتها بشكل اداري،

السيد بسام حدادين : صدقني يا سيدي ، انه يراجع كل نائب فينا ليس اقل من عشرة الى عشرين بهذا الموضوع

معالي رئيس المجلس : انا شخصيا استقبل في اليوم الواحد لأ اقل من (مئتي) مراجع ،

السيد بسام حدادين : أذن قضية ملحة ،

معالي رئيس المجلس : خمسة ايام عشرة ايام ... ، على كل حال هذه النقاط التي تستطيع انت ان تلقى الرئيس او وزير الداخلية وتحلها معه ، الاستاذ ليث شبيلات

السيد ليث شبيلات : يبدوا ان بعض الزملاء لا يستعملون حقهم في توجيه السؤال ، وهو حقيقة بداية الاجراءات التي قد يتطور او تتطور بعد ذلك ، اذ لم يعجب النائب الجواب او الزملاء يتطور الى استجواب والى اجراءات اشد ، اما السؤال فله في النظام الداخلي اسلوب ، وللوزير ان يجيب اما حالا وله حسب الدستور وحسب النظام الداخلي ثمانية ايام حتى يجيب ، لكي يجيب اجابة دقيقة يتحمل مسؤليتها حتى لا نفاجيء بعضنا البعض بامور لا ندري نتيجتها في النهاية ، سؤال واضح وصريح صحيح حق الزميل والزميل ان يوجه ذلك ، نوجهه الى الوزير المختص ، ويجيبنا وان لم يعجب النواب اجابة اي وزير ، نطلب احد النواب يطلب ان ينقله الى استجواب ، نستجوب الوزير على ذلك ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : السيد فؤاد الخلفات .

السيد فؤاد الخلفات : في قضية عامة ، اوردها احد الاخوة بشأن المفصولين ، الارباك الحاصل عند الوزارات والمؤسسات والدوائر ، اي المراجع والراجع ، ان بعضهم يجيب في تقديم استدعاءات ، والبعض الاخر لا يدري ماذا يجيب ، وبعضهم يقول ان عليه ان يقدم طلبا جديدا للتعيين ، وتعملون طلب تقديم طلب تعيين جديد فيه اجحاف بالنسبة لفرصة العمل مع البطالة وسنوات الخبرة والكادر الوظيفي فنرجو من الحكومة توجيه صياغة عامة لكل الوزارات والدوائر والمؤسسات للاجابة على هذا المفصول ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عيسى المدانات ،

السيد عيسى المدانات : شكرا معالي الرئيس ، اريد التعليق بكلمات قصيرة على الاقتراح الذي تفضل به الزميل الاخ نايف الحديد ، والتعليق الذي رد به ايضا الاخ الزميل يوسف العظم الذي

عجب من المدافعين عن الاتحاد السوفيتي وعن الدول الاشتراكية في مواضيع تحدثوا فيها ،

فيما يتعلق بالوضع في بلغاريا وفي البلدان الاشتراكية الاخرى ، كما هو معروف لدى الزملاء الكرام جميعا ، فان اسرائيل تستغل هذه الاحداث وموجة الديمقراطية التي تجتاح هذه البلدان ، من اجل ان تتصرف وتنتهز وتسيء الاوضاع بين هذه البلدان الاشتراكية ، اوضاع الصداقة التقليدية بين الشعوب العربية وبين هذه البلدان الاشتراكية . للتسرب من خلال بعض الحوادث الجانبية التي تحدث في هذه البلدان ازاء تصريح من هذا المسؤول او ذاك ، وازاء مشكلة حدثت بالنسبة الى المسلمين في بلغاريا ، بالطبع نحن لا نقر اشياء حدثت وتظلمات وقعت ضد المسلمين في بلغاريا بهدف تغيير هذه الاسماء وشيء من هذا القبيل ، لكننا نعرف بالذات ليلة البارحة كان هنالك لقاء شاهدناه في التلفزيون السوري ، بين مسؤولين مسلمين في بلغاريا وبين القادة الجدد في بلغاريا ، ونعرف انه سويت قضية المسلمين ومسألة تغيير اسمائهم الاسلامية ،وممارسة شعائرهم الدينية في بلغاريا ، من اجل ذلك انا ارى ان اثارة هذا الموضوع والهجوم بهذا الشكل علي بلد نعترف جميعا بما في ذلك مقدمي الاقتراح ، انها بلد صديق نعتقد ان اثارة هذا الموضوع بهذا الشكل لا يخدم مصلحة شعبنا ولا مصلحة الشعوب العربية هذه واحدة .

والثانية ، فيما يتعلق بالعلاقات مع الاتحاد السوفيتي ، حتى الاستاذ يوسف العظم ، وهو يهاجم الاتحاد السوفيتي يعترف بان الاتحاد السوفيتي بلد صديق للشعوب العربية ، ولكن لا نريد الاعتراف من الاستاذ يوسف العظم على طريقه ويجب ان لا ارجو ان لا يؤاخذني في ذلك على طريقة اعتراف انور السادات في ان الاتحاد السوفيتي بلد صديق ويريد ان يقف معه موقف الصديق وكانت النتيجة ادارة ظهر المجن للاتحاد السوفيتي والاساءة ، اساءة بالغة لقضية الشعوب العربية عند اساءته للاتحاد السوفيتي ، فيما يتعلق بهجرة اليهود في الاتحاد السوفيتي ، الاتحاد السوفيتي اوضح اكثر من مرة، ان هذه المسألة تتعلق بحقوق الانسان ، والاتحاد السوفيتي بين نارين ، اذا منع هجرة السوفييت او الارمن او الالمان في الاتحاد السوفيتي فهو معرض من اجهزة الاعلام الغربية وبالذات اجهزة الولايات المتحدة الأمريكية، وكل التابعين للولايات المتحدة، بانه ضد حقوق الانسان ، واذا سمح فانه معرض ايضا ، ويثير كما قال كيسنجر علينا ان نرمي القطط القاطسة في الساحة ، ساحة الاتحاد السوفيتي وعليه هو ان يلتقط هذه القطط الميتة ، ويقصد بالطبع الدعاية المضادة للاتحاد السوفيتي .... الخدمة بشكل غير مقصود لخطط اسرائيل اللعينة الخبيثة في محاولة الدخول من الباب الذي نسيء فيه العلاقات مع الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية ومعروف ان المهاجرين اليهود بشكل خاص ، الذين يغادرون الاتحاد السوفيتي لا يذهبون في غالبيتهم الساحقة لا يذهبون الى اسرائيل وانما هم يهاجرون الى الولايات المتحدة الامريكية والى دول اوروبا الغربية ، شكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا ، دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء : عفوا معالي الرئيس ، خفت ان معاليك ترفع الجلسة بعد ربع ساعة

هذا من الأصل

مصحليش دور للرد على بعض النقاط ، لانه الموضوع من حيث يتحول لنقاش ، انا بس بدي اجاوب الاسئلة ، اسئلة بعض الاخوان قبل فوات الاوان ، في موضوع اللي اورده النائب المحترم نايف الحديد في موضوع الاعلاف ، غدا في اجتماع للجنة الجفاف لمعالجة هذا الموضوع ، لانه موضوع ملح فعلا ، ولكن بهذه المناسبة احب ان اذكر انه صار موزع اعلاف في هذا العام الان ، ثلاث ترباع ما وزع في عام الماضي ، ثلاثة اضعاف ما وزع في العام الماضي ، ثلاث اضعاف ، يعني نحن كمان مش قادرين نعرف وين الاعلاف بتروح ، هي بتروح ، هي بتروح للغنم والا بتروح للخارج والا كذا والا اخره تجارة، الصحيح طبعا اللوم علينا ما بقلش شيء في هذا الموضوع ، انه لازم نضبط امورنا يعني حدودنا وكذا والى اخره ، لأنتقل رأساً الى الجواب قبل ما اجاوب الاخ الاستاذ سليم الزعبي لسماحة الشيخ عبد المنعم ابو زنط حول وليد حسن سمرين ، اللي فهمته مبدئيا انه عملية تسلل ضمن الحدود نبه المتسلل بدون معرفة شخصية ، ولكنه لم يتوقف اطلقت عليه النار ووقعت المصيبة يعني ، فوحدة عسكرية مركزه محطوطة لمنع التسلل ، صار هذا التسلل نبه المتسلل بدون ان نعرفه ، هل هو معادي، هل هو من بلد ، او من غيرها ، او الي اخر الدنيا ليل ، فاطلقت عليه النار ، فحدث بكل اسف ما حدث ، ولكن للعلم انه اذا تكرر التسلل سيحدث هذا الشيء ثانية ،

بكل اسف يعني ، في حدود موجودة الناس بتمشي على الحدود ، ما تمشيش على الغير الحدود ضمن نقاط عسكرية ، ويعرف الجميع انه في نقاط عسكرية لمراقبة هذا الموضوع ، ماذا يفعل هذه النقاط بتقولوا له تفضل ، القاء قبض ، بتنبه عليه ، ما بيرودش بيهرب يطلق عليه النار ، فهذا هو الموضوع ، بالنسبة الى معالي السيد النائب سليم الزعبي في فقدان احد المكلفين من القوات المسلحة ، كما نشر في الصحف الواقع المعلومات التي لدي ، لا اريد ان ازيد عن البيان الرسمي الذي حدث ، كنا مضطرين ان يكون البيان بهذا الشكل ، اما ايضا مفهوم اذا سمحوا الصحافة لا ينشروش كلامي ، ان هذا المتسلل دخل الحدود واطلق النار واطلقت عليه النار من العدو ، واستشهد ، وتعلمون ما هي الضجة الكبيرة التي قامت من العدو ، سواء على مستوى مجلس وزراء مصغر ولا على مستوى رئيس اركان او مستوى وزير دفاع، تضخيم الامور ما هي الغاية من هذا الموضوع، الصحيح الوقت قصير جدا لنبحث ما هي الغايات التي ضخمت في هذا الموضوع ، علما بانها تحدث في كل البلدان هذه ، مش مشكلة انها تضخم بهذا الشكل ، ولكن يظهر في هنالك مآرب اخرى حول التضخيم في هذا الموضوع ، موضوع المفصولين من التربية ، استاذ سليم ، الصحيح في قسمين مفصولين من التربية ، نحن قلنا عن المفصولين سياسيا ، اذا كنا نذكر، نذكر عن المفصولين سياسياً لا نذكر عن المفصولين لاسباب ادارية اخرى ، واحالها على التقاعد ، التعليمات صدرت بهذا الموضوع لكل المفصولين سواء في التربية وغير التربية، ان يقدموا طلبات جديدة ، لان النظام هيك ، نظام الخدمة بموجب المادة (١٢٠) يقيدنا نحن ، ان نتقيد في نظام الخدمة لتقديم الطلب مجددا ، لهم الاولوية في التعيين ، وكما هو معروف في النظام الخدمة المدنية ، بانه كل

سنتين خارج الوظيفة تعد خدمة حقيقية للترفيع ، والى اخره ... ، فهو يخضع الى نظام الخدمة المدنية والتوجيه الذي حصل في مجلس الوزراء وقرار مجلس الوزارة انه يخضع الى نظام الخدمة المدنية ويعامل كما هو منصوص في ذلك النظام ، لاننا لا نستطيع ان نخالف نظام الخدمة المدنية ، في موضوع جوازات السفر في الامن العسكري ، التعليمات صدرت وسلم جزء كبير من الجوازات واذكر ما بعرف اذا كان النائب المحترم بسام حدادين ، هو نفسه اللي اثار الموضوع في جلسة سابقة وعملت الاجراء ، وجدناها قسمين ، قسم يتعلق بتجسس افرج عنه ، ليس من المصلحة الوطنية اعطاء جواز سفر تحت المراقبة موضوع تجسس ، هذا لن يعطى جواز السفر ، لن يعطي ، وانما الباقي في الامن العسكري وذكروا لي رقم اذا ما خابتني الذاكرة (تسعة عشرة) جواز سفر لامور سياسية ، يراجع ، اذا ما احد راجع ، يراجع الامن العسكري ويستلم الجواز فورا فورا ، اما مواضيع التجسس هي التي بقيت من عدد اظن (خمسة واربعين / اثنين واربعين) جواز سفر كما ذكر النائب المحترم في جلسة سابقة كان رقمه قريب جدا للواقع ، بيكون مبدأيا غطيت النقاط اللي اثاروها النواب المحترمين ، الا اذا نسيت شيء في التسجيل سأعيد ،

معالي رئيس المجلس : يا سيدي احنا باقي عندنا بس ثلاثة دقائق ونخصم بعدين الوقت الذي اخذه الرئيس ، فنمدد خمسة دقائق اللي هي : الاستاذ نادر الظهيرات .

السيد نادر الظهيرات : بسم الله الرحمن الرحيم ، معالي الرئيس الاخوة النواب ، المزارعون في هذه الايام يعانون من تدهور كبير في اسعار الخضروات ، حتى ان قسما من هذه الخضار لا تباع في الاسواق ، يرجى من الحكومة التدخل السريع لوضع حد لهذه المعاناة التي يعيشها المزارعون ، علما بان هذه الخضار تباع للمستهلكين باسعار عالية جدا ، فبالتالي فان هناك طرفين يعانيان معاناة شديدة وهما ، المزارع رخص الاسعار ، والمستهلك ارتفاع الاسعار ، شكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا ، الاستاذ سلامة الغويري خليه قضية عامة يا اخ سلامة

السيد سلامة الغويري : معالي الرئيس ، اخواني الكرام ،

لقد كثرت في الاونة الاخيرة تصريحات قادة اسرائيل بان الاردن هو الوطن البديل ، وهذا يعني حل القضية الفلسطينية على حساب الاردن ، وان ما تقوم به اسرائيل من المحاولات للتهرب من المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية ، حتى بالرفض تارة وبالمطالة تارة اخري ، انه دليلا علي ذلك ، وانها تتحين الفرص لتنفيذ ذلك عن طريق استخدام القوة العسكرية ، اننا هنا كأردنيين ممثلين للشعب نطالب الحكومة بان تاخذ هذه التصريحات مأخذ الجد ، وان تقوم باعداد خطة وطنية اعلامية تهدف الى تنمية روح الانتماء الحقيقي للوطن عند المواطنين ، الانتماء للوطن لا شيء غير الوطن ، انتماء القلوب وليس انتماء للالسنة والمصالح ، ولا الانتماء المزدوج ، ان روح الانتماء ، أخذا بالتراجع في الفترة السابقة عند المواطنين، نتيجة ظروف معينة وللاسباب لا تخفى عليكم ، كما ندعو الحكومة الى المزيد من الاهتمام في الجيش الشعبي ليكون رديفا قويا للقوات المسلحة ، ليكون كل

هكذا من الأصل

الشعب مستعدا للدفاع عن وطنه وكرامته وانجازاته ، فاسرائيل لا تعرف الا القوة لتنفيذ مخططاتها ، اننا هنا لا ندعو الى اقليمية طبقية ، ولكن هذه هي الحقيقة واقع الحال ، وان عدونا متربصا بنا لتنفيذ مخططاته واطماعه العدوانية ، شكرا .

معالي رئيس المجلس : شكرا ، الاستاذ عبد الحفيظ علاوي ثم الاستاذ العبادي ثم الاستاذ يوسف ،

فلنختتم كل واحد دقيقتين ،

السيد عبد الحفيظ علاوي : بسم الله الرحمن الرحيم ، معالي الرئيس شكرا ، اود ان اقول باختصار ما يلي :

اولا انا اثني على اقتراح النائب الزميل نايف الحديد ، مع تعديل بسيط اقول برقية الى الحكومة البلغارية ، بتأييدها في الوقوف الى جانب حقوق المسلمين واستنكار ما قامت به السلطات السابقة ضد المسلمين اؤكد على القضية هذه ، حفظا لكل المواقف الايجابية من اي كانت ،

ثانيا ، اشكر المواطنين الاردنيين الذين انتخبو الزميل عيسى مدانات ، ليدافع عن الاتحاد السوفيتي وهجرة اليهود الى فلسطين ، شاكرا لهم هذا الموقف الطيب ، ان مقياس الصداقة هي قضية فلسطين ، واي مقياس اخر لا حزب ولا منظمة ولا تنظيمات ولا غيره ، مقياس الصداقة الحقيقية فلسطين ، واذا اخطأ الصديق مع تحفظي على الكلام هذا ، نقول عنه مخطئا ، ولا يجوز ابدا ،

معالي رئيس المجلس : شكرا اخي ، السيد عبد الحفيظ علاوي ثانياً بسرعة

السيد عبد الحفيظ علاوي :الخلط بين قضية الارمن وقضية اليهود هذا خلط مقصود ، نحن تتكلم عن الهجرة اليهودية الى فلسطين وقضية حقوق الانسان ، اذا دافع عنها بوش او دافع عنها (حيفكوف) ، لا يجوز ان يدافع عنها اردني عربي يقيم في هذه البلاد ، الا اذا كان مرتبطا بفكرا اجنبي خارج الحدود ، واذكر في هذا حيث الكلام عن الاحزاب السياسية والفكر السياسي والتعددية السياسية ان تكون تعددية ضمن حضارة امة ، وواقعها وداخل حدودها وليس من خارج حدودها ، ثم احتج بشدة على الالفاظ التي استعملها زميلنا الذي نحترمه ونقدره كشخص وليس كفكر ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : السيد احمد عويدي العبادي .

السيد احمد العبادي : بسم الله الرحمن الرحيم ، انه لمن المحزن حقا ، ان يجد الفكر الشيوعي الصهيوني في اصله ، يدافع عنه تحت قبة البرلماني الاردني ، وأنه من المحزن حقا ان يتجرأ الاخ عيسى المدانات

معالي رئيس المجلس : ارجو من الاخوان المواطنين ان يكفوا عن اي تصفيق ، والا سأمنع دخولهم في اي جلسة قادمة .

السيد احمد العبادي : انه من المحزن حقا ، ان يدافع

معالي رئيس المجلس : يا سيد احمد ، ارجو ان تتكلم دون المساس بأي زميل ،

السيد احمد العبادي : طيب انه من المحزن حقا ، ان يدافع اي شخص عن الفكر الشيوعي الذي نبع من كارل ماركس ولينين وهم اصلا يهود ، وان يكونوا هؤلاء الذين اعترفوا بالدولة اليهودية اول دولة في العالم ، يدافع عنها تحت قبة البرلمان الاردني ، اتمنى من ربنا ان يكون هنالك مدافع عن الاردن وعن فلسطين وعن الامة العربية داخل قبة البرلمان السوفيتي ، ولن نجد واحدا ، وبالتالي فانني اتحفظ على كل ما ذكره الزميل عيسى مدانات ، وارجو من الزميل عيسى المدانات ان لا يثير مرة اخرى دفاعا عن الفكر المستورد المرتبط بالصهيونية ، مع احترامي وتقديري لكل من يحمل فكرا ، شكرا .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ يوسف العظم .

السيد يوسف العظم : بسم الله الرحمن الرحيم ، سأتكلم بمنتهى الهدوء ، وبمنتهى الموضوعية نحن احنا شعب واحد ، اسرة واحدة ، اخوة على طريق واحد ، اولا : رأينا الذي لا يتزلزل ولا يتزحزح، الشرق والغرب يعاملانا وفق مقاييس مصالح دولية ، لذلك من يسيء لنا في قضيتنا الفلسطينية ، امريكا او الاتحاد السوفيتي نرفض صداقته ، واذا سمينا تعبيرا ، واستعملنا تعبير الصديق ، وفق ما عرف في غوغائية الاعلام العربي فترة طويلة من الزمن ،

ثانيا : تعزيتنا انا ارثي لاخي ولزملائي ، وارثي لكل ماركسي حاله الان ، لانه يري ان الشيوعية بدأت تجرجر اذيالها ، واصبحت الان رومانيا وغير رومانيا هنجاريا ترفض ان تعلق عنوان الحزب الشيوعي الروماني ، وتخرجها من بلادها ، اذن نحن الان نحب أن ننقي صفوفنا بجذور عربية وفكر اسلامي يلتقي على ذلك المسلم والمسيحي معا ، فمن انتمى لغير هذا الفكر ، له علاقات بخارج الحدود ، نقطة اخرى ، خالد الاسلامبولي رغم اني لا اقر بحال فكرة الاغتيال السياسي ، لم يكن ماركسيا ، الذي خلص الامة من بطل كامب ديفيد وبطل امريكا ، بطل يعني عميل امريكا ، فالحديث عن انور السادات وربطه بهذه القضية ، انا لا الوم الاستاذ عيسى اطلاقا ، لانه في حالة نفسية يحتاج الى دعم والى مواساة والى رثاء ، لما اصاب الاتحاد السوفيتي وما اصاب الدول الشرقية ، والان انا اذكره واذكر معي بعد سنوات سيهتز الاتحاد السوفيتي في داخل جمهورياته ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس : الان مش البحث الاتحاد السوفيتي ، فيه الاستاذ محمد فارس الطراونة ، ونقفل .

السيد محمد فارس الطراونة : معالي الرئيس شكرا ، حقيقة لم اكن اريد الحديث في هذا الموضوع ، ولكن ما توصل اليه الزملاء الكرام ، من حالة من الارهاب الفكري وعدم احترام حق زميلهم بالتفكير ، وحريته في الرأي ، واعتناق الفكر الذي يريد ، أثرت أن اتكلم ، يضح الحقائق :

الاولى : ان ما يجري في كل الدول اوروبا الشرقية ، لا يتجاوز كونه احداث داخلية ، تهم تلك الدول ، ولا يهمنا ، ما يجري في الصين او اليابان من ان نأخذ موقفا معاديا باسم شعب الاردن ، ولكن كان الاجدر ان نوصي بان يجتمع عدد من النواب او عن طريق الحكومة مع هذا السفير او ذاك ، لتحسين العلاقات لان هذا سينعكس ايجابيا على المسلمين الذين ندعي اننا اوصياء عليه ،

النقطة الثانية : ان هنالك علاقة صداقة فعلية مع الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية ، وعلينا ان لا ننكر مواقف هذه الدول ، وتزويدها الامة العربية بالسلاح ، ولولا هذه الكتلة وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي ، لم يكن هنالك توازن في السلاح على الاقل ، في الوضع الحاضر ، ومن هنا ومع انني لست شيوعيا ولا ادافع عن الفكر الشيوعي لانني لم اعتنقه ، ولكنني ارفض الصياغة التي تعامل فيها مجموعة الزملاء مع الاستاذ عيسى ، لان من حقه ان يفكر في الطريقة التي يريد، وقضية علاقاتنا مع دول الاشتراكية او الغربية ، هذه قضية تقررها الدولة ، وعلى ضوء مصالحنا القومية ومصالحنا الاقليمية ، وشكرا.

معالي رئيس المجلس : شكرا ياسيدي ، السيد الأمين العام،

السيد الامين العام:

(٦) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

معالي رئيس المجلس : وترفع الجلسة، والاجتماع يوم السبت القادم الساعة (العاشرة)

(وانتهت الجلسة)

امين عام مجلس الامه	**رئيس مجلس النواب**
هاني خير	**سليمان عرار**

تعريف

١- اعدّ وبوّب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه أمين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير

٢- قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الأمين العام السيد عدنان بعيون ومنظم الضبط السيد عثمان نزال الكركي

٣- قام بتدقيق هذا المحضر

١- سحر حسون	٣- اياد ابو زيد
٢- ليلى السعيد	٤- محمود الرحاحلة